جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة

الخرطوم

نوفمبر (تشرين ثاني) 2000

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ المعمورة شارع (7) ـ ص.ب 474 ـ Tel: (249-11) 472176 - 472183 ـ Fax: (249-11) 471402 ـ Cable: AOAD Khartoum
برقياً: أوابد الخرطوم ـ تلكس: 22554 AOAD SD ـ E-Mail: aoad@sudanmail.net

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم - سبتمبر (أيلول) 2000
AOAD/2000/RG - S/78- 00957 الرقم الكودي

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة

الخرطوم

نوفمبر (تشرين ثاني) 2000

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شرق (7) ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) ـ الرمز البريدي: Postal Code:11111 ـ تلكس: Telex:22554 AOAD SD ـ بريد الكتروني: E.Mail: aoad @ sudanmail. net
برقياً: أوابد الخرطوم ـ Cable: AOAD Khartoum ـ فاكس: 471402 (249-11) ـ Fax ـ تلفونات: 472183 ـ 472176 (249-11) ـ Telephones: ص. ب: 474 P.O. Box:

تقديم

تقديم

تعتبر القضايا المتعلقة بدعم وتعزيز العمل العربي المشترك وتوثيق عراه ودفع مسيرته ، وبخاصة في المجال الزراعي ، من أهم القضايا التي تضعها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ضمن أولويات أنشطتها وبرامج عملها ، وذلك انطلاقاً من الأهداف والمهام الأساسية الواردة في اتفاقية إنشاء المنظمة ، حيث تحدد في هذا الشأن أن المنظمة تهدف إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول والبلاد العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية ، من أجل بلوغ التكامل الزراعي المنشود بين تلك الدول .

وانطلاقاً من هذه الغاية الأساسية ، فقد كانت ولا تزال كافة برامج عمل المنظمة ومشروعاتها وأنشطتها تصب في الاتجاه التكاملي العربي ، كما خصصت المنظمة منذ قيامها العديد من الدراسات والندوات والمؤتمرات المتعاقبة التي تتعرض بالمناقشة والتحليل لموضوع التكامل الزراعي العربي ، وتطرح المقترحات والتوصيات الكفيلة بمواجهة المشكلات التي تعترض سبيله وفق مختلف الصيغ والجهود التي قامت من أجل ذلك ، وتحديد المداخل والآليات الملائمة لدفعه وتفعيله ، إدراكاً من المنظمة بالأهمية الحيوية والضرورة الحتمية لهذا التكامل كأساس لتحقيق الطموحات والآمال العربية على صعيد النهضة والتنمية الاقتصادية ، والأمن الغذائي ، واستقلال الإرادة العربية ، والقدرة على مواجهة المتغيرات والمستجدات العالمية التي أصبحت تفرض تحديات بالغة الخطورة أمام الدول العربية ، وتتهدد حاضرها ومستقبلها ما لم يجمعها إطار تكاملي فاعل ومقتدر يمكنها من مواجهة هذه التحديات وتلك المخاطر .

في هذا الاطار – وبتوجيه من معالي السادة الوزراء أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة – فقد تضمنت خطة عمل المنظمة لعام 2000 ، هذه الدراسة القومية حول

...مشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية
...ة وإنطلاقاً مما تحقق من ايجابيات في إطار تطبيق البرنامج التنفيذي
...قة التجارة الحرة العربية الكبرى ، التي تعتبر مدخلاً مناسباً وخطوة هامة على الطريق
التكاملي في إتجاه تفعيل وإقامة تلك السوق .

وتقديراً من المنظمة لأهمية هذه الدراسة ، وايماناً منها بأهمية التعاون وتضافر الجهود لإنجازها ، فقد حرصت على مشاركة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع المنظمة في هذا الشأن ، وذلك من خلال رئاسة معالي أمين عام المجلس لفريق الخبراء العرب الذين اختارتهم المنظمة لإعداد هذه الدراسة .

والمنظمة إذ تتقدم بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء فريق الخبراء ، فإنها تأمل أن تساهم ما تضمنته هذه الدراسة ، وما إنتهت إليه من مقترحات ، وكذلك ما أسفرت عنه الندوة القومية التي خصصت لمناقشتها – والتي عقدت بالجزائر خلال الفترة 11–13 نوفمبر 2000 – من توصيات ، في دفع وتعزيز مسيرة التكامل الزراعي العربي في اتجاه إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي .

والله نسأل أن يوفق المسؤولين وأصحاب القرار إلى ما فيه خير هذه الأمة ورفعتها وتقدمها .

والله ولي التوفيق .

المدير العام
الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

	رقم الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
موجز الدراسة	1
مقدمة	10
الباب الأول: واقع واتجاهات التبادل التجاري العربي:	13
1-1 التجارة الخارجية العربية الكلية	14
1-2 التركيب السلعي لتجارة الصادرات الزراعية العربية	16
1-3 التركيب السلعي لتجارة الصادرات الزراعية للتجمعات الاقتصادية العربية	21
1-4 التركيب السلعي لتجارة الواردات الزراعية العربية	29
1-5 التركيب السلعي لتجارة الواردات الغذائية للتكتلات الاقتصادية العربية	34
1-6 التجارة العربية البينية	40
1-7 تطور التجارة العربية البينية	42
1-8 المصفوفة التجارية العربية البينية	44
1-9 تجارة الصادرات الزراعية العربية البينية	46
1-10 التركيب السلعي للصادرات الزراعية البينية	47
1-11 تجارة الواردات الزراعية العربية البينية	49
1-12 التركيب السلعي لتجارة الواردات الزراعية العربية البينية	51

الباب الثاني: جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التكامل الإقتصادي : 53

2-1 صيغ وجهود العمل الإقتصادي العربي المشترك قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 53

2-1-1 قيام جامعة الدول العربية 53

2-1-2 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي 53

2-1-3 إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 54

2-1-4 إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين أقطار الجامعة العربية 56

2-1-5 السوق العربية المشتركة 57

2-1-6 استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك 61

2-1-7 إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 61

2-2 التعاون العربي المالي والائتماني 62

2-2-1 الصناديق العربية المشتركة للإنماء الإقتصادي 64

2-2-2 حاجة الإقتصاديات العربية لجهود مؤسسات الإنماء العربية 65

2-2-3 اتجاهات العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية 67

2-2-4 إمكانية زيادة فعالية دور الأموال العربية في تنمية المنطقة العربية 68

الباب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمرحلة لقيام السوق العربية المشتركة: 70

3-1 دوافع ومراحل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 70

3-2 المعالم الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 72

3-2-1 القواعد والأسس 72

3-2-2 تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف 73
3-2-3 القيود غير الجمركية 75
3-2-4 قواعد المنشأ 75
3-2-5 تبادل المعلومات والبيانات 75
3-2-6 تسوية المنازعات 75
3-2-7 المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً 76
3-2-8 الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة 76
3-2-9 آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات 76
3-2-10 لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية 78
3-3 مدى ملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة للأوضاع الإقتصادية العربية 84
3-4 تقييم مدى إلتزام الدول العربية بأحكام ومقررات المنطقة الحرة العربية الكبرى 88
3-4-1 الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 88
3-4-2 إجراءات التنفيذ والمتابعة للإلتزامات المقررة 88
3-4-3 الإستثناءات 89
3-4-4 الرزنامة الزراعية 90
3-4-5 قواعد المنشأ 91
3-4-6 القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل 91
3-5 محددات ومشاكل تطور الأداء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 92
3-6 معوقات تفعيل ونجاح تجارب التكامل العربي 94
3-6-1 المعوقات السياسية 94
3-6-2 المعوقات الإقتصادية والمعوقات الأخرى المرتبطة بها 96
3-6-3 معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني 100

الباب الرابع: إمكانيات ومتطلبات تفعيل السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة : 105

4-1 تمهيد 105

4-2 أهمية ومبررات التطور التكاملي العربي إلى مرحلة السوق المشتركة 106

4-2-1 زيادة وتنامي التحديات الإستراتيجية في المنطقة العربية 108

4-2-2 إعادة صياغة النظم الإقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات العالمية 108

4-2-3 التطور الفائق في مجال التقانات الفنية والمعلوماتية 109

4-2-4 زيادة إنتشار التكتلات الدولية وتنامي قوتها 110

4-2-5 تزايد حدة الهيمنة والإحتكار العالمي للشركات متعددة الجنسية 111

4-2-6 زيادة درجة هشاشة الأوضاع الموردية واختلالاتها من المنظور القطري في الدول العربية 111

4-2-7 تصاعد حدة مهددات ومخاطر طمس الهوية القومية العربية والغزو الثقافي 112

4-3 التطورات الايجابية على الساحة العربية الداعمة لإقامة السوق المشتركة 113

4-4 متطلبات تعزيز قيام السوق العربية المشتركة 118

4-5 خصوصية القطاع الزراعي في إطار التكامل الإقتصادي العربي وإقامة السوق المشتركة 124

4-6 بعض المتطلبات لتفعيل دور القطاع الزراعي في السوق العربية المشتركة 126

الملاحق 128
المراجع 146
فريق الدراسة 148
الملخص الانجليزي 149
الملخص الفرنسي 154

موجز الدراسة

موجز الدراسة

تدل كل المؤشرات على أن فرص التعاون والتكامل بين الدول العربية أكبر من مجالات التنافس بينها ، الأمر الذي تنبهت معه الدول العربية ومنذ حوالي نصف القرن من الزمان إلى أهمية وضرورة التعاون الإقتصادي فيما بينها . ولعل أولى المحاولات في هذا الشأن هو صدور إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية في عام 1957 . ثم تبعتها اتفاقية السوق العربية المشتركة وذلك في عام 1964 ، وانشاء مجلس الوحدة الإقتصادية لتنفيذ ذلك ، بعدها تعرض العمل العربي المشترك ، ومنذ ذلك الوقت لتأثيرات وملابسات الظروف السياسية التي مرت على المنطقة العربية مما توارت معها إتفاقية السوق العربية المشتركة ولم يتم العمل بها على أرض الواقع ، وفي عام 1981 صدرت إتفاقية تيسير التبادل التجاري والتي بدورها لم تر النور .

وكانت آخر اهتمامات الدول العربية بهذا الموضوع هو ما تم في اجتماع القمة العربية المنعقد في يونيو 1996 بالقاهرة لتعزيز التعاون الإقتصادي العربي ، وصدور قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة على طريق تعزيز التعاون الإقتصادي العربي وانشاء السوق العربية المشتركة .

ولقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار خطة عملها لعام 2000 ، باعداد هذه الدراسة حول متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة ، والمدرجة ضمن البرنامج الفرعي للاستشراف الذي يتبع البرنامج الرئيسي للمنظمة الخاص برصد وتحليل المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها عربياً .

وقد سعت هذه الدراسة في منهجية إعدادها وفيما تضمنته مكوناتها وأبوابها الى تحقيق الأهداف المحددة لها ، تلك الأهداف التي تمثلت بصفة أساسية في التعرف على

واقع واتجاهات التبادل التجاري العربي وتحديد المعوقات والمشاكل التي تؤثر على حركة التبادل التجاري العربي البيني ، وجهود وخطط العمل الإقتصادي العربي المشترك في سبيل تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وتحديد إطار لإمكانيات ومتطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة .

وانطوت الدراسة على أربعة أبواب تناول الأول منها بالعرض والتحليل واقع وإتجاهات التبادل التجاري العربي ، بينما استعرض الباب الثاني الجهود المشتركة للعمل الإقتصادي العربي لتنمية التبادل التجاري الزراعي العربي في إطار التكامل الإقتصادي ، أما الباب الثالث فقد اهتم بعرض دوافع ومراحل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والبرنامج التنفيذي لها ، وركز الباب الرابع على الإطار العام لامكانيات ومتطلبات تفعيل السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة .

وفي الباب الأول من الدراسة تم عرض وتحليل واقع وإتجاهات التبادل التجاري العربي والتجارة الخارجية العربية الكلية ، وأهمية ذلك للتعرف على حركة التبادل التجاري العربي البيني ، وواقع الحال يشير إلى أن التجارة العربية الاجمالية تمثل نحو 2.75٪ في المتوسط من حجم التجارة العالمية ، وإلى التزايد المستمر في الاعتماد على السوق الدولية في توفير كثير من الإحتياجات الغذائية الرئيسية .

وبالرغم من أن التجارة الخارجية العربية تعتبر من أكثر القطاعات أهمية لتحقيق خطط وبرامج التنمية العربية ، إلا أن أهميتها النسبية تتقلب ارتفاعاً أو انخفاضاً من عام لآخر بفعل المتغيرات العالمية التي تبين أن لها تأثيراً حاداً على التجارة العربية ويعد ذلك أمراً متوقعاً في إطار ما يشكله النفط من أهمية أساسية في هيكل هذه التجاره ، وقد لوحظ أن هنالك معدل تزايد سنوي في قيمة الصادرات العربية بلغ حوالي 6.51٪ للفترة 1990-1997 . ويعزى هذا الواقع في المقام الأول للارتفاع التدريجي في قيمة صادرات النفط ، وليس إلى نمو القطاع الزراعي ، كما لوحظ إن الواردات العربية تأخذ في التزايد

المستمر بمعدل سنوى بلغ نحو 6.65٪ .

كما بين التحليل أيضاً استناداً على الاحصاءات الواردة في الدراسة ، أن حجم التجارة العربية الكليه يتزايد سنوياً بمقدار 6.57٪ ، بينما يتزايد حجم التجارة في السلع الزراعية بمعدل سنوي يبلغ نحو 4.59٪ . وأن الأهمية النسبية كانت لكل من مجموعات الأسماك والفاكهة والقطن والخضر والبطاطس وبعض الزيوت النباتية في التركيب السلعي للصادرات الزراعية العربية .

وتعرض أيضاً بالتحليل للتركيب السلعي لتجارة الصادرات الزراعية للتجمعات الاقتصادية العربية ، وهى دول اتحاد المغرب العربي ، ودول مجلس التعاون الخليجي موضحاً الميزة النسبية والانتاجية لهذه التكتلات أو الدول خارجها مشيراً إلى أن حوالى 61.2٪ من الصادرات الزراعية هى في الواقع سلع غذائية .

كما أوضح أن الواردات الغذائية العربية تمثل نحو 85٪ من إجمالي قيمة الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة ، وكانت أهم الواردات الزراعية مجموعة الحبوب وبصفة خاصة القمح والشعير والأرز والذرة الشامية ، وكذلك اللحوم الحمراء والبيضاء ، والألبان ومنتجاتها ، كما يعتبر السكر من السلع الأساسية التي تعاني الدول العربية من عجز كبير فيها . وبين موقف الدول داخل التكتلات الاقتصادية أو خارجها من استيراد هذه السلع الغذائية والأهمية النسبية لها .

واستعرض هذا الباب أيضاً التجارة العربية البينية وتطورها بصفتها من المؤشرات الرئيسية على مستوى التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية وبعضها البعض ، سواء في إطار عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية ، أو انشاء مناطق التجارة الحرة العربية بين بعض الدول ، أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم كل الدول العربية ، وتدل الأرقام المتوافرة عن التجاره الخارجيه العربية على أن معدل نموها كان بطيئاً خلال العقدين الأخيرين ، وإن تزايدت خلال الفترة 1995-1997 بمعدل سنوي بلغ نحو 6.57٪ .

والدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص العربي في تعميق العمل التكاملي .

كما أوضح الباب الرابع متطلبات تعزيز قيام السوق العربية المشتركة والتي كان من أهمها توفر الارادة السياسية للدول ، هذه السياسة القائمة على الادراك والقناعة الكاملة بأهمية ضرورة التكامل الاقتصادي العربي ، وإنشاء وتكوين الآليات الفاعلة لذلك وتحديد الضمانات المناسبة للأداء ، تخصيص الميزانيات اللازمة لتسيير أعمال الجهات المختصة العاملة في إطار السوق، وإنشاء المؤسسات التمويلية المتخصصة لدعم وتوفير الأموال اللازمة للمشروعات التكامليه ، ووضع الضمانات المناسبة لتحديد العمل التكاملي لاقتصادي ، وتوحيد جهات التنفيذ منعاً للازدواجية ، الانضمام الجماعي الى إتفاقية سير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، تغليب الالتزام القومي على الالتزام لي خاصة بالنسبة لقرارات الحصار التعسفي لاسباب سياسية على بعض الدول ية ، وأن يشمل تحرير التجارة تحرير الخدمات وشروط التجارة المرتبطة بالاستثمار ية الفكرية ، وتطوير قاعدة المنشأ للمنتجات الصناعية والزراعية ، تقارب الأنظمة سات الاقتصادية العربية مع تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي ، إيجاد هيئة عربية موارد البشرية وإنشاء مركز عربى للبحوث ونقل وتطور التكنولوجيا ، وأن يكون لانتاجي هو العمود الفقري الذي يستند إليه العمل الإقتصادي العربي المشترك ، وك والصناديق الائتمانية لتدعيم التبادل التجاري واستقطاب رؤوس الأموال ، مل التكاملي الإقتصادي في إطار جهاز متخصص مثل مجلس الوحدة عربية .

السياق ابرز هذا الباب الأخير خصوصية القطاع الزراعي في إطار صادي العربي وإقامة السوق المشتركة ، باعتبار أن السلع والمنتجات ية والثروات الطبيعية لها خصوصية من حيث ما تمنحه لها تلك الصيغ من جاري وسرعته ومعدلاته ، وباعتبار أن القطاع الزراعي يمثل أهمية كبيره ، وهو من بين القطاعات الأقل نمواً والأكثر حاجة للتنمية والتطوير حدد المتطلبات اللازمة لتفعيل دور القطاع الزراعي في السوق والتي

انحصرت في زيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية وأهمية ايجاد مؤسسات خاصة بتمويل التجارة الزراعية البينية ، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية الانتاج العربي الزراعي المشترك والتجارة العربية البينية الزراعية وإيجاد اتحادات المنتجين والمصدرين، والعمل على تطوير الهياكل التسويقية الزراعية العربية من خلال المشاريع المشتركة وتعزيز الاستثمارات في هذا المجال سواء كانت خاصة أو عامة ، وانشاء جهاز تسويقي عربي للتغلب على الاختناقات التسويقية في مجال البنية الأساسية التجارية ، وإيجاد جهاز عربي للاشراف على تنميط وتماثل مواصفات ومعايير الجودة والرقابة للمنتجات الزراعية ، واعطاء النظرة القومية للانتاج الزراعي اهمية خاصة في ضوء الميزه النسبية الانتاجيه والتنافسيه للاقطار العربية .

مقدمة

مقدمة

تمثل الدول العربية قوة إقتصادية هامة على الساحة الدولية وذلك وفق العديد من المعايير والمؤشرات ، وبرغم تواضع الأهمية النسبية لمساهمة الوطن العربي فى التجارة العالمية ، إلا أن ما تتضمنه هذه التجاره – تصديراً واستيراداً من سلع استراتيجية هامة يكسبها بعداً له وزنه وثقله الدولي . ويضيف الموقع الجغرافي والاستراتيجي للوطن العربي عند ملتقى قارات العالم بعداً آخر في الأهمية الإقتصادية والتجارية لهذه المنطقة . ويقدر الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية بنحو 600 مليار دولار ، ويبلغ عدد السكان في المنطقة نحو 270 مليون نسمة وينتج العالم العربي نحو 60٪ من إنتاج البترول العالمي.

وتعمل الدول العربية على تنمية اقتصادها لرفع درجة رفاهية مواطنيها ، وفى هذا الإطار فقد اتجهت في الحقبة الأخيره نحو تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي ، تزايد فيها دور القطاع الخاص في عمليات التنمية ، وتحرير الأسواق والتجاره الداخلية والخارجية ، وذلك في إطار التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية ، خاصة ما أسفرت عنه جولة أورجواي ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتوسيع النظام التجاري متعدد الأطراف ، بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والصناعية والمنسوجات والملابس ، وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ، وتدابير الاستثمار المتعلقة بها . لقد أدت هذه المتغيرات إلى خلق نظام تجاري دولي جديد يهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية ، وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول . كما يرتكز النظام العالمي الجديد على آليات السوق ، وعلى قدرة الدول على التنافس في السلع على المستوى الدولي .

ولقد واكب جولة أورجواي تكريس التكتلات الإقتصادية الإقليمية القائمة وقيام المزيد من تلك التكتلات بدءاً من النافتا (منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) والتي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . والابيك (تجمع دول المحيط الهادي APEC) ، ومنطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق أسيا ASEAN ، وغيرها من العديد من أشكال وصيغ التكتلات الاقليمية ، وانتهاءً بالاتحاد الأوربي الذي بلغ التكامل به مرحلة التعامل بالعملة الموحدة والاتفاقية النقدية ، هذا بالإضافة إلى ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من أطروحات جديدة للتعاون الاقليمي كالشرق أوسطية التي تحمل في طياتها بذور التهديد للنظام الإقليمي العربي وللهوية العربية ، مما يفرض تجميع القدرات العربية في إطار اقتصادي قوي يكون قادرا على خدمة المصالح الاقتصادية العربية العليا ، وفي نفس الوقت يكون قادرا على توفير الحماية للسلع العربية من المنافسة الخارجية . ولن يتأتى ذلك إلا بتقوية التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز مقوماته وإمكاناته، والعمل على جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة في الخارج وتوجيهها للمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة للوطن العربي .

وقد تنبهت الدول العربية إلى ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينهما منذ نصف قرن من الزمان . ولعل أولى المحاولات في هذا الشان هو صدور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957 ثم اتفاقية السوق العربية المشتركة في أغسطس 1964 وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية لتنفيذ ذلك . وقد قامت مجموعة من الدول بتوقيع وتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة وفقا لاتفاقية السوق العربية المشتركة خلال الفترة 1967-1971 ، غير أن العمل العربي المشترك قد تعرض لتيارات من المد والجزر متأثراً بالظروف السياسية التي مرت بها المنطقة ، وتوارت بذلك اتفاقية السوق المشتركة إلا بين الدول التي وقعت عليها . ثم صدرت بعد ذلك اتفاقية تيسير التبادل التجاري في عام 1981 .والتي لم تر النور في الواقع العملي .

وكانت أخر اهتمامات الدول العربية بهذا الموضوع هو ما أسفر عن اجتماع القمة العربية في يونيو 1996 بالقاهرة ، في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ، من قيام

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي إنطلق برنامجها التنفيذي في بداية عام 1998، كخطوة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي العربي وإنشاء السوق العربية المشتركة .

فقد قرر مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 21-23 يوليو 1996 تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليه ، وقد تمت العديد من الإجراءات التنفيذية التي انطلقت مع بداية عام 1998 ، حيث بدأ التطبيق العملي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة .

ومن الجدير بالذكر أن نجاح تحرير التجارة العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي إنما يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن بالدور الرائد والأساسي لهذا التكامل في دعم التضامن العربي على كافة الجبهات ، حيث لا يتسق قبول الدول العربية قرارات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، بينما تظل العزلة القطرية والتجزؤ هى السمات الغالبه على النشاط الاقتصادي والتجاري والتنموي في المنطقة العربية .

يضاف إلى ما سبق وجود التحديات الجديدة التي ستواجه الاقتصاد العربي ، سواء انضمت جميع الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية أم لم تنضم ، ومن ثم يقتضى الأمر ضرورة توجه تلك الدول نحو التكامل الاقتصادي كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية الجات التي تجيز إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تعطي من خلالها مزايا للدول الأعضاء في التكتل دون غيرها . سواء في مجال التجارة السلعية أو التجارة في الخدمات، أو في غير ذلك من المجالات .

الباب الأول

واقع واتجاهات التبادل التجاري العربي

الباب الأول

واقع واتجاهات التبادل التجاري العربي

تشكل الصادرات العربية الإجمالية نحو 2.84 %من إجمالي الصادرات العالمية كما تمثل الواردات العربية نحو 2.61 %من الواردات العالمية ، مما يعني أن التجارة العربية الإجمالية تمثل نحو 2.75 %في المتوسط من حجم التجارة العالمية بالرغم من أن العالم العربي يمثل نحو 4.5 %من الحجم السكاني العالمي .

ويشير الواقع العربي إلى التزايد المستمر في الاعتماد على السوق الدولية في توفير الشق الهام والأكبر من الاحتياجات الغذائية ، وخاصة بعض المجموعات الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والبقول والسكر والزيوت والشحوم واللحوم والألبان ومنتجاتها . حيث بلغت واردات العالم العربي في متوسط الفترة 1990-1997 بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية نحو 16.4 مليار دولار بمعدل تزايد سنوي مقداره 1.34 % ، منها حوالي 7.3 مليار دولار للحبوب ، وإن كان ذلك بمعدل تناقص سنوى يبلغ نحو 1.28٪ ، كما بلغ متوسط قيمة واردات البقول نحو 336 مليون دولار بمعدل تزايد سنوي مقداره 6.96٪ ، كما بلغ متوسط قيمة واردات السكر نحو 1.57 مليار دولار ، وبلغ متوسط مجموعة واردات مجموعة الزيوت والشحوم 1.4 مليار دولار بمعدل تزايد بلغ نحو 6.02٪ سنويا ، كما بلغ متوسط قيمة واردات اللحوم نحو 1.5 مليار دولار بمعدل تزايد سنوي بلغ حوالي 2.15 %، كما بلغ متوسط قيمة واردات الألبان ومنتجاتها نحو 2.2 مليار دولار بمعدل تزايد سنوي مقداره 1.54 %سنويا[1] . ومن الملاحظ أن تلك الأوضاع سوف تستمر في المستقبل نظرا لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي لهذه المجاميع الغذائية الرئيسية حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي بالنسبة لمجموعة الحبوب في المتوسط خلال الفترة 1990-1997 نحو 60.3 %وان كانت هذه النسبة قد تناقصت لتبلغ نحو 55٪ فقط

(1) جدول رقم (6) بالملحق .

وذلك في عام 1997 ، ومن الجدير بالذكر أن متوسط معدل الاكتفاء الذاتي العربي من الحبوب قد تناقص سنويا بمقدار 2.22 % ، ويرجع ذلك أيضا لتناقص الأنتاج العربي من الحبوب بمقدار 1.49 %سنويا خلال فترة الدراسة ، وبالنسبة للبقول بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي 71.4 %كما بلغ هذا المعدل نحو 36 %بالنسبة للسكر وان كان هذا المعدل يتناقص سنويا بمقدار 3.29 %، وبالنسبة لواقع الاكتفاء الذاتي العربي بالنسبة لمجموعة الزيوت والدهون فقد بلغ في متوسط فترة الدراسة نحو 43.1 %، كما بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم نحو 83.6 %، كما بلغ معدل الاكتفاء الذاتي للألبان ومنتجاتها في المتوسط نحو 67.15[1] الأمر الذي يوضح ضعف نسبة ما يخص الدول العربية من التجارة العالمية .

وبالنسبة لتجارة السلع الزراعية عامة فان الميزان التجاري لها به عجز دائم بلغ نحو 16.6 مليار دولار ، ومن الجدير بالذكر أن هذا العجز يتزايد سنويا بمعدل 6.87% ، كل هذه الأوضاع تشير إلى المستويات المتدنية لواقع الأنتاج الزراعي العربي ، والتدهور المستمر في الميزان التجاري الزراعي العربي ، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في العبء الملقي على فاتورة استيراد الغذاء ، هذا بالإضافة إلى الصعوبات البالغة في تنمية الصادرات الزراعية العربية . فإذا أضفنا إلى كل ذلك ضآلة نسبة التجارة الزراعية البينية والتي بلغت نسبتها نحو 12.42 %من حجم التجارة الزراعية العربية ، يتضح مما سبق الأهمية النسبية الاقتصادية البالغة لتغيير هذا الواقع الزراعي العربي وتنميته ، وكذلك الحاجة الملحة لضرورة التكامل التنموي الزراعي العربي ، وضرورة الاهتمام الجاد بتعزيز قيام السوق العربية المشتركة وخاصة في المجال الزراعي .

1-1 التجارة الخارجية العربية الكلية :

تعتبر التجارة الخارجية العربية من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية لتحقيق خطط وبرامج التنمية العربية ، إلا أن أهميتها النسبية تزداد ارتفاعا أو انخفاضا من عام لآخر إعتمادا على آثر المتغيرات العالمية التي لها تأثيرها الحاد على هذه التجارة العربية .ففي الوقت الذي بلغت فيه الصادرات العربية نحو 103.2 مليار دولار عام 1985 فأنها تدهورت في عام 1986 لتصل إلي حوالي 77.7 مليار دولار ، ثم تعود للارتفاع المستمر

(1) جدول رقم (3) بالملحق .

حتى تصل إلى نحو 138.6 مليار دولار عام 1990 ، ثم تعود للانخفاض مرة أخرى في عام 1991 ، وبصفة عامة فقد بلغ متوسط الصادرات العربية السنوي للفترة 1990–1994 نحو 121.36 مليار دولار ، وبدءاً من عام 1994أخذت قيمة الصادرات اتجاها متزايدا حيث بلغت نحو 166.33 مليار دولار في عام 1997 ، وبتقدير متوسط معدل التغاير السنوي وجد أن هناك معدل تزايد سنوي في قيمة الصادرات العربية خلال متوسط الفترة 1990–1997 بلغ حوالي 6.51 %سنويا ، وقد يعزى هذا في المقام الأول للارتفاع التدريجي في قيمة صادرات النفط ، بالإضافة لانتهاج معظم الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والوظيفي والهيكلي ، مع الاتجاه نحو ديناميكية السوق وتحرير التجارة، كما أن معظم الدول العربية قد اهتمت بتنمية صادراتها .وهذا التزايد في قيمة الصادرات العربية لا يعزى إلى نمو القطاع الزراعي حيث يتبين من الجدول رقم (1) بالملحق ، ضآلة إسهام قطاع الزراعة ، إذ تبين أن الصادرات الزراعية تمثل في متوسط فترة الدراسة حوالي 4.35 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية ، وأن معدل التزايد السنوي في قيمة الصادرات الزراعية لم يتجاوز 3 % لذا كان ضعف تأثير الصادرات الزراعية العربية على إجمالي حجم الصادرات العربية .

وفيما يتعلق بالواردات العربية ونظرا لارتباطها القوي بالصادرات العربية النفطية ، فأنها تقلبت أيضا ما بين النقص والزيادة فبينما بلغ حدها الأدنى نحو 62.6مليار دولار في عام 1987 إلا أنها أخذت اتجاها متزايد بعد ذلك حتى أنها بلغت نحو 142.7 مليار دولار في عام 1997 ، ويتبين من الجدول رقم (1) بالملحق انه خلال السنوات السبع الأخيرة أخذت الواردات العربية في التزايد المستمر بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 6.65% سنويا .ومن الجدير بالذكر أن الواردات من السلع الزراعية العربية في متوسط الفترة 1990–1997 تمثل في المتوسط نحو 17.75 %من إجمالي قيمة الواردات العربية ، وتعتبر الواردات العربية من السلع الزراعية مسؤولة إلى حد ما عن زيادة حجم الواردات العربية الإجمالية ، حيث يبلغ متوسط قيمة الواردات الزراعية العربية السنوي نحو 22.55 مليار دولار ، كما أن هذه الواردات العربية من السلع الزراعية تتزايد بمعدل تزايد يبلغ نحو 5.99 %سنويا خلال الفترة 1990–1997 .

ويتبين من الجدول رقم (1) بالملحق ، أنه بالرغم من تزايد الواردات العربية الزراعية

بمعدل ملحوظ ، فان ذلك لم ينعكس بالسلب على الميزان التجاري العربي لارتفاع قيمة صادرات النفط حيث حقق الميزان التجاري العربي فائضا مستمراً خلال فترة الدراسة بلغ في المتوسط نحو 22.20 مليار دولار ، كما بلغ معدل التزايد السنوي في قيمة الفائض نحو 5.66 %سنويا ، وبلغ متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو 117.38% كمتوسط سنوي للفترة 1990-1997 .

كما تبين أيضا من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق أن التجارة الخارجية العربية بلغت كمتوسط سنوي خلال الفترة 1990- 1997 نحو 279.4 مليار دولار ، تمثل التجارة في السلع الزراعية ، حوالي 10.3 % منها بينما باقي حجم التجارة العربية سلع صناعية ونفطية ، ويتبين أيضا أن حجم التجارة العربية يتزايد سنويا بمقدار 6.57% بينما حجم التجارة في السلع الزراعية تزايد بمعدل سنوي بلغ نحو 4.59٪ .

2-1 التركيب السلعي لتجارة الصادرات الزراعية العربية :

تحتل المنتجات الزراعية العربية أهمية محدودة نسبيا في التركيب السلعي لتجارة الصادرات العربية حيث تقدر بنحو 3.4 % في عام 1990 من جملة قيمة الصادرات العربية ، وتزداد لتصل 5.17 % في متوسط الفترة 1990-1994 .ولم تغطي الصادرات الزراعية هذه سوى 34.48 %من حجم الواردات الزراعية لنفس الفترة بالرغم من الارتفاع القيمي للصادرات الزراعية العربية ، إذ بلغت في عام 1997 نحو 7.27 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 4.37 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية ، إلا أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تناقصت لتبلغ نحو 27.5 %فقط ، وذلك في عام 1997 . ومن الجدير بالذكر أن قيمة الصادرات الزراعية العربية أخذت اتجاها عاما متزايدا يبلغ نحو 2.99 %سنويا خلال الفترة 1990-1997 ، وبالنسبة للصادرات العربية من السلع الغذائية فيبلغ متوسط قيمتها السنوي نحو 4.05 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 2.77 %وذلك للفترة 1990-1997 ، كما بلغ معدل التزايد السنوي للصادرات العربية من السلع الغذائية نحو 1.09 %فقط خلال نفس الفترة كما يتبين من الجدول رقم (1) بالملحق .

وعند توزيع تجارة الصادرات الزراعية العربية وفقا للتكتلات (التجمعات) العربية المختلفة جدول رقم (2) بالملحق تبين أنه خلال الفترة 1990-1997 ، كان إسهام مجموعة الدول العربية غير المنتمية لأي تجمع اقتصادي عربي يبلغ نحو 2.4 مليار دولار تمثل نحو 36.9 %من إجمالي الصادرات الزراعية العربية ، بينما أسهمت مجموعة دول الاتحاد المغاربي بنحو 2.5 مليار دولار تمثل نحو 38 %من إجمالي الزراعة العربية ، بينما يبلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي نحو 1.7 مليار دولار تمثل نحو 25 %من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية خلال فترة الدراسة .

والجدير بالذكر أن مجموعة الدول العربية غير المنتمية لأي تجمع إقليمي على الرغم من أهميتها النسبية السابق الإشارة إليها ، فان الاتجاه العام لصادراتها الزراعية يأخذ اتجاها متزايدا بمعدل سنوي يبلغ نحو 10 %سنويا ، بينما لوحظ أن مجموعات الدول العربية ذات التجمع الإقليمي والتي تتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي فان الاتجاه العام لصادراتها الزراعية يأخذ اتجاها متزايدا بدرجة أقل إذ بلغ نحو 5.79 %سنويا بينما يلاحظ أن الصادرات الزراعية لمجموعة دول الاتحاد المغاربي تأخذ اتجاها متناقصا بمعدل سنوي يبلغ نحو 5 %سنويا وذلك خلال الفترة 1990-1997 .

ونستنتج مما سبق أن التكتلات العربية الإقليمية مثل الاتحاد المغاربي ودول مجلس التعاون الخليجي لها تأثير محدود في صادرات السلع الزراعية العربية ولا يتفوق هذا التأثير على نظيره للدول العربية خارج هذه التجمعات ، مما يثير الشك في نجاحها في تنمية الأنتاج الزراعي .

وتشير الإحصاءات المتوافرة عن التجارة الزراعية العربية إلى أهمية كل من مجموعات الأسماك والفاكهة والقطن والخضر والبطاطس وبعض الزيوت النباتية في التركيب السلعي للصادرات العربية ، في حين أن مجموعات الحبوب والألبان ومنتجاتها ، والسكر والزيوت والشحوم واللحوم تعد من أهم المجموعات في التركيب السلعي للواردات العربية.

وتشير البيانات إلى أن حوالي 88 %من الصادرات الزراعية ينحصر في مجموعات الأسماك التي تتركز صادراتها في المغرب وتونس وموريتانيا وعمان هذا بالإضافة إلى عدد محدود من الزروع الفاكهية التي تصدر معظمها من المغرب ومصر والأردن ولبنان والعراق وتونس ، والقطن الذي تتركز صادراته في مصر والسودان وسوريا ، والخضر التي يصدر معظمها من مصر وسوريا والأردن والمغرب ، وكذلك بعض صادرات الزيوت النباتية (زيت الزيتون) من دول الاتحاد المغاربي ، وكذلك صادرات بعض أنواع الحبوب والبقول وخاصة من بعض الدول والتي تشمل مصر والسودان وسوريا .

وبالنسبة للصادرات العربية من الأسماك فتشكل بمفردها نحو 29 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية لمجموعة السلع الغذائية ، حيث بلغت قيمة تلك الصادرات نحو 1.8 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1990-1997 . كما أن قيمة صادرات الأسماك تتسم بالثبات النسبي خلال نفس الفترة ، وان كان الأنتاج العربي من الأسماك يتزايد بمعدل سنوي يبلغ نحو 4.21 %سنويا ، إلا أن زيادة الاستهلاك العربي بنسبة 7.23% سنويا تستوعب إجمالي الزيادة في الأنتاج العربي من الأسماك ، ويحتفظ بالصادرات عند معدل ثابت نسبيا ، ويظل نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الأسماك عند مستوى 111% خلال الفترة موضع الدراسة .

وبالرغم من تزايد الأنتاج العربي من الفاكهة بمعدل سنوي يبلغ نحو 4.95 %سنويا خلال الفترة 1990-1997 إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على زيادة الصادرات العربية منها ، حيث زاد الاستهلاك للدول العربية من الفاكهة بمعدل سنوي بلغ نحو 5.59 %خلال نفس الفترة ، ومن ثم لم تسجل الصادرات العربية من الفاكهة أي زيادة معنوية خلال نفس الفترة ، الجداول أرقام (3) و (4) بالملحق . وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات العربية من الفاكهة نحو 661.7 ألف دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 17.8 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية ، التي تمثل بدورها نحو 61 %من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية لنفس الفترة . وتقتصر الصادرات العربية من الفاكهة على مجموعة الحمضيات (الموالح) والتمور والتفاح والموز والعنب والمانجو ، وان مثلت

الحمضيات بمفردها ما يعادل 62 %من صادرات الفاكهة العربية.

وفيما يتعلق بالصادرات العربية من الخضر فيما عدا البطاطس فأنها أيضا اتسمت بالثبات النسبي خلال فترة الدراسة ، حيث لم يتجاوز معدل التناقص في قيمة صادرات الخضر نحو 0.66 %سنويا ، هذا بالرغم من زيادة الأنتاج العربي من الخضر بمعدل سنوي بلغ 5.51 %سنويا ، إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على الصادرات بل اتجهت للاستهلاك المحلى حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك العربي من الخضر نحو 5.59 %خلال فترة الدراسة . وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات العربية من الخضر نحو 398.3 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 10.8 %من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية العربية خلال الفترة 1990-1997 . وبالنسبة لقيمة الصادرات العربية من البطاطس فأنها خلال الفترة 1990-1997 أخذت اتجاها تنازلياً بمعدل سنوي يبلغ حوالي 10.18 %، ولا يعزى هذا التناقص إلى تناقص الأنتاج العربي من البطاطس خلال نفس الفترة ، إذ تزايد سنويا بمعدل بلغ نحو 4.15 %، في حين تزايد الاستهلاك العربي السنوي من البطاطس بمعدل بلغ نحو 4.14 %سنويا . وهذا يعني أن التزايد في الأنتاج العربي من البطاطس يذهب بالكامل لسد الاحتياجات المتزايدة للأسواق المحلية . ومن الجدير بالذكر أن الصادرات العربية من البطاطس بلغت قيمتها نحو 69 مليون دولار في عام 1997 بعد أن كان متوسط قيمة هذه الصادرات نحو 118 مليون جنية وذلك خلال الفترة 1990-1994 . وتمثل متوسط قيمة صادرات البطاطس العربية نحو 107 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 2.93 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية من البطاطس للسنوات السبع الأخير موضع الدراسة .

وبالنسبة للزيوت النباتية وخاصة زيت الزيتون فقد حدث تطور كبيرة في الأنتاج العربي من هذه المجموعة ، حيث تزايدت كمية الأنتاج من نحو 1185 ألف طن كمتوسط سنوي للفترة 1990-1994 ، لتبلغ نحو 1782 ألف طن في عام 1997 ، بمعدل زيادة بلغ نحو 8.5 %سنويا ، بينما لم يتجاوز معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك نحو 3.3%. وقد انعكس ذلك على زيادة الصادرات العربية لبعض أصناف الزيوت النباتية

بمعدل سنوي بلغ نحو 13.89 %، فبعد أن كانت صادرات الزيوت النباتية العربية تبلغ نحو 441 مليون دولار لمتوسط الفترة 1990–1994 ، فقد بلغت نحو 845 مليون دولار في عام 1997 ، وذلك بمتوسط يبلغ نحو 611.3 مليون دولار، بأهمية نسبية تبلغ نحو 16.16 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية من مجموعة السلع الغذائية ، وذلك للفترة 1990-1997 .

وتقوم بعض الدول العربية بتصدير الحبوب خاصة الأرز والشعير والقمح . فقد تزايدت قيمة صادرات الحبوب من حوالي 108 مليون دولار متوسط الفترة 1984–1986 لتصل إلى حوالي 408 مليون دولار لمتوسط الفترة 1990–1994 . وتستمر صادرات الحبوب العربية في التزايد لتبلغ نحو 485 مليون دولار في عام 1997. وقد قدر معدل التزايد السنوي في قيمة صادرات الحبوب خلال الفترة 1990–1997 . بنحو 3.52 %، وقد بلغ متوسط قيمة صادرات الحبوب للعالم العربي لنفس الفترة بنحو 444.75 مليون دولار ، بأهمية نسبية تبلغ نحو 12.0 %من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية العربية لنفس الفترة. ولكن النظرة المتأنية لواقع إنتاج وتصدير الحبوب في العالم العربي لابد وان تعود إلى أن الاتجاه المتزايد للصادرات العربية من الحبوب سوف يتلاشى في المستقبل القريب إذا ظل الواقع الأنتاجي والاستهلاكي على الصورة الحالية ، إذ أن الأنتاج العربي من الحبوب خلال فترة الدراسة قد تناقص بمعدل سنوي بلغ نحو 1.49 % ، كما تناقص معدل الاكتفاء الذاتي (المتدني لمجموعة الحبوب والبالغ في المتوسط لنفس الفترة 60٪) بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 2.22 % ، خلال السنوات السبع الأخيرة .وعلى العموم تعتبر مصر الدولة العربية الرئيسية المصدرة للأرز في حين حققت السعودية وسوريا بعض الفوائض التصديرية من القمح في بعض الفترات خلال الثمانينات والتسعينات .

وتشكل مجموعة اللحوم 2.30 %من جملة قيمة الصادرات الغذائية العربية . وهى في معظمها صادرات حيوانات حية من الضان والماعز ، وبعض صادرات الأبقار والجاموس . وتتركز صادرات الضان والماعز في كل من السودان وسوريا والصومال

وموريتانيا والأردن ، في حين تتركز صادرات الأبقار في موريتانيا والصومال . ويبلغ متوسط قيمة الصادرات العربية من اللحوم نحو 86.7 مليون دولار سنويا . الجدير بالذكر أن قيمة صادرات اللحوم العربية قد أخذت في التزايد السنوي بمعدل سنوي بلغ نحو 9% سنويا ، وهذا انعكاس طبيعي لتطور الأنتاج العربي من اللحوم حيث تزايد هذا الأنتاج بمعدل بلغ نحو 3.7 % سنويا ، في حين تزايد معدل الاستهلاك السنوي من اللحوم في الوطن العربي بحوالي 3 %سنويا وذلك خلال الفترة 1990-1997 .

أما بالنسبة للصادرات العربية من القطن الشعر فأنها على مدى عقدين من الزمن أخذت في التناقص التدريجي ، فبعد أن كانت حوالي 738 مليون دولار في المتوسط السنوي للفترة 1984-1986 ، أصبحت حوالي 504 مليون دولار في متوسط الفترة 1990-1994 ، واستمر هذا الاتجاه المتناقص حتى عام 1996 لتبلغ تلك الصادرات نحو 407 مليون دولار ، وإن كانت قيمة هذه الصادرات قد عاودت الارتفاع في عام 1997 لتبلغ نحو 477 مليون دولار ، خلال الفترة 1990-1997 .

كما يتبين من الجدول رقم (5) بالملحق أخذت قيمة الصادرات العربية من القطن الشعر في التناقص بمعدل سنوي بلغ نحو 1.1 %، كما بلغ متوسط قيمة صادرات القطن الشعر خلال نفس الفترة حوالي 462.7 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 7 %من إجمالي الصادرات الزراعية العربية ، وتتركز صادرات القطن الشعر في ثلاث دول عربية فقط هي السودان وسوريا ومصر ومن ثم فان صادرات القطن العربية تتأثر بسياسات الأنتاج والتصدير بهذه الدول العربية الثلاث .

3-1 التركيب السلعي لتجارة الصادرات الزراعية للتجمعات الاقتصادية العربية:

يتبين من الجدول رقم (1) بالملحق أن حجم الصادرات الزراعية وإن كان في تزايد مستمر إلا أن العجز في الميزان التجاري الزراعي يتفاقم ويتزايد من عام لأخر حتى بلغ في عام 1997 حوالي 16.6 مليار دولار وهذا يعني أن الزيادة في قيمة الواردات الزراعية تفوق الزيادة في قيمة الصادرات حيث بلغ معدل تغطية الصادرات الزراعية

للواردات الزراعية نحو 27.5 %وهي نسبة متدنية للغاية . كما يتبين أيضا أن حوالي 61.2٪ من الصادرات الزراعية هي في الواقع سلع غذائية. مما يشير إلى أن غالبية الصادرات الزراعية مازال سلع غذائية . ومازالت الصادرات من التقاوي والألياف ومنتجات الغابات ومستلزمات الأنتاج بصفة عامة محدودة وتختلف هذه النسبة من قطر عربي لأخر ، حيث بلغت نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات الزراعية في الأردن حوالي 64.5 % ، وفى الإمارات 99.2 % ، وفى تونس 65.2 % ، وفى الجزائر 89.2% ، وفى السعودية 77.3 % ، وفى قطر 8.2 % ، وفى لبنان 70 % ، وفى مصر 72.1 ، وفى المغرب 75.2 % ، وفى اليمن 74.1 % ، وذلك في المتوسط السنوي للفترة 1990-1997 .

وبالنسبة للصادرات العربية من الأسماك التي تمثل 29 %من الصادرات العربية من السلع الغذائية يتضح أن قيمة تلك الصادرات تتزايد بمعدل يبلغ نحو 3.59 %سنويا وتمثل مجموعة دول اتحاد المغرب العربي أهم مصدرى الأسماك في الوطن العربي إذ تمثل صادرات تلك المجموعة نحو 87.03 %من إجمالي الصادرات العربية من الأسماك بمتوسط سنوي قيمي يبلغ نحو 944 مليون دولار . وقد تزايدت قيمة الصادرات لهذه المجموعة بمعدل سنوي يبلغ نحو 3.29 % ، خلال الفترة 1990-1997 . ومن الجدير بالذكر أن المغرب وحدها تقوم بتصدير نحو 62 %من الصادرات العربية من الأسماك وتسهم بحوالي 74 %من صادرات مجموعة دول الاتحاد المغاربي .

وبالنسبة لمجموعة مجلس التعاون الخليجي فتحتل المركز الثاني في مجال تصدير الأسماك ، حيث بلغ متوسط صادراتها نحو 82 مليون دولار خلال الفترة 1990-1994. كما أن هذه الصادرات تزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو 3.42 %، لتصل قيمة هذه الصادرات إلى نحو 97 مليون دولار في عام 1997 . من الجدير بالذكر أن هذه المجموعة الإقليمية تسهم بحوالي 8.5 %من صادرات الأسماك العربية وإن كانت هذه المجموعة أيضا هي المستورد الرئيسي للأسماك في الوطن العربي ، حيث تمثل وارداتها من الأسماك نحو 44.8 %من إجمالي الواردات العربية من الأسماك وتمثل نسبة تغطية صادرات هذه المجموعة من الأسماك لوارداتها من الأسماك نحو 66.4 %وذلك لعام 1997 .

أما باقي الدول العربية خارج التجمعات الإقليمية العربية فلا تسهم إلا بنسبة 4.48 %من إجمالي الصادرات العربية من الأسماك ، وإن كانت صادرات هذه المجموعة تتزايد بمعدلات كبيرة ، حيث بلغ معدل التزايد السنوي نحو 10.25 %، حيث ارتفع متوسط قيمة صادرات هذه المجموعة من نحو 35 مليون دولار لمتوسط الفترة 1990-1994 ، إلى نحو 57 مليون دولار في عام 1997 . ونستنتج مما سبق أن هناك مجموعة إقليمية واحدة وهي الاتحاد المغاربي وتعتبر المصدر الرئيسي للأسماك في الوطن العربي ، وأنها تحتفظ بأهميتها النسبية وقدرتها التصديرية ، وهناك بعض المحاولات الجادة والمحدودة من باقي الدول العربية لتنمية صادراتها من الأسماك .

وبالنسبة للصادرات العربية من الخضر فقد أخذت اتجاها تصاعديا بين عامي 1994، 1995 ، من حيث قيمة وكمية الصادرات . أما بين عامي 1995، 1996 فقد تزايدت الكمية المصدرة في حين انخفضت قيمتها ، هذا على خلاف عام 1997 حيث تراجعت كمية الصادرات بينما تحسنت القيمة التصديرية للخضر . وتبين من الجدول رقم (6) الملحق ، أن اتجاه قيمة الصادرات العربية من الخضر خلال الفترة 1990-1997 قد اتسم بالثبات النسبي مع معدل تناقص محدود بلغ نحو 0.66٪ . وتعتبر مجموعة الدول العربية الخارجة عن أي تجمع إقليمي هي المصدر الرئيسي لصادرات الخضر العربية ، إذ تسهم بحوالي 48.63 %من إجمالي الصادرات العربية من الخضر خلال نفس الفترة حيث بلغ متوسط قيمة صادراتها من الخضر نحو 194 مليون دولار لنفس فترة الدراسة .وقد كان من المتوقع زيادة الاتجاه الكمي والقيمي للصادرات العربية من الخضر والفاكهة للتزايد نتيجة تطبيق اتفاقية الجات وفقدان دول العالم المتقدم وأوربا المزايا النسبية نتيجة تقليص دعم الأنتاج والتصدير ، ذلك مع تواجد مزايا نسبية وقدرات تنافسية متزايدة لمجموعة الدول العربية . إلا أن الصادرات العربية لمجموعة الدول العربية خارج التجمعات الإقليمية أخذت اتجاها قيميا متناقصا خلال فترة الدراسة بمعدل تناقص بلغ نحو 1.43 %سنويا. وفيما يتعلق بالخضراوات الطازجة فان الطماطم تتصدر قائمة الصادرات العربية من الخضار حيث شكلت حوالي 41 %، مقابل 6.8 %للبطيخ والشمام

، 12.4 %للبصل ، 4.6 %للخيار والقثاء . وتكاد تقتصر صادرات الخضر في الوطن العربي على خمس دول رئيسية وهي الأردن ومصر وسوريا والمغرب والإمارات ، وتشاركها بعض الدول فيما يتعلق ببعض الأصناف ، وتساهم الأردن بتصدير 47 %، تليها المغرب 34 %، ومصر 7%، وذلك بالنسبة للطماطم . في حين تتصدر مصر قائمة الدول العربية المصدرة للبصل 47 %، أما الإمارات وسوريا فنسبة صادراتها تقدر بنحو 23.7 %، 20.3 %على الترتيب .وتعتبر الأردن وسوريا والإمارات أهم الدول المصدرة للبطيخ والشمام فقد كان نصيب هذه الدول 32 %، 29 %، 17 % على الترتيب . أما الخيار والقثاء فيكاد يقتصر تصديرها على الأردن وسوريا إذ تساهم كل منهم على الترتيب بنسبة 72 %، 20 %من إجمالي الصادرات العربية .

أما مجموعة دول الاتحاد المغاربي فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تصدير الخضر إذ يبلغ متوسط قيمة صادرات هذه المجموعة نحو 137 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 35.12 % ، من إجمالي الصادرات العربية من الخضر خلال السنوات السبع الأخيرة .وبالرغم من التاريخ الطويل لدول المجموعة في مجال تصدير الخضر وخاصة إلى الدول الأوروبية ، إلا أن صادرات هذه المجموعة أخذت اتجاها عاما متناقصا بمعدل سنوي بلغ نحو 1.55 %، فبعد أن بلغت قيمة صادرات الخضر لهذه المجموعة نحو 137 مليون دولار لمتوسط الفترة 1990-1994 أخذت تلك الصادرات في التناقص لتبلغ نحو 127 مليون دولار في عام 1997 .

وبالرغم من ضآلة إسهام مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الصادرات العربية من الخضر والبالغ نحو 64 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 16.3 %من إجمالي الصادرات العربية من الخضر ، إلا أن صادرات هذه المجموعة من الخضر أخذت في التزايد خلال الفترة من 1990-1997 ، بمعدل تزايد سنوي بلغ حوالي 3.71% ويعزى ذلك لنجاح وتنمية أنتاج الخضر بدول هذه المجموعة كما قد يعزى ذلك إلى زيادة نسبة التجارة البينية للخضر بين دول هذه المجموعة .

وتكاد تقتصر صادرات العالم العربي من البطاطس في ثلاث دول رئيسية حيث تسهم مصر بحوالي 46 % تليها سوريا 22%، والمغرب 20 % ، من إجمالي الصادرات

العربية من البطاطس .ويتبين من الجدول رقم (6) بالملحق أن قيمة الصادرات العربية من البطاطس تتجه للتناقص بمعدل مرتفع بلغ نحو 10.18 %سنويا خلال الفترة 1990-1997 .

وبالنسبة للتجمعات الاقتصادية فلا يوجد إسهام تصديري للبطاطس لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ، بل تعتبر هذه المجموعة صافي مستوردة للبطاطس . أما بالنسبة لمجموعة دول الاتحاد المغاربي فيبلغ متوسط قيمة صادراتها من البطاطس نحو 23.7 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 20.7 %، من إجمالي قيمة صادرات البطاطس العربية . ومن الجدير بالذكر أن صادرات هذه المجموعة من البطاطس تتقلص بحدة إذ أن معدل التناقص السنوي في الصادرات بلغ نحو 25 %سنويا . وقد تحولت هذه الدول لتوجيه الأنتاج للاستهلاك المحلي نظرا لمعوقات التصدير التي واجهتها في السنوات الأخيرة . وهذا يشير إلى أن هذا التجمع الإقليمي يواجه الآثار السلبية لانضمام أسبانيا والبرتغال لدول الاتحاد الأوربي مما أدى لإنهيار تصدير البطاطس لمجموعة دول الاتحاد المغاربي التي كانت توجه صادراتها من البطاطس بصفة أساسية لمجموعة دول الاتحاد الأوربي .

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى خارج التجمعات الاقتصادية العربية والتي تشمل مصر وسوريا والأردن فان متوسط قيمة صادراتها من البطاطس بلغ نحو 87 مليون دولار ، بأهمية نسبية تبلغ نحو 74.4 % ، من إجمالي الصادرات العربية من البطاطس ، ومن ثم فهي المجموعة الرئيسية المصدرة للبطاطس في العالم العربي ، وقد تراجعت صادراتها أيضا من البطاطس بحيث اتجهت قيمة الصادرات إلى التناقص سنويا بمعدل بلغ نحو 7.12 % ، واتجهت أيضا هذه المجموعة لتوجيه الإنتاج بها إلى الأسواق المحلية ويعكس هذا تراجعا في اتجاه صادرات البطاطس التي تعتبر أسواق دول الاتحاد الأوربي هي الأسواق الرئيسية لها ، مما يبرز أهمية أنشاء السوق العربية المشتركة وضرورة التكتل الاقتصادي لتنمية الصادرات العربية وخاصة لتلك الحاصلات غير التقليدية التي تمتلك مجموعة الدول العربية ميزة نسبية إنتاجية وتاريخ تصديري لا بأس به وخاصة بالنسبة لمجموعة الخضر بوجه عام ومحصول البطاطس بوجه خاص .

وبالنسبة للفاكهة فقد بلغ متوسط الكميات المصدرة خلال الفترة 1990-1997 ما يقرب من 1.5 مليون طن ، يتصدرها الحمضيات (الموالح) التي تمثل وحدها حوالي 57 %من جملة صادرات الفاكهة في المنطقة العربية ، تليها التمور بنسبة 11 %، ثم التفاح بنسبة 5.2 %، مقابل 3.6 % للموز ، 3.2 %للعنب الطازج ، 7 % للمانجو ، ويتركز القدر الأكبر من صادرات البرتقال في المغرب بنسبة 23 %، تليها مصر بنسبة 14 %ولبنان بنسبة 10 %، بينما تقتصر صادرات التمور على العراق بنسبة 45 %، تليها الإمارات بنسبة 24 %، ثم تونس بنسبة 11 % من جملة الصادرات العربية من التمور ، أما بالنسبة للتفاح فتصدر لبنان ما يزيد بقليل عن نصف الصادرات العربية تليها الإمارات (تجارة ترانزيت) بنسبة 18 %من مجمل الصادرات العربية .أما العنب الطازج والبالغة صادراته نحو 45 ألف طن ، فقد ساهم لبنان فيها بنسبة 47 %والإمارات (تجارة ترانزيت) بنسبة 28 %وسوريا بنسبة 17% .

وتعتبر مجموعة دول الاتحاد المغاربي أهم التجمعات العربية المصدرة للفاكهة في الوطن العربي ، إذ تسهم هذه المجموعة بحوالي 60.3 %من إجمالي قيمة صادرات الفاكهة العربية ، بمتوسط صادرات سنوي تبلغ قيمته نحو 398.3 مليون دولار خلال الفترة 1990-1997 .وقد حققت هذه المجموعة اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل قيمة صادرات هذه المجموعة نحو 3.1 %سنويا .بينما لم تمثل صادرات مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سوى 18.9 %من إجمالي قيمة صادرات الفاكهة العربية ، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات من الفاكهة لهذه المجموعة نحو 129 مليون دولار خلال نفس الفترة . وفى الواقع فان جزءاً كبيراً منها هو تجارة ترانزيت بالخليج . ومن الجدير بالذكر أن صادرات هذه المجموعة أخذت اتجاها متزايد خلال فترة الدراسة بمعدل سنوي بلغ نحو 2.68 %سنويا . ومن ثم يتبين أن التكتلان الاقتصاديان العربيان قد نجحا في تنمية صادراتهما من الفاكهة خلال فترة الدراسة .على عكس الحال فان صادرات الفاكهة لمجموعة الدول العربية خارج أي تجمعات إقليمية قد أخذت اتجاها عاما متناقصا بمعدل سنوي بلغ نحو 6.55 % ، ولم تحقق هذه المجموعة نجاحا في

مجال تصدير الفاكهة ، حيث انخفضت صادرات هذه المجموعة من نحو 181 مليون دولار لمتوسط الفترة 1990-1994 ، بأهمية نسبية تبلغ نحو 28.5 %من إجمالي صادرات الفاكهة العربية ، إلى ما قيمته نحو 129 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 19.75% من إجمالي صادرات الفاكهة العربية وذلك في عام 1997 .وتضم هذه المجموعة كلاً من الأردن ومصر وسوريا ولبنان وهي من الدول الرئيسية المصدرة للفاكهة العربية .

وتقوم بعض الدول العربية بتصدير الحبوب لاسيما الأرز والقمح ، وقد تزايدت قيمة صادرات الحبوب العربية بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 3.52 %خلال الفترة 1990-1997 ، وتعتبر مصر من الدول العربية الرئيسية المصدرة للأرز في حين تعتبر السعودية وسوريا وعمان الدول الرئيسية المصدرة للقمح ، ويتبين من واقع بيانات الجدول رقم (6) بالملحق أنه قد حدث تراجع شديد في صادرات مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي من الحبوب خلال مدة الدراسة ، فبعد أن بلغت قيمة صادرات هذه المجموعة من الحبوب نحو 285 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ 69.53 %من إجمالي الصادرات العربية من الحبوب ، وكذلك بأهمية نسبية تبلغ نحو 8.71 %من إجمالي الصادرات الغذائية العربية ، وذلك لمتوسط الفترة 1990-1994 ، ونجد أنه بدءاً من عام 1996 تراجعت بشدة صادرات مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي من الحبوب لتبلغ نحو 116 مليون دولار فقط ، وتراجعت الأهمية النسبية لتبلغ نحو 24 %من صادرات الحبوب العربية، وحوالي 2.95 %من إجمالي الصادرات الغذائية العربية وذلك في عام 1997، وقد اتجهت قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للحبوب للتناقص بمعدل سنوي بلغ حوالي 17.2 % ، كما أن قيمة واردات المجموعة من الحبوب قد تزايدت أيضا بنفس المعدل تقريبا ، وذلك خلال الفترة 1990-1997 .ويرجع ذلك إلى مراجعة برنامج أنتاج القمح بالمملكة العربية السعودية وتقليص انتاجه لترشيد استخدام مخزون المياه الجوفية .

ومن الجدير بالذكر أن الأنتاج العربي من الحبوب خلال فترة الدراسة قد تناقص بمعدل سنوي بلغ نحو 1.5 %سنويا ، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي بما يقارب 2.2% سنويا . مما يكرس التبعية الغذائية العربية للعالم الخارجي لهذه المجموعة الغذائية

الاستراتيجية الهامة ويزيد العبء على فاتورة استيراد الحبوب بالنسبة لمعظم دول العالم العربي .أما مجموعة دول الاتحاد المغاربي فليس لها أهمية تذكر في مجال تصدير الحبوب بل يمكن اعتبارها مستورد هام ورئيسي للحبوب ضمن المجموعة العربية .

وبالنسبة لباقي الدول العربية والخارجة عن نطاق التجمعات العربية ، فقد أخذت قيم صادراتها من الحبوب اتجاها متزايدا بمعدل سنوي بلغ نحو 23.49 %سنويا خلال الفترة موضع الدراسة ، فبعد أن كانت صادراتها من الحبوب نحو 109 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 26.7 %من صادرات الحبوب العربية في متوسط الفترة 1990-1994 ، نجد أن صادرات هذه المجموعة من الحبوب زادت بشدة بدءاً ومن عام 1996 لتبلغ قيمتها في عام 1997 نحو 313 مليون دولار ، أصبحت تمثل أهمية نسبية تبلغ نحو 64.5 %من صادرات الحبوب العربية ، وهذا على عكس الحال تماما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي .ويمكن القول في هذا المجال أن التجمعات الاقتصادية العربية لم تنجح في تنمية الصادرات العربية من الحبوب وكذلك لم تنجح في الحد من زيادة الواردات بل تراجع إسهامها التصديري من الحبوب وزاد حجم وارداتها وخاصة في السنوات الأخيرة .

أما بالنسبة للزيوت النباتية فيجري تصدير البذور الزيتية إما في صورتها الخام أو على هيئة زيوت مستخلصة ، وأهم هذه الصادرات هي زيت الزيتون الذي تصدره مجموعة دول الاتحاد المغاربي ومصر ، والسمسم الذي تصدره السودان ، والفول السوداني الذي تساهم السودان بتصدير 59 %منه ومصر بنسبة 24.5 %، ويتبين من الجدول رقم (6) بالملحق ، أن قيمة الصادرات العربية من الزيوت النباتية والبذور قد تزايدت بمعدلات كبيرة بلغت نحو 13.89 %سنويا خلال فترة الدراسة ، حيث أسهمت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل تزايد بلغ نحو 11 % سنويا ، ودول الاتحاد المغاربي بمعدل تزايد بلغ نحو 11.8 % سنويا ، وباقي الدول العربية خارج التجمعات الاقتصادية بنسبة 18.2 %سنويا ، وإن كانت مجموعة دول الاتحاد المغاربي تعتبر المصدر الرئيسي للزيوت النباتية حيث بلغ متوسط قيمة صادراتها منها 269 مليون دولار ، بأهمية نسبية

تبلغ نحو 43.2 %، بينما احتلت مجموعة الدول العربية خارج التكتلات المركز الثاني بمتوسط سنوي قيمي لصادرات الزيوت بلغ نحو 263 مليون دولار ، وبأهمية نسبية بلغت نحو 41.46 %، بينما بلغ متوسط قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي نحو 14 مليون دولار، وبأهمية نسبية تبلغ نحو 15.3 %من إجمالي الصادرات العربية من الزيوت ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإكتفاء الذاتي العربي من الزيوت تبلغ نحو 43 %فقط ومن هنا يتضح أن الدول العربية تتخصص في تصدير ثلاث محاصيل زيتية ، هي زيت الزيتون والسمسم والفول السوداني بينما تستورد احتياجاتها من باقي أصناف الزيوت والشحوم من العالم الخارجي .

وبالنسبة للصادرات العربية من القطن الشعر فلا يوجد إسهام تصديري لكل من مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي أو مجموعة الاتحاد المغاربي ، ويكاد يتركز صادراته في ثلاث دول فقط هي السودان وسوريا ومصر ، وقد تراجعت صادرات السودان بمعدل تناقص سنوي قيمي بلغ نحو 13.8 %سنويا بينما كان هناك جهد منظم في تنمية تلك الصادرات ساهم في زيادة سنوية تقدر 7.72 %، 3.19 %لكل من سوريا ومصر ، ومن ثم فان نجاح السياسات التصديرية للقطن في مصر وسوريا في السنوات الأخيرة عمل على الحد من تراجع صادرات القطن الشعر العربي ليبلغ معدل التناقص السنوي نحو 0.90 % . وقد بلغ متوسط قيمة صادرات هذه المجموعة وهي خارج التكتلات من القطن الشعر نحو 460.7 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 7 %من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية وذلك لمتوسط الفترة 1990-1997 .

4-1 التركيب السلعي لتجارة الواردات الزراعية العربية :

يتضح من التركيب السلعي للواردات الزراعية العربية ما تعانيه الهياكل الأنتاجية الزراعية العربية ، لاسيما في مجال أنتاج سلع الغذاء من عجز وقصور شديدين ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات الزراعية بشكل كبير .ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من الاستفادة من النصوص الواردة في اتفاقية الجات أو تلك الخاصة باتفاقيات الشراكة العربية الأوربية ، بشان المساعدة على تخفيض الآثار

السلبية لتطبيق هذه الاتفاقيات وتأثيرها على تزايد قيمة الواردات السلعية الزراعية من المواد الغذائية ، الأمر الذي يقتضي التكتل العربي والتكامل العربي لمعالجة الآثار السلبية لتطبيق هذه الاتفاقيات ، ومما يؤكد صحة ذلك زيادة مقدار العجز في الميزان الزراعي والغذائي . فبينما كان العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال فترة ما قبل الاتفاقيات 1990–1994 يبلغ حوالي 12 مليار دولار ارتفع هذا العجز إلى حوالي 17.4مليار دولار في عام 1995 واستمر في تزايده عن هذا المستوى خلال عامي 1996 ، 1997 .

وقد تبين أن نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت قبل تطبيق الاتفاقيات نحو 34.5 % ، انخفضت هذه النسبة للسلع الزراعية لتبلغ نحو 27.5 %في عام 1997 وبالمثل فان العجز الغذائي كان 12.6 مليار دولار في فترة الأساس ارتفع إلى 16.4 ، 17.1 ، 14.5 مليار دولار للسنوات 1995 ، 1996 ، 1997 على الترتيب كما تبين من الجدول رقم (1) بالملحق ، وكما تبين بالدراسة أن العجز في الميزان التجاري الزراعي يزداد بمعدل سنوي بلغ نحو 6.87 %سنويا، كما أن العجز في الميزان التجاري للسلع الغذائية ازداد خلال فترة الدراسة بمعدل تزايد بلغ نحو 2.8 %سنويا كل هذا انعكس على زيادة قيمة الواردات الزراعية العربية بمقدار 5.99 %سنويا ، والواردات من السلع الغذائية بمعدل تزايد بلغ نحو 2.39 %سنويا خلال الفترة 1990–1997 .

ويبلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية نحو 22.71 مليار دولار تمثل نحو 17.75 %من إجمالي قيمة الواردات العربية ، وتمثل قيمة الواردات الزراعية العربية حوالي 344 %من قيمة الصادرات العربية الزراعية ، ومن الجدير بالذكر أن الواردات الغذائية العربية تمثل نحو 85 %من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية خلال فترة الدراسة .

ويبلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي نحو 8.9 مليار دولار تمثل نحو 39.2 %من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية ، بينما يبلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية لدول الاتحاد المغاربي 6.21 مليار دولار

تمثل نحو 27.3 %من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية ، بينما باقي الدول العربية خارج أي تجمع عربي إقليمي يبلغ متوسط قيمة وارداتها السنوي نحو 6.83 مليار دولار في السنة تمثل نحو 33.5 %من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية .وذلك خلال الفترة 1990-1997 .

وبتحليل هيكل الواردات الزراعية للدول العربية من المجموعات الزراعية الغذائية الرئيسية ، يتضح ارتفاع الأهمية النسبية للواردات من مجموعة الحبوب وبصفة خاصة القمح والشعير والأرز والذرة الشامية ، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة واردات الحبوب نحو 6.93 مليار دولار تمثل نحو 30.53 %من إجمالي قيمة الواردات العربية الزراعية . وتبلغ واردات الحبوب حوالي 15.6 ضعف الصادرات العربية من الحبوب خلال فترة الدراسة ، وقد أخذت واردات العالم العربي من الحبوب في التناقص بمعدل سنوي بلغ نحو 1.28 %، ولا يعزى ذلك لزيادة الأنتاج العربي من الحبوب حيث تناقص هذا الأنتاج خلال نفس الفترة بمعدل بلغ نحو 1.49 %سنويا .ولكن قد يعزى ذلك إلى سياسات ترشيد الاستهلاك وزيادة الوعي الغذائي العربي وتتركز واردات القمح ودقيقه في مصر والجزائر والعراق وتونس ، في حين تتركز واردات الذرة الصفراء في الجزائر ومصر والسعودية ، أما واردات الأرز فتتركز بصفة أساسية في كل من السعودية والعراق والكويت ، في الوقت الذي تتركز واردات الشعير في السعودية والجزائر والعراق وليبيا .

وتتنوع الواردات العربية من اللحوم الحمراء والبيضاء وتشمل الحيوانات الحية من الماعز والضان والأبقار والجاموس ، وتشمل أيضا اللحوم الطازجة المبردة أو المجمدة إلى جانب الدواجن الحية والمبردة أو المجمدة . ويتبين من الجدول رقم (3) بالملحق ، أن الأنتاج العربي من اللحوم قد تزايد خلال فترة الدراسة بحوالي 3.7 %سنويا ، لتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم 84.68 %في عام 1997 ، في حين كانت نحو 82.10 %لمتوسط الفترة 1990-1994. وتم تغطية هذا العجز عن طريق الاستيراد من الخارج ، وذلك نظرا لارتفاع مستوى الدخل لدول العالم العربي وزيادة الميل الاستهلاكي لاستهلاك اللحوم . هذا وقد اخذ المتاح للاستهلاك من اللحوم في العالم العربي في

التزايد بمعدل سنوي بلغ نحو 3.04 % خلال السنوات السبع الأخير . وبناء على هذه الأوضاع الأنتاجية والاستهلاكية تزايدت قيمة الواردات العربية من اللحوم بمعدل بلغ نحو 2.15 %سنويا ، وتبلغ متوسط قيمة الواردات العربية من اللحوم نحو 1.45 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 9.1 %كمتوسط سنوي من إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية خلال الفترة 1990-1997 .وتمثل قيمة الواردات العربية من اللحوم نحو 15 ضعف قيمة الصادرات العربية من اللحوم .وتتركز واردات الضان والماعز الحية في السعودية والكويت وليبيا والإمارات ، وواردات الأبقار في لبنان والسعودية ومصر ، في حين تتركز واردات اللحوم الحمراء في مصر والعراق والسعودية ، أما واردات الدواجن الحية والمذبوحة فتتركز في الجزائر والسعودية واليمن وعمان والكويت والإمارات .

وتمثل الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها نحو 13.2 %من إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية ، التي بلغ المتوسط السنوي لها نحو 2.15 مليار دولار خلال فترة الدراس . وتمثل الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها نحو 14 ضعف قيمة الصادرات العربية من الألبان خلال السنوات السبع الأخيرة ، وقد تزايدت الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها بمعدل سنوي بلغ نحو 1.54 %خلال الفترة 1990-1997، وتعتبر أهم الدول العربية المستوردة للألبان الجزائر والسعودية ومصر وليبيا ولبنان .

ويعتبر السكر من السلع الأساسية التي تعاني الدول العربية من عجز كبير فيها ، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 35.1 %خلال فترة الدراسة وبالرغم من الزيادة الكبيرة في أنتاج السكر العربي خلال سنوات الدراسة والتي مثلت معدل تزايد بلغ نحو 3.7% سنويا إلا أن الاستهلاك العربي من السكر قد تزايد بمعدل سنوي بلغ نحو 7.13 %، مما استوعب معدلات الزيادة في الأنتاج بل أدى هذا الميل الاستهلاكي المتزايد إلى تناقص الإكتفاء الذاتي من السكر بمعدل سنوي بلغ نحو 3.29 %، وبالطبع فان هذه الظروف الأنتاجية والاستهلاكية العربية للسكر قد انعكست في زيادة الواردات العربية بمعدل بلغ نحو 6.45 %سنويا خلال الفترة 1970-1997 . ويبلغ متوسط قيمة الواردات العربية

من السكر نحو 1.64 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 9.53 %كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وتعتبر أهم الدول العربية المستوردة للسكر هي مصر والعراق والسعودية والجزائر والمغرب واليمن .

وبالنسبة لمجموعة الزيوت النباتية والبذور الزيتية فقد كان هناك زيادة ملموسة في الأنتاج العربي منها خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الأنتاج نحو 8.5 %، بينما كان معدل الزيادة في الاستهلاك لنفس الفترة نحو 3.32 %مما انعكس في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي بمعدل تزايد سنوي بلغ 5.10% إلا أن تدني معدل الاكتفاء الذاتي والبالغ نحو 43.2 %كمتوسط سنوي خلال السنوات السبع الأخيرة ، دفع الدول العربية لتغطية هذا النقص عن طريق الاستيراد .وان كانت الواردات من الزيوت والشحوم أخذت في التناقص بمعدل سنوي بلغ نحو 6.02 %خلال فترة الدراسة ، ويبلغ متوسط قيمة الواردات العربية السنوية من الزيوت النباتية نحو 2.02 مليار دولار ، بأهمية نسبية تبلغ نحو 12.42 %من إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية خلال الفترة 1990-1997 . وتبلغ قيمة الواردات العربية من الزيوت النباتية نحو ثلاث أضعاف قيمة الصادرات العربية منها خلال فترة الدراسة .وتتماثل الزيوت مع واقع مجموعات الحبوب والسكر والألبان واللحوم من أن وارداتها تشمل معظم الدول العربية وإن اختلفت الأهمية النسبية لكل دولة منها ، وتعتبر مصر والجزائر والمغرب والعراق والسعودية من الدول الرئيسية المستوردة للبذور الزيتية والزيوت النباتية .

وبالإضافة لمجموعة السلع سالفة الذكر فان قائمة الواردات الزراعية العربية تضم عدداً أخر من مجموعات السلع المختلفة وان كانت أقل أهمية ، حيث تستورد الدول العربية ما قيمته 684 مليون دولار من الخضر الطازجة والمجففة وما قيمته 948 مليون دولار من الفاكهة الطازجة والمجففة ، وبما قيمته 337 مليون دولار من البقوليات ، وبحوالي 318 مليون دولار من الأسماك ، وما قيمته 180 مليون دولار من البطاطس . وتبلغ الأهمية النسبية لكل منهم نحو 3.9 %، 5.8 %، 2.4 %، 1.9 %، 1.1 %على الترتيب من إجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية خلال الفترة 1990-1997 .

5-1 التركيب السلعي لتجارة الواردات الغذائية للتكتلات الاقتصادية العربية :

بتتبع تطور الواردات العربية بالنسبة لبعض المجموعات الغذائية ، تبين أنه بعد تطبيق الدول المتقدمة لالتزاماتها وفقا لاتفاقية التجارة العالمية في مجال خفض الدعم الأنتاجي والتسويقي اللازم لتصدير الحبوب ، بالإضافة إلى تراجع المعونات الغذائية فان هذه الأوضاع أدت لارتفاع أسعار القمح وبعض حاصلات الحبوب ، مما انعكس على العديد من الدول العربية . وربما يزداد هذا الأثر بعد انتهاء التنفيذ الكامل للاتفاقية من قبل الدول المتقدمة المنتجة للحبوب والتي تمثل مصدر استيراد الحبوب الرئيسي للدول العربية ، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود من كل البلدان العربية لزيادة المساحات المزروعة بالحبوب خاصة القمح والشعير .

وبالنسبة للواردات العربية من معظم السلع الغذائية ، فقد تبين أنها تتقلب تبعا لحالة الأنتاج وبخاصة المنتجات التي تعتمد في جزء كبير من أنتاجها على الزراعات المطرية وبالتالي فهي تتقلب وتتغير في مساحاتها أو معدلاتها الأنتاجية ويعتبر القمح والزيوت والبذور الزيتية من بين هذه المنتجات ، كما يمكن أن يضاف إليها المنتجات الحيوانية التي ترتبط إلى حد ما بأحوال المراعي وأحوال الأمطار وتقلباتها .

كما يتبين بالدراسة أن عدم التوسع أو الانكماش في حجم الاستيراد في معظم أو بعض مجموعات الغذاء ، قد يرجع إلى تأثير التراجع الملحوظ في عائدات البترول في السنوات الأخيرة ، وان كانت عائدات البترول قد عاودت الارتفاع أخيراً مما سوف ينعكس على حجم الواردات العربية من السلع الغذائية في المستقبل .

وبالتتبع لحركة الواردات العربية من السلع الغذائية ، تبين أن النمو في قيمة الواردات للغالبية العظمي من السلع الزراعية المستوردة تفوق النمو في كمية الواردات ، وذلك يعكس التزايد في قيمة فاتورة الواردات كنتيجة لتزايد المستويات السعرية العالمية للمنتجات الغذائية ، وبخاصة عندما يكون مصدرها الأساسي الدول المتقدمة .ومما يؤكد

ذلك انه بالنسبة لمجموعة الحبوب فقد تزايدت كمياتها المستوردة بنحو 9 %فيما بين عامي 1994 ، 1995 وكانت نسبة الزيادة في القيمة الاستيرادية نحو 30 %وفى عام 1996 انخفضت كمية الواردات بنسبة 16 %إلا أن قيمة هذه الواردات تزايدت بنسبة 3.6 % . وفى عام 1997 زادت كمية الواردات العربية من الحبوب بنسبة 13.2 %بينما زادت قيمة هذه الواردات بنحو 27.5 . % ، وينطبق هذا الوضع أيضا على الواردات العربية من اللحوم الحمراء والألبان ، وعلى كافة السلع الغذائية المستوردة التي يكون مصدرها الدول المتقدمة.

أما السلع التي يكون مصدرها الأساسي دولا نامية فان معدل قيمتها كان اقل من معدل النمو في كميتها ، فبالنسبة للأرز تزايدت كمية وارداته بنسبة 22 %بينما زادت قيمة تلك الواردات بنسبة 18 %فقط للفترة 1994-1995 وبلغت نسبة الزيادة في الواردات الكمية 8.6 %بينما بلغت نسبة الزيادة القيمية 3 %فقط في العام التالي .وبالنسبة للسكر زادت كمية وارداته نحو 22.8 %بينما حققت قيمة هذه الواردات نسبة زيادة تبلغ نحو 14.4 %وذلك للفترة 1995-1996 . وفى عام 1997 بلغت نسبة الزيادة في كمية واردات السكر العربية نحو 28 %مقابل حوالي 15 %فقط بالنسبة لقيمتها .

وتعتبر مجموعة الدول العربية خارج التجمعات الاقتصادية العربية أهم المجموعات المستوردة للحبوب ، حيث بلغ متوسط قيمة واردات هذه المجموعة من الحبوب 3.06 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 18.8 %من إجمالي الواردات العربية من الحبوب وحوالي 44 %من إجمالي الواردات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة .وقد عملت دول هذه المجموعة في السنوات الأخيرة على تنمية أنتاجها من الحبوب وترشيد الاستهلاك وتصحيح السياسات السعرية الداخلية وإلغاء أو تخفيض الدعم ، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع حجم واردات هذه المجموعة بمعدل بلغ 11 %سنويا خلال الفترة 1990-1997

وتعتبر مجموعة دول الاتحاد المغاربي هي المجموعة العربية الاستيرادية الثانية للحبوب ، وتبلغ متوسط قيمة واردات هذه المجموعة من الحبوب نحو 2.9 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 36.7 %من إجمالي الواردات العربية من الحبوب وحوالي

15.8 %من إجمالي الواردات الغذائية العربية خلال فترة الدراسة . ومن الظواهر الإيجابية أيضا اتجاه واردات هذه المجموعة الاقتصادية أيضا إلى التناقص بمعدل بلغ نحو 4.12 %سنويا خلال نفس الفترة .

أما بالنسبة لمجموعة مجلس التعاون الخليجي فكانت أقل المجموعات الاقتصادية العربية أهمية في تجارة واردات الحبوب العربية حيث بلغ المتوسط السنوي لوارداتها من الحبوب نحو 1.58 مليار دولار خلال فترة الدراسة ولكن واردات هذه المجموعة من الحبوب تزايدت بحدة في السنوات الأخيرة حيث تزايد المعدل السنوي لاستيراد الحبوب بمعدل سنوي بلغ 17.35 %خلال فترة الدراسة ، وأصبحت من المجموعات الاستيرادية الهامة للحبوب ، فبعد أن كان متوسط قيمة وارداتها نحو 859 ألف دولار في الفترة 1990-1994 ، تضاعفت واردات هذه المجموعة لتبلغ نحو 1.9 مليار دولار في عام 1997 .ومن الواضح من السرد السابق لتجارة الواردات العربية من الحبوب أن الدول العربية خارج المجموعات الاقتصادية العربية قد حققت نجاحا اكبر في تقليص حجم واردات الحبوب من مثيلتها في التجمعات الاقتصادية العربية وخاصة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاظمت وارداتها من الحبوب في السنوات الأخيرة .

وتعتبر مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي المجموعة الاستيرادية الأولى للألبان ومنتجاتها في العالم العربي حيث بلغ المتوسط السنوي لوارداتها منها نحو 972 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 5.93 %من إجمالي الواردات الغذائية العربية ونحو 45.16 %من إجمالي قيمة الواردات العربية من الألبان ومنتجاتها ، وتمثل واردات هذه المجموعة نحو عشرة أضعاف صادراتها من الألبان ومنتجاتها .وقد أخذت واردات هذه المجموعة من الألبان ومنتجاتها اتجاها متزايد بمعدل بلغ نحو 4.42 %سنويا وذلك للفترة 1990-1997 .

وتمثل مجموعة دول الاتحاد المغاربي المرتبة الاستيرادية الثانية للألبان ومنتجاتها في الوطن العربي حيث بلغ المتوسط السنوي لوارداتها نحو 676 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 4.17 %من الواردات العربية للسلع الغذائية ونحو 31.7 %للواردات

العربية من الألبان ومنتجاتها ، وتمثل واردات هذه المجموعة نحو ثلاثون ضعف لصادراتها من الألبان ومنتجاتها .وقد نجحت دول هذه المجموعة من الحد من وارداتها تدريجيا بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 2.5 %خلال الفترة موضع الدراسة .

أما باقي الدول العربية خارج التجمعات العربية فيبلغ المتوسط السنوي لوارداتها نحو 498 مليون دولار تمثل نحو 22.9 %من إجمالي واردات الألبان ومنتجاتها ، وتزايدت واردات هذه المجموعة بمعدل سنوي بلغ نحو 3.19 %خلال فترة الدراسة .

وبالنسبة للواردات العربية من اللحوم تعتبر مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي المستورد الرئيسي حيث بلغ متوسط قيمة وارداتها نحو مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 6.4 %من إجمالي الواردات الغذائية العربية ، ونحو 69.7 %من إجمالي الواردات العربية من اللحوم ، وتمثل واردات هذه المجموعة نحو سبعة عشر ضعف لصادراتها ، وتتزايد واردات هذه المجموعة بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 2.15 %سنويا خلال الفترة 1990-1997 .

وبالنسبة لمجموعة دول الاتحاد المغاربي فليس لها صادرات تذكر من اللحوم ، كما أن حجم وارداتها لا يتجاوز 5 % من الواردات العربية من اللحوم وان كانت واردات هذه المجموعة من اللحوم أخذت اتجاها عاما متزايدا بلغ نحو 2.38 %سنويا خلال نفس الفترة موضع الدراسة .

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية خارج المجموعات الإقليمية ، فان وارداتها من اللحوم يبلغ متوسطها السنوي 371 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 2.3 %من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية العربية ، ونحو 25.1 %من إجمالي قيمة واردات اللحوم العربية ، وتمثل واردات هذه المجموعة نحو عشرة أضعاف صادراتها . وقد أخذت واردات هذه المجموعة اتجاها متناقصا بمعدل بلغ نحو 1.06 %سنويا خلال الفترة 1990-1997 .

وتعتبر معظم الدول العربية أسواق رئيسية لواردات الزيوت والشحوم وإن كانت مجموعة الدول العربية خارج أي تكتل إقليمي هي المستورد الرئيسي للزيوت والشحوم بالوطن العربي حيث بلغت قيمة المتوسط السنوي لتلك الواردات نحو 659.7 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 4 %من الواردات العربية للسلع الغذائية ، ونحو 38 % من إجمالي الواردات العربية من الزيوت والشحوم ، وبالرغم من أن هذه المجموعة تعتبر مصدرة ومستوردة للزيوت والشحوم ، إلا أن وارداتها تمثل ثلاثة أضعاف صادراتها من مجموعة الزيوت والشحوم خلال فترة الدراسة ، وقد نجحت دول هذه المجموعة في زيادة صادراتها سنويا بمعدل تزايد سنوي نحو 18.18 % ، في حين تزايدت وارداتها بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 3.43 %خلال الفترة موضع الدراسة .

وبالرغم من أن مجموعة دول الاتحاد المغاربي تعتبر مصدر رئيسي للزيوت النباتية إلا أن وارداتها من الزيوت والشحوم تمثل أهمية كبيرة حيث بلغ المتوسط السنوي القيمي لهذه الواردات نحو 667 مليون دولار ، بأهمية نسبية تبلغ نحو 4.04 %من إجمالي الواردات العربية من السلع الغذائية ، ونحو 38.8 %من إجمالي الواردات العربية من الزيوت والشحوم ، وقد أخذت قيمة واردات هذه المجموعة أيضا اتجاها متزايداً بمعدل تزايد بلغ نحو 6.01 %سنويا خلال الفترة موضع الدراسة .

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فان وارداتها من الزيوت والشحوم تبلغ نحو أربعة أضعاف صادراتها من الزيوت النباتية ، وقد بلغ المتوسط السنوي لواردات هذه المجموعة من الزيوت والشحوم نحو 388 مليون دولار . وقد تزايدت واردات مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بشدة حيث بلغ المعدل السنوي نحو 10.85 %خلال الفترة 1990-1997 .

وبالنسبة للواردات العربية من السكر فقد تزايدت خلال فترة الدراسة بمعدل سنوي بلغ نحو 6.45 % ، وإن كانت معدلات هذه الزيادة قد تباينت وفقا للمجموعات الاقتصادية العربية وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلي معدل تزايد قيمي للواردات بلغ نحو 19.43 %سنويا بينما بلغ معدل التزايد السنوي لمعظم واردات مجموعة الدول العربية

خارج التكتلات نحو 5.77 %سنويا ، بينما بلغ معدل التزايد السنوي في قيم واردات مجموعة دول الاتحاد المغاربي من السكر نحو 1.25 %سنويا خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة واردات مجموعة الدول العربية خارج التكتلات الاقتصادية نحو 638 مليون دولار ، وللاتحاد المغاربي نحو 572 مليون دولار ، ولمجلس التعاون الخليجي نحو 359 مليون دولار ، وبلغت الأهمية النسبية لقيمة واردات كل منهم على الترتيب نحو 40.8 %، 37.03 %، 22.1 %من إجمالي قيمة الواردات العربية من السكر خلال الفترة 1990-1997 .

وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على معظم واردات العالم العربي من الفاكهة، بأهمية نسبية تبلغ نحو 78.5 %من إجمالي قيمة الواردات العربية من الفاكهة ، وبمتوسط قيمي للواردات يبلغ نحو 744.7 مليون دولار ، وقد أخذت واردات هذه المجموعة من الفاكهة اتجاه متزايد بلغ نحو 2.12 %خلال فترة الدراسة ، بينما لا تمثل دول الاتحاد المغاربي أهمية تذكر في واردات الفاكهة العربية ، إذ لا تمثل حصتها الاستيرادية سوى 5.2 %من إجمالي الواردات العربية من الفاكهة . ومن الجدير بالذكر أن مجموعة الدول العربية خارج التكتلات الاقتصادية هي المجموعة الوحيدة التي نجحت في تقليص وارداتها من الفاكهة بمعدل كبير بلغ نحو 12 %سنويا . وتمثل واردات هذه المجموعة نحو 15.3 %من الواردات العربية من الفاكهة بمتوسط سنوي قيمي بلغ نحو 151.7 مليون دولار خلال الفترة 1990-1997 .

وبالنسبة للواردات العربية من الخضر شأنها شان تلك الواردات العربية من الفاكهة تتركز في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي التي تستوعب أسواقها نحو 72 %من إجمالي الواردات العربية من الخضر بمتوسط سنوي قيمي يبلغ نحو 489 مليون دولار ، وان كانت واردات دول هذه المجموعة من الخضر قد أخذت اتجاها متناقصا خلال فترة الدراسة بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 3.3 % . وتبلغ قيمة واردات هذه المجموعة من الخضر نحو سبعة أضعاف قيمة صادراتها من الخضر خلال الفترة 1990-1997 . وبالرغم من الأهمية الاستيرادية المتواضعة لدول الاتحاد المغاربي في مجال استيراد

الخضر والتي تبلغ نحو 9 %من إجمالي واردات الخضر العربية ، إلا أن واردات هذه المجموعة أيضا قد أخذت اتجاه متناقصا بمعدل تناقص بلغ نحو 6 %سنويا خلال الفترة موضع الدراسة .أما مجموعة الدول العربية خارج التجمعات الاقتصادية العربية فان وارداتها من الخضر يبلغ متوسطها السنوي القيمي 133 مليون دولار وأهميتها النسبية نحو 19.2 %من إجمالي قيمة الواردات العربية من الخضر . وتأخذ واردات هذه المجموعة من الخضر اتجاها قيميا متزايدا بمعدل تزايد 23.1 %سنويا ، وهو معدل كبير للغاية ويشير إلى وجود أسواق عربية تسمح بتجارة بينية عربية اكبر في مجال استيراد وتصدير الخضر وخاصة بين دول هذه المجموعة .

6-1 التجارة العربية البينية :

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الركائز الرئيسية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية وبعضها البعض ، كما أن تطوير اقتصاديات الدول العربية وتنميتها وزيادة الناتج القومي تمثل عامل أساسي يساعد على تنمية التجارة العربية البينية ، التي تحاول الدول العربية تنميتها بصفة دائمة من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية ، وتنفيذ برنامج لتمويل التجارة العربية والذي بدأ نشاطه بداية من عام 1991 ، هذا بالإضافة إلى إنشاء مناطق التجارة العربية الحرة بين بعض الدول العربية ، وانتهاءً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيل السوق العربية المشتركة ، وكان من المتوقع تحقيق مكاسب عربية ملموسة من تجارتها البينية بتأثير زيادة حجم الأنتاج واتساع الأسواق ، ومن ثم الاستفادة بوفورات السعة وهو ما يسهل تحقيقه عندما تنتج كل دولة عربية احتياجاتها واحتياجات أشقائها العرب وفقا لمزاياها الأنتاجية والتسويقية السلعية ، بينما تتخصص الدول الأخرى في أنتاج السلع التي لها فيها ميزة نسبية وقدرة تسويقية ، وذلك بالنسبة لأسواقها الداخلية وأسواق جيرانها من الدول العربية .

وتشير الأرقام المتوافرة عن التجارة الخارجية العربية إلى أنها لم تنمو إلا قليلا خلال العقدين الآخرين . وخلال الفترة 1990-1997 تطورت التجارة العربية حيث

تزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو 6.57 %، كما أخذت التجارة الخارجية الزراعية أيضا اتجاها عاما متزايد بلغ نحو 4.59 % سنويا ، وان كان معدل الزيادة في تجارة الواردات الزراعية هو مصدر زيادة التجارة حيث بلغ معدل التزايد السنوي لها حوالي 6 %سنويا ، بينما لم تنمو تجارة الصادرات الزراعية العربية سوى بمعدل تزايد 3 %سنويا خلال نفس الفترة ، وقد بلغ حجم التجارة الخارجية العربية في عام 1997 نحو 308 مليار دولار منها حوالي 142 مليار ورادات وحوالي 166 مليار صادرات . أما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية العربية فقد بلغت نحو 31 مليار دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 10% من إجمالي التجارة العربية ، تمثل تجارة الواردات منها نحو 24 مليار دولار ، بينما لم تبلغ تجارة الصادرات الزراعية إلا نحو 7 مليار دولار فقط ، أي أن التجارة الزراعية العربية منها 77.4 % تجارة واردات بينما نحو 22.6 %تجارة صادرات زراعية .

وقد تعددت محاولات تنمية التجارة العربية البينية وتحريرها ، وواجه ذلك العديد من المشاكل سواء من حيث تحرير انتقال عناصر الأنتاج أو تحرير التجارة السلعية ، كما عكس الواقع التطبيقي ضرورة تطوير الأسواق المالية العربية بجانب تحرير كل عناصر الأنتاج والمنتجات النهائية . ويعتبر تشابه هياكل الأنتاج العربي واعتمادها على أنتاج وتصدير المواد الأولية ، واحتياجها لاستيراد الآلات والمعدات ووسائل النقل والسلع المصنعة من أهم مشكلات ومعوقات التجارة البينية العربية ، كما أن انعكاسات اتفاقية الجات واتفاقيات الشراكة العربية الأوربية قد أثرت إلى حد ما على التجارة العربية بصفة عامة وأصبحت منحازة للدول الخارجية ، وتأثرت بذلك التجارة العربية البينية بين الدول العربية وبعضها البعض .

ولقد اتجهت العديد من الدول العربية نحو تكوين بعض التجمعات أو التكتلات العربية، حيث اتجهت دول الخليج العربية لتكون مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، كما قامت دول المغرب العربي بتكون اتحاد المغرب العربي في عام 1989 .وكان الهدف من التجمعات العربية هو زيادة التعاون داخل دول التجمع بصفة خاصة ، وعلى المستوى العربي بصفة عامة ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تنمية التجارة العربية البينية وزيادة القدرة التنافسية العربية مع الكتل الاقتصادية العالمية .

7-1 تطور التجارة العربية البينية :

بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 1997 نحو 166.3 مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الصادرات العربية البينية لنفس العام نحو 15.7 مليار دولار ، ومن ثم مثلت قيمة الصادرات العربية البينية نحو 9.44 %من إجمالي الصادرات العربية ، كما بلغت قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام 1997 نحو 142.6 مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات العربية البينية في نفس العام نحو 12.5 مليار دولار، ومن ثم مثلت قيمة الواردات العربية البينية نحو 8.8 %من إجمالي قيمة الواردات العربية ، ويتبين من الجدول رقم (7) بالملحق أن الصادرات العربية البينية أخذت اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة 1994-1999 ، بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 4.6 %حيث بلغت هذه الصادرات في عام 1999 نحو 14 مليار دولار تمثل نحو 125 %من مثيلتها في عام 1994 والبالغة نحو 11.2 مليار دولار .كما يتبين أن الواردات العربية البينية أخذت اتجاها عاما متزايدا أيضا خلال نفس الفترة بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 3.19٪ ، حيث بلغت هذه الواردات في عام 1999 نحو 12.86 مليار دولار تمثل نحو 117 %من مثيلتها في عام 1994 ، والبالغة نحو 10.99 مليار دولار .

وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث الإسهام في الصادرات العربية البينية إذ تسهم وحدها بحوالي 42 %منها كمتوسط للفترة 1994-1999 . ومن الجدير بالذكر أن إسهام السعودية في الفترة 90-1994 كان حوالي 26 %من إجمالي الصادرات العربية البينية ، وفى السنوات الأخيرة تزايد حجم إسهام السعودية في قيمة الصادرات العربية البينية ، إذ تزايدت قيمة صادراتها البينية بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 5.64 %خلال الفترة 1994-1999 ، وتلي السعودية الإمارات التي مثلت صادراتها العربية البينية في متوسط فترة الدراسة نحو 12.1 %من إجمالي الصادرات العربية البينية .وقد أخذت تلك الصادرات أيضا اتجاها عاما متزايدا بلغ نحو 13.8 %سنويا خلال الفترة موضع الدراسة .وتمثل عمان الأهمية التصديرية الثالثة بالنسبة للصادرات العربية البينية إذ تسهم فيها بحوالي 6.8 % في متوسط الفترة موضع الدراسة ، وبعد ذلك تأتي سوريا ثم الأردن ثم مصر ثم البحرين على الترتيب بأهمية نسبية تبلغ نحو

5.19 %، 4.22 %، 3.9 %، 3.8 %على الترتيب في متوسط الفترة 1994-1999 . وبعد ذلك تأتي ليبيا ثم الكويت ثم تونس فالعراق ثم السودان فالجزائر ، كما يشير الجدول السابق الإشارة إليه إلى أن أقل الدول إسهاما في تجارة الصادرات العربية هي اليمن ثم الصومال ثم موريتانيا . إذ تبلغ إسهام كل منها في تجارة الصادرات العربية البينية نحو 1.23 %، 1.20 %، 0.04 %وذلك لمتوسط الفترة 1994-1999 على الترتيب . وبعبارة أخرى فانه في الوقت الذي يتعاظم فيه دور بعض الدول العربية في تجارة الصادرات العربية البينية بتأثير ثروة النفط أو العلاقات الاقتصادية المتنامية والواقع الاقتصادي المتطور فان هناك بعض الدول العربية الأخرى تحول إمكانياتها وأوضاعها الإقتصادية والسياسية دون التعاون العربي المنشود ، ومن ثم يتضاءل دورها في الصادرات العربية البينية .

وبالنسبة لتجارة الواردات العربية البينية تمثل السعودية المرتبة الأولى ، يليها في الترتيب الإمارات ثم عمان فالكويت ثم المغرب ثم الأردن فمصر ثم اليمن وقطر ولبنان ، بأهمية استيرادية نسبية لكل منهم على الترتيب 13.8 %، 12.4 %، 10.8 %، 7.9%، 7 %، 6.4 %، 5.9 %، 5.8 %، 5 %، 4.3 %من إجمالي قيمة الواردات العربية البينية خلال الفترة 1990-1999 ، ويبلغ معدل التغاير السنوي في حجم تجارة الواردات العربية البينية للدول سالفة الذكر على الترتيب 3.5 %، 8.3 %، 0.62 %، 5 %، 2.97 %، 2.69 %، 28.7 %، 35.5 %، 14.4 %، 1.5 %سنويا خلال الفترة موضع الدراسة ، ويتضح مما سبق أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من أهميتها النسبية في تجارة الواردات البينية العربية إلا أن اتجاهها لفتح وتطوير أسواقها أمام الواردات العربية البينية كان محدودا بحد أقصي بلغ نحو 14.4 %لدولة قطر كمعدل تزايد سنوي ، وحد ادني 3.5 %بالنسبة لمعدل التزايد السنوي لواردات السعودية البينية ، أما الدول العربية خارج التكتلات الاقتصادية فقد فتحت أسواقها أمام الواردات العربية البينية بصورة اكبر وظهر ذلك جليا بالنسبة لمصر واليمن اللتان بلغ معدل التزايد السنوي في وارداتهم البينية نحو 28.7 %، 35.5 %على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة .

8-1 المصفوفة التجارية العربية البينية :

بالرغم من النجاحات السابق الإشارة إليها في اتجاه كل من الصادرات والواردات العربية البينية نحو الزيادة المعنوية ، إلا أن نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة العربية زادت بمعدلات صغيرة نسبيا بل أنها تقارب الثبات النسبي ، ويمكن تفسير التغيرات التزايدية في التجارة البينية إلى زيادة حجم التجارة العربية عاما بعد أخر نتيجة النمو الاقتصادي وزيادة عائدات النفط والإصلاح الهيكلي والاقتصادي الذي إتبعته معظم الدول العربية .

من الجدول رقم (8) بالملحق يتبين أن التقارب الجغرافي والانضمام للتكتلات العربية هو المحور الرئيسي للتجارة العربية البينية ، كما تبين أن نمو التجارة البينية تركز في الدول النفطية بمعدلات كبيرة والتي نجحت في إقامة صناعات نفطية خاصة البتروكيماويات والأسمدة ومنتجات الحديد والألومنيوم ، واهم هذه الدول هي السعودية وعمان والإمارات والكويت والبحرين ، وكانت الدول العربية الكثيفة السكان في المرتبة الثانية من حيث نمو تجارتها العربية البينية ، وهي مصر والمغرب وسوريا واليمن وانضمت إلى هذه المجموعة الأردن التي تتمتع بموقع جغرافي مميز نظرا لقربها من مجموعة دول الخليج والعراق ومصر .

وبالنسبة للأردن فان تركز تجارتها كان مع دول الجوار النفطية وعلى رأسها السعودية والعراق إذ مثلت صادراتها للسعودية ما قيمته 146 مليون دولار بأهمية نسبية بلغت نحو 22 %من إجمالي صادراتها البينية .بينما بلغت قيمة وارداتها من السعودية نحو 143 مليون دولار بأهمية نسبية بلغت نحو 19.5 %من إجمالي قيمة وارداتها البينية، كما مثلت صادراتها للعراق ما قيمته نحو 150 مليون دولار بأهمية نسبية حوالي 22.8 %بينما بلغت قيمة وارداتها من العراق نحو 307 مليون دولار تمثل نحو 41.7 % من الواردات العربية للأردن وذلك لعام 1998 . بينما توزعت باقي تجارة الأردن البينية على مجموعة دول الخليج العربي ومصر .

وبالنسبة للسعودية فقد تركزت تجارتها البينية في مجموعة دول الخليج ومصر والمغرب حيث بلغت قيم صادراتها البينية 1.31 مليار دولار ، 1.17 مليار دولار ، 504 مليون دولار ، 428 مليون دولار ، 373 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 26.5 %، 23.7 %، 10.2 %، 8.7 %، 7.6 %على الترتيب وذلك لكل من الإمارات والبحرين والكويت ومصر والمغرب ، بينما تتوزع وارداتها البينية على مجموعة اكبر نسبيا من الدول العربية معظمها من دول الجوار وعلى رأسها على الترتيب الإمارات والبحرين ومصر وسوريا والسودان والأردن .

وكما تبين من الجدول رقم (8) بالملحق السابق الإشارة إليه ، فان تجارة معظم الدول العربية تتركز في دول الجوار . فتتركز تجارة الإمارات في السعودية والبحرين والكويت وقطر بالإضافة إلى مصر كما تتركز تجارة سوريا في السعودية ولبنان والأردن . بينما تتركز تجارة مصر البينية مع كل من السعودية وليبيا ولبنان وتونس والأردن واليمن .

ويتضح مما سبق أن مجموعة دول النفط هي المحدد الرئيسي لحجم التجارة البينية العربية ، وقد تأكدت أهمية دول مجلس التعاون الخليجي ، كما ظهرت أهمية التجمع الذي يضم العراق والأردن هذا بالإضافة إلى أهمية مصر وسوريا ولبنان ، وفى الواقع فان النتائج السابق ذكرها تشير إلى فشل التجمعات الإقليمية العربية المحدودة في تشجيع وتطوير التجارة العربية البينية ، مما يقتضي البحث عن سبل أخرى لتطوير التجارة العربية البينية ، ومعالجة مشاكلها ، والمعوقات التي تحول دون تنميتها ، وخاصة تلك المتعلقة بالدول المختلفة داخل التكتل أو التنظيم الواحد ، وكذلك بين التكتلات أو التجمعات العربية المختلفة . فالتشابه الكبير بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي يقلل من فرصها للتكامل فجميعها دول تعتمد على تصدير النفط واستيرادها لمعظم احتياجاتها السلعية والخدمية ، كما أن ارتفاع مستوى الدخل لهذه الدول فرض أنماطا استهلاكية متقدمة تعتمد على الاستيراد من دول العالم الخارجي اكثر من اعتمادها على الاستيراد من الدول العربية الأخرى أو من التكتلات العربية الأخرى ، كما مكنتها قدرتها المالية على تطبيق أساليب تنموية متطورة ، جعلت منها أسواقا رئيسية للصناعات الأنتاجية والآلات والمعدات

تلك الصادرات نحو 38.33 % أي أن الصادرات العربية البينية من الخضر تكاد تتركز بنسبة 88.83 % في دولتين فقط هما سوريا والأردن ، بينما تمثل قيمة صادرات تونس من الخضر نحو 6.2 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية البينية من الخضر ، وبالرغم من الأهمية الكبيرة للصادرات المصرية من الخضر إلا أن الإسهام القيمي للصادرات المصرية البينية العربية من الخضر لم تتجاوز 3.3 %من إجمالي قيمة الصادرات العربية البينية للخضر .

وبالنسبة للصادرات العربية البينية من الحبوب والتي تبلغ قيمتها نحو 209.5 مليون دولار بأهمية نسبية تبلغ نحو 11.7 %من إجمالي الصادرات الغذائية العربية البينية ، وتقوم ثلاث دول عربية فقط هي مصر وتونس وسوريا بتصدير حوالي 78% من الصادرات العربية من الحبوب للعالم العربي ، تسهم مصر بنسبة 27.85% ، تليها تونس بنسبة 25.77 % ، ثم سوريا بنسبة 25.3 % . بينما تمثل صادرات عمان والسودان وسوريا النسبة الباقية من قيمة الصادرات البينية العربية من الحبوب عام 1998 ، كما يتضح من جدول رقم (10) بالملحق .

وبالنسبة للفاكهة تمثل الصادرات العربية البينية منها نحو 130 مليون دولار تسهم سوريا منها وحدها بنسبة 68.68 % تليها الأردن بأهمية نسبية 15.15 % ، ومصر بنسبة 5.05 % ، وتونس بنسبة 3.03 %، وتمثل الصادرات العربية البينية من الفاكهة نحو 7.25 %من الصادرات الزراعية العربية البينية في نفس العام .

وبالنسبة للصادرات العربية البينية من الزيوت النباتية والبالغ قيمتها نحو 111مليون دولار تكاد تتركز في دولتين فقط هما الأردن وتونس اللتان تسهمان معا بنسبة 91.20% من تلك الصادرات ، ويبلغ نصيب الأردن 71 %ونصيب تونس 20.20 %وتسهم اليمن وسوريا بباقي النسبة من إجمالي الصادرات العربية البينية من الزيوت ، أما بالنسبة للبذور الزيتية والبالغ حجم صادراتها العربية البينية نحو 79 مليون دولار تمثل صادرات السودان وعمان نسبة 93.44 % منها ، حيث تمثل صادرات السودان نحو 63.64% ، وصادرات عمان نحو 29.8 % ، بينما تمثل صادرات سوريا البينية العربية من البذور

الزيتية نحو 4.4% ، ولم يتجاوز نصيب مصر 1.66 %خلال نفس العام .

وتحتل الحيوانات الحية أهمية نسبية تبلغ نحو 5.8 %في الصادرات البينية الزراعية العربية وتتركز الصادرات البينية العربية من الحيوانات الحية في دولتين فقط إذ يبلغ إسهامها نحو 96.06 %من تلك الصادرات ، تمثل الصادرات السورية منها نحو 50.5 %بينما تمثل صادرات الأردن نحو 45.56 %من إجمالي الصادرات العربية البينية في عام 1998 ، وبالنسبة للبطاطس التي تبلغ قيمة صادراتها العربية البينية نحو 17 مليون دولار تتركز في ثلاث دول تمثل مجتمعة نحو 92.44 %وهي حسب أهميتها النسبية على الترتيب الأردن ومصر وسوريا وتسهم الأردن بنسبة 29.29 % وتسهم مصر بنسبة 28.38 % وسوريا بنسبة 24.77 % وذلك لنفس العام .

11-1 تجارة الواردات الزراعية العربية البينية :

على الرغم من الأهمية الكبيرة للواردات الزراعية العربية والتي بلغت في عام 1997 نحو 23.9 مليار دولار ، نجد أن الواردات الزراعية العربية البينية لم تتجاوز قيمتها 2.1 مليار دولار لنفس العام، وبذلك تمثل نحو 8.8 %من إجمالي قيمة الواردات العربية .ومن الجدير بالذكر أن الواردات الزراعية العربية البينية كانت تمثل نحو 11.16 %من إجمالي الواردات الزراعية العربية في عام 1996 .ويتتبع الواردات الزراعية البينية خلال الفترة (1996-1999) أي فترة ما بعد الجات وظهور اتفاقيات الشراكة والمناطق الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أخيرا نجد أن الانعكاس الظاهر هو تراجع تجارة الواردات الزراعية العربية البينية بمعدل تناقص سنوي بلغ نحو 11.5% خلال السنوات الأخيرة كما يتضح من الجدول رقم (11) بالملحق .

وتشارك جميع الدول العربية في تجارة الواردات الزراعية العربية البينية بأحجام قيميه متقاربة وان كانت السودان تعتبر أكبر الأسواق العربية التي يتركز استيرادها على مصادرمن دول عربية أخرى ، وبذلك فإنها تستوعب نحو 19.04٪ من حجم الواردات الزراعية العربية البينية بما يمثل متوسط سنوي قيمي يبلغ نحو 418.6 مليون دولار، وتأخذ الواردات السودانية الزراعية من الدول العربية اتجاها متزايدا بمعدل سنوي بلغ

نحو 23٪ . بينما المقابل فأن واردات باقي الدول العربية الأخرى تبدو أقل اعتماداً على الأسواق العربية، حيث تحتل السعودية المركز الثاني بعد السودان من حيث استيعابها للواردات الزراعية العربية البينية بأهمية نسبية تبلغ نحو 16.21 % من الواردات الزراعية العربية البينية . وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة وارداتها الزراعية البينية نحو 390.7 مليون دولار ، ولكن الواردات السعودية الزراعية من الدول العربية تأخذ اتجاها عاما متناقصا حيث بلغ نحو 49.7 %سنويا خلال الفترة 1996-1998 .

وبالنسبة لدولة الكويت فأنها تحتل المركز الثالث من حيث أهميتها الاستيرادية بالنسبة للتجارة الزراعية العربية البينية ، وذلك بمتوسط واردات قيمي زراعي سنوي بلغ نحو 304 مليون دولار وبأهمية نسبية تبلغ نحو 13.1 %، وتأخذ الواردات الكويتية من السلع الزراعية العربية أيضا اتجاها متناقصا بمعدل سنوي بلغ نحو 1.13٪ .

وتحتل المركز الرابع في المرتبة الاستيرادية للمنتجات الزراعية العربية دولة عمان بمتوسط سنوي يبلغ نحو 251 مليون دولار ، ولكن شأنها شأن السعودية تأخذ وارداتها البينية اتجاها متناقصا وبشدة حيث بلغ معدل التناقص السنوي نحو 29.75 %خلال فترة الدراسة ، وبالنسبة للبحرين فتحتل المرتبة الاستيرادية السادسة بالنسبة للتجارة البينية الزراعية العربية بمتوسط سنوي بلغ نحو 98.3 مليون دولار وبأهمية نسبية تبلغ نحو 4.2 %، وتأخذ الواردات الزراعية العربية البينية للبحرين أيضا اتجاها عاما متناقصا بلغ نحو 2.87 %سنويا خلال فترة الدراسة .

ومما سبق يتبين أن دول مجلس التعاون الخليجي تراجعت بدرجة كبيرة وارداتها الزراعية من الدول العربية في السنوات الأخيرة ، بالرغم من تزايد وارداتها الزراعية من دول العالم الخارجي بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة .

وخارج التجمعات العربية الإقليمية تفتح الأردن أسواقها للواردات الزراعية العربية ، بمتوسط سنوي قيمي بلغ نحو 204 مليون دولار ، وبأهمية نسبية تبلغ نحو 8.8 %من إجمالي الواردات الزراعية العربية البينية ، وان كانت واردات الأردن الزراعية من الدول العربية قد أخذت أيضا اتجاهاً متناقصا بمعدل تناقص بلغ نحو 28.92 %سنويا خلال

الفترة موضع الدراسة .

ومن خلال التحليل السابق تبين تناقص الواردات العربية الزراعية البينية عاما بعد أخر في السنوات الأخيرة ، ويعزى ذلك للتراجع الكبير في الواردات الزراعية العربية بالنسبة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي أساسا ، يليها وفي نفس الاتجاه مجموعة دول الاتحاد المغاربي ، وهذا يوضح أن التجمعات الإقليمية العربية لم تنجح في زيادة الواردات البينية الزراعية ، بل أخذت اتجاها استيراديا عكسيا للمنتجات الزراعية العربية في السنوات الأخيرة ، كما ازداد توجهها لخارج المنطقة العربية لاستيراد احتياجاتها الغذائية وخاصة بعد البدء في تطبيق اتفاقية الجات واتفاقيات الشراكة العربية الأوربية .

وباستثناء السودان وسوريا ومصر واليمن وهي جميعها دول عربية خارج التجمعات الإقليمية ، فان معظم الدول العربية اتجهت وارداتها الزراعية البينية للتراجع بمعدلات كبيرة خلال الفترة 1996-1998 ، ويعني ذلك فشل التكتلات العربية والاتفاقيات الثنائية العربية في تنمية التجارة البينية العربية . مما يشير إلى ضرورة تنمية التكامل الزراعي العربي الشامل والبحث عن الوسائل المناسبة .

12-1 التركيب السلعي لتجارة الواردات الزراعية العربية البينية :

تعتبر الواردات العربية من الحيوانات الحية أهم المجموعات السلعية في تجارة الواردات الزراعية العربية البينية حيث بلغت هذه الواردات العربية البينية نحو 240 مليون دولار تمثل نحو 11.55 %من تجارة الواردات الزراعية العربية البينية وذلك لعام 1998 . وتنفرد السعودية بحوالي 75.25 %من الواردات العربية البينية من الحيوانات الحية ، بينما تستوعب أسواق اليمن حوالي 12.66 %من الواردات البينية العربية من الحيوانات الحية ، بينما تستوعب أسواق عمان وقطر مناصفة نحو 11.81 %، أي أن مجموعة مجلس التعاون الخليجي تستوعب 87.06 %من واردات الحيوانات الحية من الدول العربية الأخرى .وتبلغ قيمة الواردات العربية من اللحوم الحية سنويا نحو 71 مليون دولار تمثل نحو 3.41 %من إجمالي الواردات الزراعية البينية لنفس العام ، وتستوعب عمان وقطر نحو 64.63 %من تلك الواردات العربية البينية بينما تستوعب أسواق الأردن نحو

23.7 %من تلك الواردات ، وتستوعب اليمن 10.2 %من واردات اللحوم العربية البينية لنفس العام ، ومن ذلك يتبين أن الواردات العربية البينية من الحيوانات الحية واللحوم تتركز أساسا في معظمها في مجموعة دول الخليج مع التوجه بنسبة اقل بكثير إلى كل من الأردن واليمن ، وتكاد تنعدم تلك الواردات البينية لباقي الدول العربية وذلك في عام 1998.

وتمثل مجموعة الحبوب المرتبة الاستيرادية الثانية في تجارة الواردات الزراعية البينية حيث بلغت ما قيمته 201.3 مليون دولار تمثل نحو 9.69 %من تلك الواردات البينية وذلك في عام 1998 وتكاد تتوزع تجارة الواردات العربية البينية للحبوب على كافة الدول العربية باستثناء السودان التي لا توجد لها أي واردات عربية من هذه المجموعة ، وتعتبر الجزائر أهم مستورد للحبوب بين الدول العربية إذ تبلغ حصتها من هذه الواردات نحو 31.84 % ، تليها ليبيا بأهمية نسبية تبلغ نحو 22.84 % ، بينما تحتل سوريا المرتبة الاستيرادية الثالثة للواردات العربية البينية من الحبوب بأهمية نسبية تبلغ نحو 12.67 %وذلك لنفس العام .

وكما يتبين من الجدول رقم (12) بالملحق أن الواردات العربية من الفاكهة تمثل المرتبة الاستيرادية الثالثة في التركيب السلعي للواردات الزراعية العربية البينية ، حيث بلغت قيمة تلك الواردات نحو 107.9 مليون دولار تمثل نحو 5.19 %من إجمالي الواردات الزراعية العربية البينية وذلك لعام 1998 .وتستوعب أسواق عمان 37.83% من تلك الواردات ، تليها الأردن بأهمية نسبية تبلغ نحو 24.16 % ، وتحتل قطر المركز الثالث بأهمية نسبية تبلغ 13.55 %، تليها مصر في المركز الرابع بأهمية نسبية تبلغ نحو 10.31 % ، ثم ليبيا بأهمية نسبية تبلغ نحو 7.23 %لنفس العام ، بينما تكاد تنعدم الواردات العربية البينية الفاكهية لبقية الدول العربية .

وتتضاءل الأهمية النسبية للواردات البينية العربية لباقي المجموعات الغذائية ، مما يؤكد محدودية التجارة العربية الزراعية البينية ومحدودية الدول العربية ذات الإسهام الحقيقي في هذه التجارة العربية البينية .

الباب الثاني

جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التكامل الإقتصادي

الباب الثاني

جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التكامل الاقتصادي

يرتكز العمل العربي المشترك على مجموعة من المواثيق والمعاهدات والقرارات ، التي أقرتها مؤتمرات القمة ، والمجالس الوزارية العربية ، منذ قيام جامعة الدول العربية ، ويعتبر ميثاق الجامعة الموقع في 22 مارس 1945 حجر الزاوية في إرساء قواعد النظام العربي القائم حتى اليوم .حيث يبلور الهدف من إنشاء جامعة الدول العربية في توثيق الصلات بين الدول الأعضاء ، وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقا للتعاون بينها، وفى هذا الإطار يمكن رصد العديد من صيغ وجهود العمل الإقتصادي العربي المشترك التي سعت جميعها لتحقيق قدر أو آخر من التكامل الإقتصادي العربي .

1-2 صيغ وجهود العمل الإقتصادي العربي المشترك قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

1-1-2 قيام جامعة الدول العربية :

في إطار طموحات تحقيق مشروع النهضة العربية القومية ، تأسست جامعة الدول العربية عام 1945 ، وفق ميثاق يؤكد على أن ما تستهدفه هو توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كما تستهدف تحقيق تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الإقتصادية والماليه ، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة ، وأيضاً في شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبريد والبرق .

2-1-2 معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي :

كانت الجامعة العربية ، وميثاق وثيقتها التأسيسية بمثابة الكيان المؤسسي والقانوني

الذي تمت في اطاره مختلف الاتفاقات العربية متعددة الأطراف ، وفي عام 1950 وفي إطار جامعة الدول العربية ، أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة ، وذلك بعد إعلان قيام دولة إسرائيل ، حيث إرتأت الدول العربية أهمية إقامة تحالف دفاعي فيما بينها للدفاع عن مصالحها ، وعن وجودها الذي أصبح يتهدده الكيان الإستعماري في أرض فلسطين . وحيث أدركت هذه الدول آنذاك أن التحالف الدفاعي لن يصمد ما لم يستند إلى تعاون إقتصادي بين الدول العربية ، فقد تضمنت معاهدة الدفاع المشترك شقاً إقتصادياً انشىء بموجبه مجلساً اقتصادياً يتولى مسؤولية تطبيق هذا الشق الإقتصادي من المعاهدة ، التي نصت في الماده السابعة على أن تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض بإقتصاديات بلادها وإستثمار مرافقه الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية .

3-1-2 إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :

وهي الاتفاقية الجماعية الأولى في ظل الجامعة العربية ، والتي وضعت أسس التجمع الإقتصادي العربي ، كما تعتبر الإتفاقية المنظمة والهادفة لتحرير التجارة بين الدول العربية ، وقد أبرمت هذه الإتفاقية في 1953/9/7 وصادقت عليها سبعة بلدان عربية هي لبنان ، الأردن ، مصر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، ثم انضم إليهم الكويت . وقد تضمنت الإتفاقية الآتي :

1- إعفاء بعض المنتجات الزراعية والثروات الحيوانية والثروات الطبيعية ، عند تبادلها بين الدول العربية ، من رسوم الإستيراد الجمركية إعفاء كامل .

2- معاملة بعض المنتجات الصناعية العربية عند تبادلها بين البلدان العربية ، معاملة تفضيلية بخفض التعريفة الجمركية بنسبة 25٪ .

3- عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية في بلد الطرف الأخر ، إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية .

4- لا تسري أحكام الإتفاقية على الموارد الخاضعة لاحتكار حكومي .

5- عملت الإتفاقية على تسهيل حركة الترانزيت عبر البلاد العربية بجميع وسائل النقل .

ولقد أدخلت على الإتفاقية أربع تعديلات ، الأول كان سنة 1954 ، حيث أضيفت سلع أخرى لبندى الإعفاء الجمركي الكامل أو للمجموعة التي تحظى بالمعاملة التفضيلية، والثاني عام 1956 ، حيث حظيت صناعات التجميع بتخفيض بنسبة 20 %من التعريفة العادية المطبقة ، وفي التعديل الثالث أضيفت بعض السلع الصناعية إلى الإتفاقية ، وكان التعديل الرابع في عام 1959 ، وشمل إعفاء بعض المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم التصدير ، بالإضافة إلي رسوم الإستيراد السابق الإعفاء منها شريطة ألا يعاد تصديرها .

وكانت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، هي مجرد إزالة وتخفيض للرسوم الجمركية، وهذا يؤدي إلى تزايد التجارة ، ولكن تزايد التجارة لا يمكن أن يكون كبيرا وقويا إلا إذا كان الهيكل الإنتاجي للدول الأطراف ، يمكنها من التوسع في التجارة البينية ، أي أن يكون الهيكل الإنتاجي في الدول الأطراف ، قادرا على إنتاج السلع بالأنواع والكميات التي تحتاجها بقية الأطراف . فالنمو المستمر المتصاعد في التجارة بين أي مجموعة من الدول، يعتمد أولا وقبل كل شئ على وجود الطاقات الإنتاجية اللازمة ، لتوليد الإنتاج اللازم من حيث الكم أو النوع ، وقد كانت الهياكل الإنتاجية للدول الأطراف غير قادرة وغير مهيأة لتوفير هذا الإنتاج . وبعبارة أخرى ، فقد كانت المشكلة تتمثل في طبيعة هياكل الإنتاج لمعظم البلدان العربية وتخصصها الإنتاجي ، وفى تبعيتها للسوق العالمي ، وارتباطها القوي بها بسبب هذا النوع من التخصص ، وبالتالي فان مجرد تحرير التجارة بتخفيض الرسوم الجمركية يكون ذو اثر محدود في تحقيق النمو المتزايد لهذه التجارة . ولم تلتفت إتفاقية تسهيل التبادل التجاري إلي هذه الحقيقة .

وقد أخذ على هذه الإتفاقية ضآلة ما قررته من تخفيضات في الرسوم الجمركية على تبادل السلع غير الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، بالإضافة إلى محدوية السلع الصناعية التي تمتعت بهذا التخفيض . كما أن هذه الإتفاقية لم تؤد إلى زيادة نطاق الإعفاءات وتقوية درجة التخفيضات . أي أن هذه الاتفاقية الجماعية ، قد حددت ما قررته من إعفاءات وتخفيضات عند أقل المستويات المقررة في أغلب الإتفاقيات الثنائية الموجودة وقت عقد هذه الاتفاقية ، مما لم يضف لها ميزة نسبية على الاتفاقيات الثنائية العربية الأخرى ، كما لم تقرر هذه الإتفاقية إلغاء إجازات التصدير والإستيراد بين البلاد

الأطراف، أي أنها لم تلغ المعوقات الإدارية على التبادل التجاري ، وهي من أخطر العوامل التي تحد وتقيد من إمكانات التجارة البينية العربية .

ولم تستطع الاتفاقية ، خلق تيار قوي ومستمر من التجارة بين البلاد العربية ، حيث لم توفر الآلية التي تؤدي للتخصص الإنتاجي وتقسيم وتخصيص عنصر العمل في البلاد العربية، ومن ثم لم تكن قادرة على تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدان العربية .

4-1-2 إتفاقية الوحدة الإقتصادية بين أقطار الجامعة العربية :

في مرحلة السعي نحو الوحدة الإقتصادية ، أوصت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في عام 1956 ، بتأليف لجنة من الخبراء تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية . وبعد أن إجتمعت لجنة الخبراء العرب في لبنان ، أعدت مشروعا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وتمت الموافقة على المشروع من قبل المجلس الاقتصادي بقرار رقم 85 بتاريخ 1957/1/3 وإعتبر هذا القرار هو المنشئ لإتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية .

نصت الاتفاقية على أن الدول العربية ، التي صادقت عليها ترغب في إقامة وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ، وإتفقت على ضرورة قيام وحدة إقتصادية كاملة ، يتم تحقيقها بصورة تدريجية ، دون الإضرار بمصالحها الأساسية . وتهدف الإتفاقية إلى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين أقطار الوطن العربي ، من خلال حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وتبادل البضائع والمنتجات ، وحرية الإقامة ، وممارسة النشاط الاقتصادي ، والنقل والترانزيت ، إضافة إلى حماية حقوق التملك والوصية والإرث، وحددت الإتفاقية الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف وفقا لما يلي :

1- توحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في أقطار الوطن العربي .

2- توحيد سياسات الإستيراد والتصدير ، وتنظيم علاقات التبادل التجاري .

3- توحيد أنظمة النقل والترانزيت .

4- تنسيق السياسات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ، أو قطاع التجارة الداخلية .

5- تنسيق تشريعات الضمان الإجتماعي .

6- تنظيم وتنسيق تشريع الضرائب والرسوم ، وتلافي إزدواجها على المكلفين من رعايا الأقطار المتعاقدة .

7- تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيداً لتوحيد النقد العربي .

بعد دراسة ومناقشة الإتفاقية ، قامت حكومات الدول العربية بالمصادقة على إقرار المعاهدة ، وقد صدقت عليها 11 دولة هي (الكويت ، مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، اليمن ، السودان ، اليمن الديمقراطية ، الإمارات العربية المتحدة ، الصومال ، ليبيا) .

وفى عام 1964 ، تم أنشاء هيئة دائمة لمتابعة تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك ، من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، سميت مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، يتألف هذا المجلس من ممثلي الدول المتعاقدة ، ويعتبر وزراء الاقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء هم الممثلون لدى المجلس . ويتمتع المجلس بإستقلال مالي وإداري وله ميزانية خاصة ، ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي ممثلي الدول الأعضاء في الاتفاقية ، ولكل دولة صوت واحد ويعاون المجلس في أعماله لجان تقوم بدراسة الأمور الداخلة في إختصاصاته ، وللمجلس مقر دائم ، وأمانة عامة تعاونه في تنفيذ قراراته ومتابعة التنفيذ ، الذي يباشره الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية .

5-1-2 السوق العربية المشتركة :

إستنادا إلى اتفاقية الوحدة العربية ، التي دخلت حيز التنفيذ في 1964/4/30 أصدر مجلس الوحدة الإقتصادية القرار رقم 17 بتاريخ 1964/8/13 ، القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة ، ويمثل قرار إنشاء السوق صيغة أكثر تقدما ، حيث يربط بين تحرير التبادل التجاري ، وتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية ، بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة .ويلاحظ أن أهداف السوق هي نفسها أهداف إتفاقية الوحدة الإقتصادية بين أقطار الجامعة العربية ، باستثناء الهدف الأخير الخاص بحرية التملك والإيصاء والإرث .

وتتلخص أحكام السوق العربية المشتركة في تحرير التجارة ، عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة تنتهي تماما وذلك حسب أنواع السلع ، وكذلك عن طريق تحرير التجارة من القيود غير الجمركية ، وذلك بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة ، كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة ،التي تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها .

قد اتخذ المجلس ، القرار رقم 411 ، الذي نص على إضافة فصل جديد إلى قرار السوق العربية المشتركة ، ويكون عنوان هذا الفصل الجديد (التعريفة الجمركية الموحدة) على أن ينص فيه البدء بتنفيذ توحيد التعريفة في 1972/1/1 .

وتكشفت بعد ذلك عقبات التنفيذ لجدول التعريفة الجمركية الموحدة ، فاتخذ المجلس القرار رقم 518 بإرجاء بند تنفيذ التعريفة الجمركية الموحدة لدول السوق العربية المشتركة إلى ميعاد يحدد فيما بعد ، نظرا لما أبدته بعض الوفود بشان ضرورة إزالة الصعوبات التي إعترضت تنفيذ منطقة التجارة الحرة ، ووجوب تحقيق باقي أركان السوق العربية المشتركة . وخلال السبعينات ، تم وضع القانون الجمركي الموحد ، وظل كباقي القرارات والاتفاقيات المتخذة حبرا على ورق .وظل التركيز منصبا على مدخل التبادل السلعي ولم تحظ بقية أهداف السوق بالإهتمام الذي تستحقه .

قد يعزي أسباب التعثر في إنجاز السوق العربية المشتركة ، إلى أن مجرد التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة في ظل الهياكل الحالية للاقتصاديات العربية إلى نمو المبادلات بينها ، فالذي يمنع توسيع وتزايد المبادلات ليس أساسا القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع وحسب ، وإنما هو قبل كل شئ نوع التخصص الإنتاجي الذي تقوم عليه الاقتصاديات العربية ، بل أن هناك احتياج لتنمية الأجهزة الأنتاجية وفروعها التي يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية في المستقبل ، أي أن هناك إحتياج لتخطيط تنموي تكاملي ، وتقوية نسيج العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية ، حيث يمكن ربط البلدان المتعاقدة بخطط طويلة الأجل في مجالات تنمية وتكامل الإنتاج .ومن ثم في مجالات التبادل التجاري وحرية حركة عناصر الإنتاج وعلى ضوء هذه الخطط تستطيع المراكز الإنتاجية في بلاد السوق ان تحدد خطها الأنتاجية وفق احتياجاتها المتكاملة . ويمكن تلخيص المشاكل التي واجهت نجاح إنشاء السوق العربية المشتركة فيما يلي :

1- ان دول السوق لم تستطيع أن توجد تنسيقا حقيقيا وجاد لخططها الاقتصادية ، هذا بالرغم من توصل وزراء التخطيط لدول مجلس الوحدة الاقتصادية خلال إجتماعاتهم في عامي 1970 ، 1971 إلى عدد من القرارات .

2- التشريعات التجارية والنقدية والمالية غير موحدة أو متناسقة ، كما لم يتم تنفيذ اتفاق اتحاد المدفوعات العربي ، رغم الجهود المضنية التي بذلت في صياغته على مدى ثماني سنوات ، وإنتهى الأمر بإلغائه بحجة إنشاء صندوق النقد العربي بدلا عنه ، مع أهمية كلا الجهازين وضرورتهما[1] .

3- ظلت القيود الإدارية والكمية ، قائمة على التجارة بين دول السوق ، نظرا لتباين النظم الإقتصادية العربية وسيادة التخطيط المركزي لاقتصاديات ثلاث من دول السوق الرئيسية آنذاك (سوريا والعراق ومصر) ، وبالرغم مما تستهدفه إقتصاديات الدول الثلاث من إصلاح اقتصادي بدرجات متفاوتة في التطبيق ، إلا أن نسبة التبادل التجاري بين دول السوق لازالت ضئيلة ومحدودة .

4- ضعف القدرة التصديرية لدول السوق والتشابه السلعي في مكونات تجارتها ، وإتجاه بعض الدول الأعضاء إلى إستيراد إحتياجاتها وتصدير الفائض إلى دول خارج السوق بالرغم من إمكانية توجيه هذه التجارة إلى دول السوق .

5- إتباع أنظمة الحماية والالتجاء للقيود الإدارية لحماية الصناعات المحلية في بعض الدول ، مما قاد دول السوق أيضا إلى تبني إجراءات الحماية رغم مخالفة ذلك لقرار السوق .

6- في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط الشمولي ، كان هناك اختلاف في أسعار البيع للاستهلاك الداخلي عن أسعار التصدير وأدى ذلك إلى صعوبة تحرير التبادل التجاري .كذلك حدت سياسات الإستيراد الموجهة من زيادة حجم التبادل التجاري بين دول السوق .

7- إنعدام التدابير التي يمكن اتخاذها تجاه الدول الأطراف في الاتفاقية ، التي ستقوم بتطبيق أحكام السوق أو تخالفها .

---

(1) دكتور/سليمان المنذري - التعاون النقدي العربي مجالاته وإمكانياته ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1978 .

8- تزايد درجة إرتباط الأقطار العربية بالدول الغربية ، وتعميق التبعية الإقتصادية والتكنولوجية بشكل خاص .

9- مازال التبادل التجاري بين دول السوق ، يواجه قضية القيود غير الجمركية كمشكلة أساسية (الإجازات ، الحصص ، الرقابة على الصرف ...) ، ومثلت هذه القيود أهم عقبة واجهت تحرير التجارة العربية في التطبيق العملي حتى الآن .

10-عدم معالجة ظروف الدول الأقل نموا من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وارداتها .

11- التحديد الجزافي وغير المرن لنسبة المكونات العربية في السلع المصنفة عربيا وهو الأمر الذي لا يتفق مع أوضاع السلع في مختلف الأقطار العربية .

12- ضعف الإرادة السياسية من جانب الأطراف في كثير من الحالات ، ولا يمكن للإعتبارات الإقتصادية أن تحقق شيئا ، دون توافر الإرادة السياسية في هذا المجال .ويرجع ذلك إلى التبعية السياسية للأنظمة والاحتكارات الأجنبية . التي لا تريد تقليص نفوذها وقوتها ، ولا ترى من مصلحتها قيام تكامل اقتصادي عربي ، يؤدي إلى الإعتماد على الذات بدلا من الإعتماد عليها . هذا بالإضافة إلى النزعة القطرية ، والتي إزدادت بعد كارثة حرب الخليج ، وقد أدت هذه النزعة إلى تقليص العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وعدم الجدية في تنفيذ القرارات التي تتخذ على مستوى جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

13- غياب المشاركة الشعبية في صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوى المحلى أو القومي . كعدم وجود برلمان عربي تمثل فيه الشعوب العربية تمثيلا حقيقيا ، أو محكمة عدل عربية للفصل في النزاعات بين الدول العربية وتفسير القرارات والإتفاقات في حالات الخلاف حولها .

14- يعزى فشل السوق العربية إلى محاولة تقليد تجربة السوق الأوربية ، دون الالتفات إلى إختلاف البنايات الأساسية ، ودرجة التطور الإقتصادي والإجتماعي ، حيث أن البلدان العربية بلدان نامية لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور والمتنوع والإقتصاد المتوازن .

6-1-2 إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك :

في عام 1980 تم على مستوى القمة العربية الحادية عشر (نوفمبر 1980) ، إقرار وثيقتين حول ميثاق العمل الإقتصادي القومي ، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . ومن بين ما تضمنه هذا الميثاق أن تتكفل الدول العربية بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات ، وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة ملكية وانتاجاً وإدارة وعملاً . وأن يتم تحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك في إطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها .

7-1-2 إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :

تم توقيع الإتفاقية في تونس بتاريخ 1981/2/27 ، و تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها ، في محاولة لدفع حركة التبادل التجاري بين الدول العربية إلى مستويات أفضل.. وقد بنيت هذه الإتفاقية على الأسس التالية :

1- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء ، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .

2- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة ، المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى .

3- توفير الحماية المتدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .

4- التنسيق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها ، وتقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها .

5- كل دولة طرف في منح ميزات وأفضليات أكثر لآية دولة عربية أخرى من خلال إتفاقيات تعقدها .

6- عدم منح ميزات تفضيلية لدول غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف.

7- مواجهة حالات الإغراق وسياسات التحيز التي قد تتخذها الدول غير العربية .

8- تقرير ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة ، كما نصت الإتفاقية على أحكام وتسهيلات متعددة وكثيرة في سبيل دعم وتنمية حركة التبادل التجاري العربي .

9- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية ، منح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالتبادل التجاري بين الدول العربية ، وتسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين الدول العربية .

10- وبالنسبة للبلدان الأطراف التي يقرر المجلس أنها "أقل نموا" فان منتجاتها تمنح معاملة تفضيلية خاصة تتفق وظروفها ، وفقا للمعايير والحدود التي يقررها المجلس .

2-2 التعاون العربي المالي والإئتماني :

يعتبر قصور معدلات الإدخار عن تلبية حاجات الاستثمار اللازم لإنجاز برامج وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية النامية ، من أهم أسباب عدم قدرة هذه البلاد على زيادة معدلات النمو ، وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها ، وقد مارست البلاد العربية مبكرا أشكال التعاون فيما بينها في المجالات الماليه والإئتمانية ، باعتبارها إحدى صور التعاون الإقتصادي ، وذلك بتقديم مساعدات بينية أخذت أشكالا متعددة ، عينية ومالية ، لتحقيق أهداف اقتصادية وثقافية ودينية ، فقد قدمت مصر وسوريا مساعدات متعددة لبلاد عربية في بداية هذا القرن ، وقامت الكويت بتمويل مشروعات إقليمية في دول الخليج منذ بداية عقد الخمسينات ، كما قامت السعودية وليبيا بتقديم مساعدات مالية لعدد من الدول العربية منذ نهاية الخمسينات . وعقب حرب أكتوبر 1973 وارتفاع أسعار البترول وزيادة الموارد المالية للدول العربية المصدرة للبترول ، قامت هذه الدول بتقديم العون المالي والائتماني ليس فقط للدول العربية الأخرى ، ولكن إلى العديد من البلاد النامية في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بالإضافة إلي زيادة مساهمتها في المنظمات والمؤسسات الدولية . وقد تأثرت المعونات العربية بالتقلبات في أسعار البترول لإرتباطها بها ، إضافة إلى تأثرها بالتطورات السياسية الإقليمية ، وقد إنخفضت المعونات الإئتمانية العربية من

5.9 مليار دولار عام 1990 ، إلى 2.68 مليار دولار عام 1991 ، نتيجة أحداث الخليج في هذه الفترة ، وواصلت إنخفاضها حتى بلغت 1.34 مليار دولار عام 1995 .

ويختلف العون الائتماني العربي عن المساعدات التي تقدمها البلدان المتقدمة ، في أنه يصدر من دول نامية لم تستكمل أنشاء بنيتها الأساسية ، كما أنه ينشأ من استنفاذ مورد ناضب غير متجدد ، ولذلك فهذا العون مثال حي للتكامل بين البلاد النامية . كما يتميز العون الإئتماني العربي ، بشروط إقراض ميسرة ، مثل انخفاض أسعار الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وإرتفاع عنصر المنح ، وعدم ارتباط العمليات التمويلية بمصادر معينة لتوريد مستلزمات المشروعات الممولة ، بالإضافة إلى عدم تدخل الدول المانحة في السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والمواقف السياسية للدول المستفيدة .

وتفوق نسبة المعونات العربية إلى الناتج القومي مثيلتها من الدول المقدمة ، فقد بلغت المساعدات الإئتمانية العربية نحو 5.49 %عام 1975 ، ثم انخفضت إلى نحو 3.26 % عام 1980 ، وهي نسبة تفوق نظيرتها في حالة لجنة مساعدات التنمية DAC التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD والتي كانت 0.35 %، 0.36% خلال نفس الأعوام . وقدمت السعودية والإمارات والكويت ضعف النسبة المحددة دوليا للمساعدات، وأربعة أضعاف المساعدات المقدمة من مجموعة DAC[1].وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بنحو 63.9 %من قيمة المساعدات الائتمانية العربية الميسرة بينما بلغت مساهمة الكويت 16.5 %ومساهمة الإمارات 10.7 %، ومساهمة العراق وليبيا وقطر والجزائر مجتمعة 8.9 %وذلك خلال الفترة 1970-1995[2] . ويغلب على المساعدات الائتمانية العربية الطابع الثنائي ، وان كانت الزيادة في الإمكانيات المالية للدول العربية النفطية قد مكنت هذه الدول من المساهمة في أنشاء ودعم عدد من الصناديق الوطنية والإقليمية العربية ، الهادفة إلى تقديم المساعدات الائتمانية للبلاد النامية بصفة عامة والبلاد العربية بصفة خاصة ، حيث بلغ إجمالي الموارد المالية لهذه الصناديق من رأسمال وإحتياطات في عام 1994 نحو 34 مليار دولار .

(1) الأمانة العامة جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1993 ، ص 252 ص 489 .
(2) الأمانة العامة جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 ، ص 347 .

وقد تأسست مجموعة من الصناديق القطرية أهمها :

1- الصندوق العربي الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وتأسس عام 1961 ، وبدأ نشاطه عام 1962 بغرض مساعدة الدول العربية في تطوير إقتصادياتها وتنفيذ برامج التنمية .

2- صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي ، وتأسس عام 1971 ، وبدأ نشاطه عام 1973 بهدف مد الدول العربية بالقروض اللازمة لإقامة مشروعات التنمية .

3- الصندوق السعودي للتنمية وتأسس عام 1974 وبدأ نشاطه عام 1975 ، لتقديم المساعدات المالية لبلدان العالم الثالث .

4- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، وبدأ نشاطه عام 1978 ، وقد استمرت عملياته التمويلية حتى عام 1982 ، حيث بلغ نشاطه نحو 1.7 مليار دولار خلال الفترة 1978-1982 ، وتوقف نشاطه بسبب الحرب العراقية الإيرانية .

1-2-2 الصناديق العربية المشتركة للإنماء الاقتصادي :

1- البنك الإسلامي للتنمية وبدأ نشاطه عام 1975 .

2- صندوق الاوبك للتنمية الدولية وتأسس عام 1976 . وقد قدمت الدول العربية المصدرة للبترول معظم المساعدات الائتمانية التي قدمها الصندوق ، وأصبحت مساهمات الدول العربية المصدر الوحيد لموارد هذا الصندوق في السنوات الأخيرة.

3- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ، تأسس عام 1972 ، وبدأ نشاطه عام 1974 ، ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، أي المشروعات الإستثمارية بشروط ميسرة ، وخاصة المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي ، والمشروعات العربية المشتركة ، ويهدف الصندوق إلى توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

4- المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا ، وبدأ نشاطه عام 1970 ، ويهدف إلى توفير التمويل للاقطار الأفريقية .

5- صندوق النقد العربي ، والذي دعا لأنشائه مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب في الرباط في إبريل عام 1976 ، وبدأ نشاطه عام 1977 بتقديم الدعم المالي والمساهمة ومعالجة خلل موازين المدفوعات للدول العربية الأعضاء ، كما يهدف الصندوق إلى استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء ، وتطوير الأسواق المالية العربية ، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والإقتصادية الدولية وتهيئة الظروف التى تساعد على إنشاء عملة عربية موحدة .

وقد بدأت مؤسسات التمويل العربية والتي تضم الصندوق الكويتي والسعودي وأبو ظبي والعراقي للأنماء والبنك الإسلامي والاوبك والنقد الدولي التنسيق بين أنشطتها في سبتمبر 1975 ، حيث يقوم الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهام أمانة التنسيق بهدف توثيق التعاون بين أعضاء المجموعة في مجالات التمويل الائتماني.

2-2-2 حاجة الاقتصاديات العربية لجهود مؤسسات الإنماء العربية :

تولي صناديق الإنماء العربية ، إهتماما خاصا مشروعات البنية الأساسية التي تفيد كافة قطاعات الإقتصاد وتتعاون مع نظيرتها الدولية – مثل البنك الدولي والبنك الإفريقي والمجموعة الأوربية ولجنة مساعدات التنمية – من أجل تنفيذ مشروعات إنمائية في مناطق عديدة ، وتقدم صناديق التنمية العربية معونات للدول النامية ، بلغت خلال الفترة 1978-1989 نحو 396 مليون دولار خص البلاد العربية منها 40 %والدول الإفريقية 30 % ، وتوزع الباقي بين مجموعات الدول النامية الأخرى والمنظمات الدولية ، كما تقدم صناديق الأنماء قروضا ميسرة ، أي يزيد فيها عنصر المنح عن 25 %، وكذلك تقدم قروضا غير ميسرة وذلك للدول النامية وخاصة الدول العربية .

وتمثل مساعدات المؤسسات الإنمائية العربية ، قدرا ضئيلا نسبيا من إجمالي المساعدات الإنمائية التي تقدم إلى الدول العربية وخاصة في الآونة الأخيرة ، حيث لم تمثل تلك المساعدات سوى 3.4 % من إجمالي تلك المساعدات بينما قدمت مجموعة الدول DAC نحو 67 %والمؤسسات الدولية 22.6 % وبلغت المساعدات الثنائية نحو 7% وذلك لعام 1994[1] .

وتعتبر البلاد العربية التي تعاني من مشكلة الديون الخارجية اكثر الدول حاجة لمعونات التنمية العربية ، وتتمثل هذه الدول في الأردن وتونس والجزائر والسودان وسوريا والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وذلك لضعف معدلات الادخار ، وإزدياد الإعتماد على الخارج في توفير الآلات والمعدات ، والتي تتميز بارتفاع أسعارها النسبية بالمقارنة بأسعار السلع الأولية والمواد الخام ، هذا بالإضافة لوجود عجز مستمر في الموازنات الحكومية ، وبالتالي الحاجة المستمرة إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي بالنسبة لهذه المجموعة من الدول العربية .

وقد بلغت العمليات التمويلية لمؤسسات الإنماء العربية نحو 29 مليار دولار حتى نهاية عام 1989 ، ثم إرتفعت إلى حوالي 42 مليار دولار حتى نهاية عام 1995 . وقد ساهم البنك الإسلامي بنحو 25.4 %من تلك العمليات ، بينما بلغت مساهمة الصندوق الكويتي نحو 20.9 % ، والصندوق العربي نحو 18.2 % ، والصندوق السعودي نحو 15.2 %، وصندوق الاوبك نحو 7.5 % ، كما بلغت مساهمات صندوق النقد العربي 5.6 %، وصندوق أبو ظبي 4 % ، والمصرف العربي نحو 3.5 %، وذلك لنفس العام ، وقد نال قطاع الزراعة نحو 17 %من العمليات التمويلية لصناديق الأنماء العربية .

الجدير بالذكر ، أن العمليات التمويلية للصناديق العربية ، قد ركزت على قطاعات البنية الأساسية وأنتاج السلع المادية مع انخفاض الأهمية النسبية لتمويل مشروعات التنمية البشرية . وتقتصر عمليات صندوق النقد العربي على دعم موازين المدفوعات ، أما العمليات التمويلية للبنك الإسلامي فتتجه معظمها لقطاعات الطاقة وقطاع الصناعة والتعدين ، بينما يخص قطاع الزراعة والري حوالي 11.9٪ فقط . وكذلك الحال بالنسبة لصندوق أبو ظبي الذي إهتم بقطاعات الصناعة والتعدين والطاقة ، بينما نال قطاع الزراعة

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996 ، 351 .

والثروة الحيوانية نحو 18.1 %، ونال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية نحو 13.6 %من العمليات التمويلية لصندوق الاوبك ، وبالنسبة للصندوق السعودي نال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية 19.6 %من عملياته التمويلية ، وبالنسبة للصندوق العربي نال قطاع الزراعة نحو 23.3 %من عملياته التمويلية ، كما نال قطاع الزراعة 20.4 %من العمليات التمويلية للصندوق الكويتي ، بينما نال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية نحو 24.3 %من العمليات التمويلية للمصرف العربي[1] .

3-2-2 اتجاهات العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية :

تشير الإحصائيات إلى أن القدر الأكبر من العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية قد اتجه إلى الدول العربية . فقد نالت هذه البلدان نحو 60.5 %من إجمالي قيمة تلك العمليات حتى نهاية 1995 ، وقد تبين أن الصندوق العربي يركز كل عملياته في البلدان العربية ، بينما يركز المصرف العربي كل عملياته التمويلية في البلدان الإفريقية، أما البنك الإسلامي فبلغ نصيب الدول العربية من عملياته الإنمائية نحو 54.5 %، بينما استأثرت البلدان العربية بنحو 81.6 %من الحجم التمويلي لصندوق أبو ظبي ، كذلك حصلت الدول العربية على نحو 54.4 % من العمليات التمويلية للصندوق الكويتي، بينما لم تحصل الدول العربية إلا على 16.6 %من قيمة العمليات التمويلية لصندوق الاوبك .

ومما يحد من دور وفعالية صناديق الأنماء العربية ، تأثرها بعدم وفاء بعض البلدان المتلقية لهذه المساعدات الأنمائية من قبل الصناديق الأنمائية العربية بالتزاماتها ، حيث بلغت جملة المتأخرات نحو 2.7 مليار دولار ، أي ما يعادل 6.5 %من إجمالي العمليات التمويلية لهذه المؤسسات وذلك في نهاية عام 1995 . وبلغت المتأخرات لدى الدول العربية ، نحو 73.6 %من إجمالي المتأخرات ، وتركزت اكثر هذه المتأخرات لدى كل من السودان 24.7 %والعراق 18.3 %والصومال 13.4 %واليمن 6.3 %وجيبوتي 4.7%، وتشير هذه المشكلة إلى إحتمال عدم إتباع الدقة الكافية عند اختيار المشروعات، التي تمول بتسهيلات من صناديق الأنماء العربية ، بحيث لا تؤخذ في الإعتبار مدى قدره هذه المشروعات على سداد التزامات تمويلها . وتعاني صناديق الأنماء من نقص الخبرات

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 ، ص 351 .

البشرية المؤهلة لإدارة العمليات التمويلية ، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة والمساعدة في تطوير بنية الإستثمار ، مما أدى إلى وجود أموال عاطلة لدى هذه الصناديق . وتسبب القيود التي تفرضها القوانين المنشئة لهذه الصناديق، إلى ضالة تمويلها للمشروعات الإنمائية ، مما إضطر الدول العربية اللجوء لأسواق المال العالمية ، وتعرضها لشروط إقراضية صعبة ، بالرغم من وجود أموال عربية بصناديق الإنماء العربية . ومما يؤخذ على صناديق الإنماء العربية ، عدم تمويلها للمشروعات التي تحقق التكامل الإقتصادي العربي ، وهو ما يتضح من ضآلة التدفقات نحو المشروعات المشتركة[1].

4-2-2 إمكانية زيادة فعالية دور الأموال العربية في تنمية المنطقة العربية:

يتعين على الدول العربية دعم وتطوير إقتصادياتها ، لتكون قادرة على المنافسة ، ولا يؤدي الوضع الحالي المتمثل في وجود عدد من الصناديق الإنمائية الصغيرة الى تحقيق هذا الهدف .

ويعتبر اندماج صناديق الأنماء العربية في صندوق تمويلي واحد ، ضرورة تفرضها البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية المعاصرة التي تشهد قيام التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية . وسيؤدي وجود صندوق تمويلي موحد لمشروعات الإنماء العربية ، إلى توفير وعاء تمويلي كبير نسبيا ، مما يؤدي إلى خفض مخاطر عدم السداد ، مع التنويع الجغرافي والقطاعي لنشاطه ، بالإضافة إلى زيادة قدرة هذا الصندوق على الإقتراض من أسواق المال العالمية ، وضمان مشروعات التنمية العربية مما سوف يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال نحو هذه المشروعات .

ومن عوامل نجاح الصندوق الإنمائي العربي الموحد في دعم الإقتصاد العربي ، إستبعاد المواقف السياسية عند تقييم العمليات التمويلية ، والارتكان فقط إلى أهمية المشروعات وجدواها الإقتصادية . كما أن عدم التأثر بالإعتبارات والتغيرات السياسية عند

---

(1) سعيد عبد الخالق محمود ، حرب الخليج والدور الانمائي لصناديق التمويل العربية ، مصر المعاصرة، العدد 425 يوليو 1991 ص 127 .

قيام الصندوق الموحد ، وممارسته لأنشطته التمويلية ، سوف يشجع أسواق المال العالمية على التعامل معه ، مما يؤدي إلى إستقرار أوضاع الإستثمار والتنمية في البلدان العربية.

كما يعتبر الصندوق العربي الموحد الوسيلة المناسبة لتمويل الاستثمارات الكبيرة ، ومشروعات البنية الأساسية ، ومشروعات التجارة البينية العربية ، والتي يمكن أن تحقق التكامل الاقتصادي العربي ، ودعم الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .. ويمكن لهذا الصندوق الإسهام بصورة أكبر في مشروعات تنمية الموارد البشرية العربية اجتماعيا وصحيا وثقافيا ، والتي سوف تؤدي على المدى الطويل ، إلى زيادة أنتاجية العنصر البشري وزيادة التنمية الإقتصادية .

وستتيح إمكانية قيام هذا الصندوق مراجعة خطط وسياسات التنمية الاقتصادية العربية ، والتأكد من إسهامها في تحقيق تكامل اقتصادي عربي ، ودراسة جدوى المشروعات المقترحة وفقا لهذه الخطط . ويمكن للصندوق الإنمائي العربي الموحد ، القيام بإستثمارات مباشرة في البلدان العربية بدلاً من الإكتفاء بتقديم قروض ، وخاصة في مجال المشروعات الإستثمارية ذات الطابع التكاملي ، ويعتبر إندماج صناديق الإنماء العربية المالية في صندوق موحد خطوة إيجابية نحو دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية ، وزيادة فاعلية أي جهد عربي لتحرير التجارة العربية وتحقيق السوق العربية المشتركة .

الباب الثالث

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمرحلة لقيام السوق العربية المشتركة

الباب الثالث

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمرحلة لقيام السوق العربية المشتركة

1-3 دوافع ومراحل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

أعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية دراسة حول مقترحات للتخطيط الاستراتيجي لبرامج عمل جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات العشر (1995-2005) على ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية والتطورات الاقتصادية المحلية للدول العربية . وفي إطار هذه الدراسة وضعت الأمانة تصوراً لمشروع إطار عام لاقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم كافة الدول العربية ، وتقدمت بهذا التصور إلى الاجتماع الطارىء للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في فبراير 1995 . وقد حددت الأمانة في هذا التصور الظروف والمبررات الموضوعية التي تدعو لاقامة هذه المنطقة سواء في ذلك الظروف القطرية في الدول العربية أو الظروف الاقليمية أو الدولية .

فعلى المستوى القطري أشارت الدراسة إلى المبررات الخاصة بضيق الأسواق القطرية وأهمية اتساع السوق على الصعيد العربي لمواجهة الصعوبات المتزايدة للأسواق العالمية ، كما أشارت إلى تزايد الاتجاه نحو العمل وفق آليات السوق ومن ثم زوال التفاوتات الحاده بين الأنظمة الاقتصادية ، واتجاه الدول العربية لتهيئة مناخ اقتصادي واستثماري أكثر ملاءمة لتنشيط حركة الاستثمار العربي .

وعلى المستوى الاقليمي اشارت الدراسة إلى تنامي القناعات العربية بامكانية وأهمية التكامل ، وأهمية مواجهة الطرح الشرق أوسطي وما سوف يسفر عن اتفاقيات السلام من تغيرات ، وكذا ضرورة زيادة فاعلية أجهزة العمل العربي المشترك الرسمية والخاصة

والتنسيق فيما بينها .

وعلى المستوى الدولي أشارت الدراسة إلى أهمية تنامي التكتلات الدولية ورفع درجة الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي ، وتلافي سلبيات انتشار الركود في كثير من مناطق العالم وما يترتب عليها من اتباع إجراءات حمائية .

من هذه المنطلقات يتبلور المطلب العربي الجماعي لاقامة تكتل اقتصادي عربي من أجل تحقيق منافع متبادلة ومصالح مشتركة مؤكدة بين الدول العربية . وتتمثل صيغة هذا التكتل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتي يمكن تحقيقها عن طريق وضع برنامج تنفيذي لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية اذ تتضمن هذه الاتفاقية تحرير المبادلات التجارية العربية من كافة الرسوم والقيود على تبادل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية . أما تحرير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة فإنه يخضع لآلية التفاوض حول مجموعات سلعية متدرجة .

وبعد صدور قرار مؤتمر القمة العربي في يونيو 1996 بشأن تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحره العربية الكبرى . فقد تتابع العمل بوضع المبادىء الرئيسية لمشروع البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة ، وتشكيل فريق عمل من الخبراء لوضع المشروع ومناقشته ، ثم عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الدوره 58) على مستوى المندوبين والخبراء ، ثم على المستوى الوزاري الذي أصدر قراره رقم 1288 بتاريخ 1996/9/18 بالتأكيد على إقامة منطقة تجاره حره عربية كبرى ، وتشكيل لجنة وزارية سداسية مع الأمانة العامة للجامعة العربية لإجراء الإتصالات والتنسيق مع الدول العربية للوصول إلى برنامج تنفيذي وجدول زمني لاقامة منطقة تجارة حرة عربية .

وفي ضوء هذا القرار قامت الأمانة العامة للجامعة باتصالات مع الحكومات العربية لاستطلاع الآراء وتقريب المواقف ، الأمر الذي انتهى الى وضع مشروع جديد للبرنامج التنفيذي تم عرضه على اللجنة الوزارية السداسية التي عقدت اجتماعاً لها على هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي ، حيث تم التوصل إلى وفاق عام بين أعضاء اللجنة حول أركان وصيغة البرنامج التنفيذي ، وبالتالي تم عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في دورته (59) في فبراير 1997 الذي أصدر قراره رقم 1317 بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجاره حره عربية كبرى .

2-3 المعالم الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يأتي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كما نصت وثيقته، انطلاقاً من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 لتحرير التبادل التجاري بينها ، وحرصاً من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام الاتفاقية، بما يعزز مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الإقتصادية المشتركة للدول العربية ، وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الإقتصادية الدولية والإقليمية، وتنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يونيو (حزيران) 1996 بتكليف المجلس الإقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما .

ولقد أقر المجلس الإقتصادي والاجتماعي في فبراير (شباط) 1997، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية .

1-2-3 القواعد والأسس :

أ- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

ب- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.

ج- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الإقتصادي والاجتماعي.

د- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

هـ- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

ز- الرسوم الجمركيه والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم أساس الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

ح- اذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الاخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فان الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة السابقه .

ط- بموجب احكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

3-2-2 تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يتعلق بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على الآتي:

أ- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم أنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحريرالمتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لاحكام الفقرتين 1 ، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الإقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لاتتمتع فيها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ج- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار اليها في الفقرة السابقه ، وترفع الى المجلس الإقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

د- لاتسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور إستيرادها أو تداولها أو إستخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

هـ- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

3-2-3 القيود غير الجمركية :

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرّفته المادة الأولى (فقرة – 6) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهي:

التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الاحصائية. وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض في الاستيراد وتعامل على النحو التالي :

لاتخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الإقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 – 43 بتاريخ 1987/9/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف .

4-2-3 قواعد المنشأ :

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي. وتنفيذاً لذلك فان كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المقترح، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف. تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في سبتمبر(أيلول) 1995. ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته السابعة والخمسين (مارس (آذار) 1996).

5-2-3 تبادل المعلومات والبيانات :

تتعهد الدول الاطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والبرنامج التنفيذي لها.

6-2-3 تسوية المنازعات :

تمشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول

العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

3-2-7 المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.

3-2-8 الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة :

نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الإقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الاطراف حول:

- الخدمات المرتبطة بالتجارة.
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

3-2-9 آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات :

يعتبر المجلس الإقتصادي والاجتماعي هو الجهة الاشرافيه على تطبيق البرنامج. ويقوم المجلس بالآتي:

أ- اجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.

ب- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.

ج- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.

د- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس في بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهام الأجهزة واللجان التنفيذية التالية:

3-2-9-1 لجنة التنفيذ والمتابعة :

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية . كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب اذا ارتأت ذلك.

وتكون هذه اللجنة بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والاجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج.

وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي وفق المنهجية التالية:

أ- دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة:

- مدى التقدم في تطبيق البرنامج.
- العقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق.
- الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات.
- الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

ب- تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفاً، وذلك على النحو التالي:

الاجتماع الأول : الأسبوع الأخير من يناير.

الاجتماع الثاني : الأسبوع الأخير من ابريل.

الإجتماع الثالث : الأسبوع الأخير من يوليو

الاجتماع الرابع : الأسبوع الأخير من أكتوبر.

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة .

ج- تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج الى كل دورة من دورات المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

د- تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب في شؤون التجارة الدولية. أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لايتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر في القضايا. وفي هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها الى اللجنة للبت فيها.

هـ- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وفي حالة عدم الوصول الى قرار يرفع الموضوع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف.

3-2-9-2 لجنة المفاوضات التجارية :

تعقد اجتماعاتها على مستوى خبراء وتقوم اللجنة بتصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية.

3-2-9-3 لجنة قواعد المنشأ العربية :

تتولى اللجنة وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي.

3-2-9-4 الأمانة الفنية :

تتولى الادارة العامة للشؤون الإقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي.

3-2-10 لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية :

3-2-10-1 لجنة التنفيذ والمتابعة:

تعقد اجتماعاتها على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين دائمين، وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- متابعة تنفيذ البرنامج في الدول العربية:

- التأكد من صدور القوانين والتعليمات واتخاذ الاجراءات التنفيذية من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وذلك من خلال :
  * الاتصال المباشر.
  * البعثات الميدانية.
  * المراسلات.
- إصدار الاجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية في شكل تقرير دوري يصدر كل سنة مرة واحدة يعمم على الدول العربية (الوزارات المعنية+ الادارات الجمركية + المراكز الحدودية). ويناقش التقرير والاجراءات التنفيذية في اجتماع اللجنة في الاسبوع الاخير من يناير كل عام.
- اجراء مراجعة سنوية للسياسات التجارية العربية من واقع ما يلي :
  * تقارير سنوية تقدمها الدول عن نظمها التجارية وسياساتها التجارية المتبعة .
  * تقرير سنوي تعده الامانة الفنية عن عدد معين من الدول العربية .

ويناقش التقرير في اجتماع اللجنة في الأسبوع الاخير من شهر يوليو كل عام.

ب- التحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية من حيث :

- قواعد المنشأ .
- المواصفات والمقاييس .
- اشتراطات الوقاية الصحية والأمنية .
- المعاملة الضريبية (الرسوم والضرائب المحلية) .

ويتم تضمين تلك الموضوعات في تقرير يناقش في اجتماع اللجنة في الاسبوع الاخير من شهر ابريل من كل عام.

ج- معالجة حالات الإغراق، الدعم، خلل ميزان المدفوعات ، الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي، واجراءات الوقاية التي قد تتخذها الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية خلال فترة التطبيق.

د- تقوم الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بإخطار اللجنة بأي إتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف تعقد فيما بينها، وتمنح إعفاءات بموجبها تفوق تلك الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ- تدرس اللجنة أي عروض تقدم لها من الدول العربية لمنح إعفاءات تفوق ما هو عليه في إطار البرنامج التنفيذي.

و- وضع برنامج التطبيق السنوي للتخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية. ويتم مناقشة البرنامج السنوي وكيفية تطبيقه في اجتماع اللجنة في الأسبوع الاخير من شهر أكتوبر من كل عام.

ز- وضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للسنة الجديدة من تطبيق البرنامج التنفيذي وتصدرها في قوائم توزع على الدول العربية الاعضاء موضحاً فيها البيانات التالية.

الدولة، السلعة، تاريخ بدء وانتهاء المواسم لكل سلعة، الرسم الجمركي المطبق خلال الموسم ، الرسم الجمركي المطبق خارج الموسم، أية بيانات أخرى تراها اللجنة ضرورية لحسن تطبيق الرزنامة الزراعية في الدول العربية .

وتناقش جداول المواسم الزراعية في اجتماع اللجنة في الأسبوع الاخير من شهر أكتوبر من كل عام. كما ترفع اللجنة هذه القوائم للمجلس الإقتصادي في دورة فبراير من كل عام للاطلاع.

ويبلغ الاجتماع السنوي للسادة مدراء الجمارك في الدول العربية والذي يعقد في شهر ديسمبر من كل عام ببرنامج التطبيق السنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة، وبجداول المواسم الزراعية التي تصدرها اللجنة كل عام لمتابعة التنفيذ في بلدانهم.

ح- تعقد اللجنة اجتماعاتها كجهاز لفض المنازعات بناءً على طلب دولة عضو أو أكثر، أو بطلب من الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية. وتمارس اللجنة في هذه الحالة مهامها وفق ما هو منصوص عليه في الفقرتين (د)، (هـ) من مهام اللجنة الواردة في البند (2-9-1) من البرنامج التنفيذي.

ط- النظر في تقارير اللجان الفنية المكلفة بمهام تتعلق بتطبيق البرنامج التنفيذي، كلجنة قواعد المنشأ وغيرها.

3-2-10-2 اللجنة الوزارية السباعية :

وفقاً لقرار المجلس الإقتصادي والاجتماعي الخاص باقرار البرنامج التنفيذي تواصل اللجنة الوزارية السباعية أعمالها لمعالجة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي خلال المراحل الأولى من تطبيقه، ومن ثم تكون مهمتها:

أ- النظر في تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة خاصة ما يتعلق منها بما يلي :

- التقرير السنوي الدوري حول اجراءات التنفيذ الذي تصدره اللجنة في نهاية شهر يناير من كل عام.
- التقرير السنوي الدوري عن السياسات التجارية للدول العربية.
- التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية للسلع العربية.

ب- النظر في تقارير لجنة المفاوضات التجارية خاصة:

- تقرير اللجنة عن تصفية القيود غير الجمركية.
- تقرير معاملة منتجات المناطق الحرة.
- تقرير حول السلع الممنوع استيرادها بين الدول العربية.

ج- النظر في تقرير جهاز فض المنازعات:

د- تعقد اللجنة الوزارية اجتماعين سنويين:

* الاجتماع الاول في شهر فبراير وينظر على الأخص في :

- التقرير السنوي حول اجراءات التنفيذ.
- التقرير الخاص بتخفيض القيود غير الجمركية.
- تقرير معاملة منتجات المناطق الحرة.
- تقرير السلع الممنوع استيرادها.

* الاجتماع الثاني في شهر أغسطس وينظر على الأخص في :

- التقرير السنوي للسياسات التجارية.
- التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية.
- تقرير جهاز فض المنازعات.

ويمكن اللجنة أن تعقد اجتماعاً استثنائياً بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء أو بطلب من الامانة الفنية للنظر في موضوع محدد مسبقاً.

3-2-10-3 لجنة المفاوضات التجارية:

وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- تصفية القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة ما بين الدول العربية

ب- معاملة السلع الممنوع استيرادها في الدول العربية.

ج- معاملة السلع المنتجة في المناطق الحرة في الدول العربية.

د- متابعة تطبيق قواعد المنشأ العربية في الدول العربية.

هـ- وضع قوائم السلع والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي دولة عضو لأسباب دينية أو صحية أو أمنية او بيئية ، لقواعد الحجر الزراعي والبيطري.

تضع اللجنة برنامج عمل لها لانجاز مهامها خلال فترة تطبيق البرنامج التنفيذي.

3-2-10-4 لجنة قواعد المنشأ :

وهي مكلفة بالمهام التالية :

أ- وضع قواعد عامة للمنشأ.

ب- وضع قواعد منشأ خاصة بالسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

ج- تفسير قواعد المنشأ والنظر في أي خلاف ينشأ نتيجة تطبيق قواعد المنشأ العربية.

د- ترفع توصياتها الى لجنة التنفيذ والمتابعة تمهيداً لعرضها على المجلس الإقتصادي والاجتماعي للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً.

3-2-10-5 الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وفقاً لقرار المجلس الإقتصادي والاجتماعي الخاص بإقرار البرنامج التنفيذي، خاصة الفقرة المتعلقة بآلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات تكون مهام الامانة الفنية على النحو التالي:

أ- إعداد مشاريع جداول الاعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.

ب- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول العربية الاعضاء في البرنامج يبين فيه أثر تطبيق البرنامج على التجارة العربية من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها، وتقديم المقترحات والحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية. ويعد التقرير بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية من القطاع الخاص.

ج- التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية وفق طبيعة عمل كل منها .

3-3 مدي ملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة للأوضاع الاقتصادية العربية:

من المفترض أن مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية قد يحقق الهدف النهائي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، حيث انه يعتبر المرحلة الأولى لإقامة السوق العربية المشتركة ويحقق للدول العربية المزايا الذاتية للتكامل الاقتصادي العربي والتنمية المشتركة لشعوبها وفقا لمزاياها الأنتاجية وقدراتها التسويقية وقدرات بنياتها التحتية وقدراتها الاقتصادية ، كما تدعم موقفها الاقتصادي التفاوضي في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمتمثلة في تعاظم التكتلات الاقتصادية وقيام نظام تجاري عالمي جديد ، وتطور خطوات إقامة تعاون إقليمي على مستوي منطقة الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط وغيرها ، وتلائم صيغة منطقة التجارة الحرة الأوضاع الاقتصادية العربية وتعمل على تنميتها وفقا للاعتبارات التالية :

1- هدفت صيغة منطقة التجارة الحرة إلى التنمية التكاملية وسعت لتعزيز القاعدة الأنتاجية العربية ، بما يحقق قدراً اكبر من الأنتاج في مجالات الأنتاج العربي عامة وكذلك الأنتاج الزراعي ، ويسعى هذا المنهج التكاملي الأنتاجي إلى تقوية وتنويع الطاقات الأنتاجية للدول العربية بما يزيد من الترابط والتكامل ويقوي إمكانيات الأنتاج والتبادل بين الدول العربية .

2- أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية يمكن أن يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل ، حيث أن صيغة منطقة التجارة الحرة الأكثر ملاءمة في هذه المرحلة وباعتبارها مدخلا أساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .نظرا لوجود فوائض سلعية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية، وهي إما نتيجة ظروف وقتية أو هي في الغالب نتيجة الإجراءات الحمائيه والتميزية التي تواجها هذه المنتجات في الأسواق الخارجية وخاصة الأوربية منها ، ووجود هذه الفوائض جعل الدول العربية المصدرة تبحث عن أسواق تصديرية لهذه السلع داخل الدول العربية حيث كان بعض الدول العربية في بداية الأمر تنظر إلى الأسواق العربية كسوق هامشية تلجأ إليها في بعض الحالات ، خاصة عندما تغلق أمامها الأسواق الخارجية ، إلا أن الواقع

الاقتصادي العالمي الجديد يقتضي النظر إلى السوق العربية نظرة إيجابية كسوق واعد للمنتجات العربية يوجد بها إمكانيات لفرص تصديرية جديدة لا تحتاج إلا لترتيب وتنظيم وتحرير ومتابعة ، وهذا ما يمكن أن توفره منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

3- توجد فرص للتخصص بين البلدان العربية المتقاربة في هياكلها الأنتاجية وتسعي منطقة التجارة الحرة لتنمية هذا الاتجاه وفقا لمعايير الميزة النسبية والقدرة التنافسية، الأمر الذي يتيح التوسع في الصناعات التحويلية ، ويطرح إمكانية حقيقيه لنمو التجارة العربية البينية .

4- تطبق معظم الدول العربية برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الاتجاه نحو اقتصاد السوق ، ومن ثم تحرير التجارة مما يتطلب إقامة هياكل أنتاجية مناسبة لمزيد من التجارة والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية. أي إقامة منطقة تجارة حرة عربية تتواءم مع سياسة اقتصاد السوق لهذه الدول، بل وتمكن من تنشيط العلاقات التبادلية فيما بينهم حيث يؤدي كل منها إلى ازدهار الأخر .

5- من متطلبات وأسس نجاح منطقة التجارة العربية الكبرى وجود تشابه قطاعي في مستوى التنمية بين الدول العربية حيث تتشابه في مستوي التنمية لكل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا ولبنان والأردن ، وعلى صعيد أخر تتشابه دول الخليج في مستوي التنمية ومن ثم فان إقامة منطقة تجارة حرة تشمل المنطقتين لهو أمر مفيد للغاية وذلك بعد أن تكيف كل دولة من دول المجموعتين ظروفها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانضمام لتجمع إقليمي أوسع نطاقا يشمل جميع الدول العربية ويمكن تحقيق ذلك من خلال أنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

6- يسعى مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية إلى تقوية وتشجيع الإرادة السياسية العربية نحو التكامل الاقتصادي الذي في واقع الأمر هو عملية اقتصادية سياسية ، وتوفير الدعم السياسي الذي يعتبر أساسيا فهو الأداة الأولى لتحقيق هدف التكامل وهو أيضا إرادة شعبية ومطلب قومي في عصر

لا مكان فيه إلا للتكتلات الكبيرة .

7- سعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير التجارة البينية العربية من كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وذلك من خلال جدول زمني دقيق لإتمام تحرير التجارة خلال فترة انتقالية تشمل مراحل متدرجة ، مع الإبقاء على استثناءات محددة يتم التخلص منها على مراحل متدرجة ، وهو ما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي لمعظم الدول العربية .

8- شملت الخطوات التنفيذية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تدابير وأحكام مساعدة لضمان حرية المنافسة مثل منع الاحتكار والإغراق والدعم ، وقواعد مفصلة للمنشأ وأسس التقويم الجمركي ، وتوحيد النماذج والإجراءات ومعالجة القيود الفنية والمواصفات ومعايير الجودة النوعية ، كما راعت الاتفاقية أوضاع الدول العربية الأقل نموا في إطار اكثر مرونة وكل هذه الأمور أثبتت مدي ملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة للأوضاع الاقتصادية العربية .

9- أن تواجد إطار قانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية والمتمثل في تطبيق أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر عاملا فعالا في نجاح وملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة العربية بل أن هذا الإطار القانوني يمكن أن يرقي بمنطقة التجارة الحرة إلى مستوي الاتحاد الجمركي إلا أن الأمر يحتاج لتفعيل هذه الاتفاقية بالإضافة إلى ضرورة مواء مة أحكام الاتفاقية مع أحكام اتفاقية الجات والتي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية .

10- تطبيق اتفاقية أنشاء منطقة تجارة حرة عربية سيتيح للدول العربية الاستفادة من الامتيازات التي منحتها اتفاقية الجات للتكتلات الاقتصادية والمتمثلة أساساً في استثنائها من مبدأ عدم التمييز ، كما تتيح زيادة حجم السوق أمام السلع العربية والسلع الغذائية ، وإعادة توزيع واستغلال الموارد العربية وكذلك الموارد الزراعية وفق قوانين الميزة النسبية ، ويرفع من معدلات الأنتاج والجودة ، ويزيد من القدرة التنافسية للزراعة والأسواق العالمية ، وستشجع

القطاع الخاص على الاستثمار لأنها ستساعد على حل مشكلة إيجاد أسواق لتصريف المنتجات .

11- ستتيح اتفاقية إقامة منطقة تجارية عربية كبري تقوية الموقف التفاوضي للدول العربية سواء في إطار الجات أو مع التكتلات الاقتصادية في أوربا وشمال أمريكا وشرق وجنوب أسيا .

12- هناك مؤشرات إيجابية على أن منطقة التجارة الحرة العربية التي تقوم في إطار اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري ، والتي تتضمن الربط بين خلق التجارة وتعزيز الفرص القائمة للتبادل التجاري ، وتهيئة وتوفير البيئة المشجعة على الاستثمار وخاصة في مجال تنمية وتطوير البنية التسويقية وكذلك توافر المعلومات وتحليلها وخاصة في المجال الزراعي. ومن ثم يمكن الاستغلال الأمثل والأفضل للطاقات الأنتاجية والتوجه نحو التخصص والأنتاج الكبير الذي يخدم بدورة تنويع القاعدة الأنتاجية في الدول العربية وتوجيهها نحو التكامل .

ويفيد الواقع التطبيقي إلى وجود اتجاهات مشجعة لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية في تحقيق أهدافها ، ومؤشرات تفيد فعالية التطبيق ويعكس الاهتمام بالمصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري من قِبل الدول العربية ، كما أن منهجية التدرج والمرونة التي روعيت في إعداد البرنامج التنفيذي شجعت كثيرا على نجاح التطبيق وإسراع الدول على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، وإعداد الرزنامة الزراعية القابلة للتطبيق من قِبل الدول العربية ذات الأنتاج الزراعي الكبير . ومن المتوقع أن زيادة فرص وصول السلع والمنتجات الزراعية للأسواق العربية وزيادة قدرتها على المنافسة سوف يؤدي إلى الحد من الواردات من المصادر غير العربية ، ومن ثم تحسن الميزان التجاري العربي عامة والزراعي خاصة مع العالم الخارجي

ويواجه أداء هذه المنطقة الكثير من المعوقات مما يجعل تنفيذها بالصورة الحالية محدود الأثر على التكامل العربي ، فضلا عن طول فترة التنفيذ بما يجعل معدلات الأداء التكاملي عربياً أبطأ من نظيرتها المتحققة في إطار منظمة التجارة العالمية .

4-3 تقييم مدى إلتزام الدول العربية بأحكام ومقررات المنطقة الحرة العربية الكبرى :

1-4-3 الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

حتى انعقاد الدورة السادسة والستون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في سبتمبر 2000 ، كان عدد الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبلغ أربعة عشر دولة وهو نفس الوضع الذي كان في عام 1999 . وهذه الدول هي الأردن ، الامارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب .

وقد صادقت موريتانيا على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كخطوة للانضمام إلى المنطقة ، كما اتخذت السودان بعض الخطوات من أجل استكمال متطلبات تنفيذ الانضمام للمنطقة ، وكذلك الجمهورية اليمنية فهي بصدد استكمال اجراءات الانضمام .

وبهذا الوضع تظل هنالك ثمان دول غير منضمة لمنطقة التجارة الحره منها خمس دول أعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وهي السودان والصومال وفلسطين وموريتانيا ، اليمن ، بالاضافة إلى ثلاث دول ليست من بين الدول أعضاء هذه الاتفاقية وهى الجزائر وجيبوتي وجزر القمر .

وبرغم تكرار مناشدة الأمانه العامة للجامعة لكل من السودان وموريتانيا واليمن لسرعة استكمال الاجراءات اللازمة للانضمام لمنطقة التجاره ، كان آخرها في مارس ويونيو 2000 إلا أن الأمانة لم تتلق أية ردود بشأن هذا الموضوع حتى موعد انعقاد الدورة السادسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبتمبر 2000 .

2-4-3 اجراءات التنفيذ والمتابعة للالتزامات المقررة :

في عام 2000 اصبحت النسبة التراكمية للتخفيض المدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل هى 30٪ . وتقوم بعض الدول مع بداية كل سنة بإصدار تعميم لمنافذها الجمركية بشأن النسبة التراكمية للتخفيض الجمركي مثل الكويت ومصر والمغرب والعراق ، بينما لا تقوم معظم الدول بنفس الأمر .

ووفقاً لما ورد في وثائق الدوره السادسة والستين للمجلس الإقتصادي والإجتماعي حول هذا الموضوع ، فأن الأمانة العامة للجامعة ترى أن الصورة الواقعية عن مدى إلتزام الدول بالتنفيذ العملي لا زالت غير متاحة ، نظراً للنقص الكبير في التزام الدول بتقديم البيانات والمعلومات والقصور في تعاونها مع الأمانة العامة بشكل أكثر وضوحاً وشفافية في هذا الشأن .

وبرغم قيام معظم الدول العربية أعضاء المنطقة بتكليف الجهات المعتمدة لديها كنقاط اتصال لتوفير البيانات والمعلومات عن متابعة وتنفيذ منطقة التجاره الحره . وكذلك أسماء المسؤلين وعناوينهم ، الا أن معظم هذه النقاط لديها تكليفات متعددة ومتشعبة جغرافياً واقليمياً ودولياً وقطاعياً بالدرجة التي تقلل بقدر كبير من قدرتها على أن تكون مجدية ومحققة للمطلوب منها في إطار البيانات والمعلومات والرد على الاستفسارات والقيام بالدراسات وأعمال المتابعة لمنطقة التجارة الحره وما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي.

3-4-3 الاستثناءات :

تمثل الاستثناءات التي طالبت بها وحصلت عليها بعض الدول العربية باباً خلفياً للتقييد والمنع في وجه المبادلات التجارية بين الدول العربية . وقد استنفذ موضوع الاستثناءات جانباً هاماً وكبيراً من جهود وعمل لجان منطقة التجارة الحرة العربية ، وفي إطار هذه الاستثناءات حصلت ست دول عربية (الأردن – تونس – سوريا – لبنان – مصر – المغرب) على استثناءات لعدد من سلعها من التخفيض التدريجي السنوي بالنسبة المقررة (10٪) على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل . ومن المفترض أن تكون هذه الاستثناءات محدودة ومؤقتة وتنتهي بزوال مبرراتها وأسبابها . وقد طالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول المستفيدة بالاستثناءات بتقديم تقرير سنوي عن ظروفها وأوضاعها الاقتصادية المبرره للاستثناءات وفيما إذا كانت هذه الظروف لا زالت قائمة لتبرير الاستمرار في تطبيق الاستثناءات أو توقفه ، إلا أن الأمانة العامة لم تتلق أى تقارير بهذا الشأن .

4-4-3 الرزنامة الزراعية :

على نحو أو آخر تعتبر الرزنامة الزراعية امتداداً لموضوع الاستثناءات ، وقد كانت قضية الرزنامة الزراعية من الأمور التي شغلت حيزاً كبيراً من جهود وعمل اللجان الفنية ، وبرغم المعايير والمحددات التي تم وضعها للتقليل من الآثار السلبية للرزنامة على انسياب وتبادل السلع والمنتجات الزراعية بين الدول العربية ، إلا أن بعض الدول بالغت في استخدام هذا الشكل من أشكال الاستثناء الزمني أو الموسمي ، وربما دفع ذلك الدول الأخرى لنفس الشيء من باب المعاملة بالمثل .

وقد حددت قواعد الرزنامة ألا يتجاوز عدد السلع للدوله الواحده 10 سلع زراعية وبمجموع 45 شهراً لكل دولة لمجموع سلعها الداخلة في الرزنامة الخاصة بها ، على أن يكون الحد الأقصى لفترات ذروة الأنتاج للسلعه الواحدة سبعة شهور في السنة وألا يتضمن ذلك الخضر الورقية أو المنتجات الزراعية المصنعة أو المحولة (غير الطازجة) .

ومن الملاحظ أن عشرة دول استخدمت حق الاستثناء المتمثل في الرزنامة الزراعية، وبمتوسط ثمان سلع لكل دوله (الحد الأقصى عشر سلع) وأيضاً بمتوسط 38 شهر لكل دوله (الحد الأقصى 45 شهر) أي أن معظم الدول سعت إلى بلوغ الحد الأقصى الممكن للاستثناء في إطار قواعد ومحددات الرزنامة . وبلغ عدد السلع الداخله في الرزنامه من قِبل الدول المختلفة نحو 30 سلعة

وبالرغم من الجهود التي بذلت لتقييد تطبيق الرزنامة الزراعية ، فإن التوسع في استخدامها لا يزال قائماً حيث تتقدم الدول الأخرى – التي لم تقدم الرزنامة الخاصة بها– للإستفادة بالاستثناءات التي تتيحها هذه الرزنامة . ومن المفترض أن تقوم الدول بالعمل على إعادة تأهيل قطاعاتها الزراعية وأوضاعها الانتاجية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية لتبلغ المرحلة التي ينتهي فيها العمل بموجب الرزنامة أو الحاجة إليها ، غير أنه لم ترد إلى الأمانة العامة المعلومات أو التقارير التي تفيد بذلك الأمر الذي يخشى معه أن تصبح الرزنامة استثناءاً لا يمكن التنازل أو الاستغناء عنه ، ومن ثم تصيب تحرير التجارة الزراعية العربية البينية في مقتل .

5-4-3 قواعد المنشأ :

كان غياب قواعد المنشأ أحد عوامل عدم الالتزام بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية . ولذلك فقد حدد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحره أن يتم العمل بقواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد تم تشكيل لجنة فنية خاصة وهي لجنة قواعد المنشأ لهذا الغرض ، وقامت كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، باعداد مشروع لقواعد المنشأ التفصيلية ، يجري تعميمه على الدول العربية أعضاء المنطقة لدراسته ومناقشته ورفع التوصيات بشأنه في صيغته النهائية على المجلس الإقتصادي والإجتماعي في اجتماع قادم .

وبرغم مرور نحو ثلاث سنوات منذ بدء سريان البرنامج التنفيذي فإن قواعد المنشأ لا تزال في مرحلة الإعداد ، على الرغم من كونها تمثل أساساً ومنطلقاً لقيام المبادلات الحره في إطار منطقة التجارة العربية ، واستفادة السلع والمنتجات ذات المنشأ العربي بالإعفاءات والامتيازات التي تتيحها المنطقة دون الخوف من تسلل أو انسياب سلع أجنبية إلى الأسواق العربية تحت مظلة هذه المنطقة .

ويعتبر الاسراع بالانتهاء من قواعد المنشأ العربية التفصيلية مطلباً هاماً وضرورة أساسية لتفعيل التجاره العربية البينية ، وأن يتم في هذا الإطار أيضاً وضع نظم تتسم بالشفافية والإتساق في مجال إصدار واعتماد أو تصديق شهادات المنشأ في مختلف الدول دون عوائق لتطبيق قواعد المنشأ .

6-4-3 القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل :

تمثل القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية أهم العوائق أمام تنفيذ منطقة التجاره الحره العربية ، بل ربما يمكن القول أن كافة الجوانب الايجابية في البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة يمكن أن تنهار أو تتلاشى أمام مثل تلك القيود ، سواء منها القيود الكمية أو النقدية أو الادارية وغيرها من القيود التي يصعب حصرها التي تفرض على الاستيراد ، وكذلك الأنواع المختلفة للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية مثل الرسوم القنصلية والطوابع على شهادات المنشأ أو غير ذلك .

وفي واقع الأمر فأن عدداً من الدول العربية لا يزال يلجأ إلى استخدام القيود غير الجمركية لأسباب حمائية غير مباشرة ، ولفرض رسوم وضرائب ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية لزيادة الايرادات الماليه . ونظراً للأثر السلبي البالغ لهذه الأمور في تقييد حرية التجارة داخل منطقة التجاره الحرة العربية فأن الأمر يستوجب الاسراع بإلغاء كافة القيود غير الجمركية المفروضه على تبادل السلع العربية ، ووضع آلية محددة وواضحة وفعاله لتصفيتها ، وكذلك العمل على إزالة كافة أنواع الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل من خلال دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسرى عليها الخفض التدريجي المقرر في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجاره الحره العربية .

وفي هذا الاطار اتبعت لجنة المفاوضات التجارية ، ولجنة التنفيذ والمتابعة الأسلوب الدولي في معالجة مسألة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مع مراعاة المرونه في عملية دمجها في هياكل التعريفة الجمركية ، وطلبت من الدول تقديم جداول إضافية تحت اسم الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدمجها مع هيكل التعريفة الجمركية واخضاعها للتخفيض المتدرج ، غير أن ذلك لم يتحقق في معظم الأحوال .

5-3 محددات ومشاكل تطور الأداء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في واقع الأمر تتعدد المشاكل والمعوقات التي لا تزال تعترض الأداء الفاعل للتحرير التدريجي للمبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ودون التشاؤم بشأن مستقبل هذه المنطقة ، إلا أن واقع الحال يدل على أن ما تعمل المنطقة على فتحه من نوافذ لتحرير التجارة البينية العربية يقابله أبواب خلفية واسعة لا تزال مفتوحة على مصراعيها ، أو يجري فتحها لتقييد وإعاقة انسياب السلع والمبادلات التجارية العربية . ودون الخوض في التفاصيل يمكن عرض أهم هذه القيود والعوائق فيما يلي :

- المغالاة في استخدام البنود المثبطة لتحرير التجاره في إطار البرنامج التنفيذي، وبصفة خاصة البنود المتعلقة بالاستثناءات وبالرزنامة الزراعية .
- عدم الحسم المسبق لبعض القواعد والأسس المبدئية التي تعتبر ضرورية لسريان تحرير التجاره ، وبطء العمل بشأنها في إطار ما يجري من مفاوضات حولها ، ومن ذلك ما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية ، والقيود غير الجمركية والضرائب

والرسوم ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ، ونظم وآليات فض المنازعات وتسويتها ، ومعاملة منتجات المناطق الحره .

- إعادة التقييم الجمركي للسلع المستورده من الدول العربية الأعضاء ، على الرغم من الأخذ بقيمة الفواتير للسلع المستورده من دول أخرى غير عربية مما ينجم عنه تمييزاً ضد السلع العربية بدلاً من إكسابها المزايا المقررة في إطار منطقة التجاره الحره .

- التعسف في الإجراءات الحدودية وتعقيداتها وطول زمنها ، مع عدم إخضاع هذه الأمور للدراسة والمناقشة والعلاج في إطار اللجان الخاصة بمنطقة التجارة الحره العربية لوضع ضوابط وأسس واضحة وملزمه لتبسيط هذه الاجراءات وحصرها فيما هو ضروري ولازم دون أن تصبح عائقاً في وجه تحرير التجاره البينية وانسيابها ، على أن يكون ذلك وفق معايير موحده للمعامله عند المنافذ العربية ، وضمانات الشفافية والإلتزام في تطبيقها .

- ضعف دور المؤسسات والمنظمات العربية المتخصصة والقطاع الخاص في دعم وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشاركة الإيجابية في مناقشة ودراسة القضايا والتوجهات وطرح المعالجات والحلول .

- النقص الحاد في الشفافية وقصور وشح البيانات والمعلومات ، سواء في ذلك ما يتطلبه عمل مختلف اللجان المتخصصة في إطار الأمانه العامه للجامعة العربية وبخاصة لجنة التنفيذ والمتابعة ، أو ما يتطلبه ممارسة العمل والنشاط التجاري بين الدول العربية الأعضاء وبعضها البعض سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات أو القطاع الخاص .

وبرغم حدة هذه المشاكل والمعوقات وخطورتها المحتملة على مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فإن ذلك لا يقلل بأي حال من أهمية هذه المنطقة فيما تمثلة كنقطة تحول هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، انتقالاً من مرحلة سابقة حفلت بالعديد من صيغ وطروحات التكامل التنظيرية أو التي تفرضها المواقف أو العواطف دون إرادة

حقيقية ، إلى مرحلة جديدة تميزها الممارسة الواقعية والتطبيق العملي ، وبذلك تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموذجاً جديداً في مسيرة العمل العربي المشترك قد يتطلب الكثير من التطوير والتفعيل والإسراع ، إلا أنه يتطلب بدرجة أكبر التمسك به والحفاظ عليه كبداية طريق ونقطة انطلاق عملية نحو الأهداف الأكثر طموحاً من مستويات التكامل الإقتصادي العربي ، والحرص عليه من الفشل والانهيار حتى لا ينضم إلى قائمة الاخفاقات التكاملية العربية السابقة .

6-3 معوقات تفعيل ونجاح تجارب التكامل العربي :

تتعدد المعوقات والتحديات أمام الاستجابة الصحيحة لمتطلبات الاقتصاد العربي نحو التكامل وتلبية احتياجات المواطن العربي في الرقي والتقدم الاقتصادي ، ومن ثم فان هذه المعوقات والتحديات تمثل أيضا معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني في إطار مختلف أشكال وصيغ التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، وتتنوع هذه المعوقات بين معوقات سياسية واقتصادية وفنية وتسويقية ومؤسسية وغيرها ، وبالرغم من حاجة الشعوب العربية في مجموعها للتكامل الاقتصادي العربي فان مثل هذه المعوقات تقف حجر عثرة أمام خطوات التكامل الاقتصادي العربي الحقيقية ومن ابرز تلك المعوقات .

1-6-3 المعوقات السياسية :

من أهم المعوقات لإقامة وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي هو ضعف الإرادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادي قومي متكامل . وبدون توافر العزم السياسي الجماعي يصعب إقامة أي شكل فعال من أشكال التكامل ، كما أن التقلبات في العلاقات السياسية العربية تنعكس سلبياتها على أي مشروع تكاملي عربي ، وربما يسود اعتقاد خاطئ لدي بعض صانعي السياسات ومتخذي القرارات في الدول العربية بوجود تعارض بين المصالح القطرية والمصلحة القومية . هذا بالإضافة إلى أن إنعدام اشتراك الشعوب في تكوين رأي عام يدعم الاراده والتوجه نحو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

ويعتبر تزايد درجة ارتباط بعض الأقطار العربية بالدول الغربية ، وتعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتوجه اقتصاديات هذه البلدان العربية نحو الخارج ، من أهم المعوقات لإقامة شكل أو آخر من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، حيث أن التبعية السياسية العربية للأنظمة والاحتكارات الأجنبية وهي التي لا تريد تقليص نفوذها وقوتها ولا تري من مصلحتها قيام تكامل اقتصادي عربي يؤدي إلى الاعتماد على الذات بدلا من اعتمادها عليها .

بالإضافة إلى التبعية السياسية ، هناك النزعة القطرية في بعض البلدان العربية والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية كمبرر لوهن الإرادة السياسية في اتجاه التكامل الاقتصادي . وقد تعمقت هذه النزعة القطرية بشكل حاد خلال الحقبة النفطية وازدادت عمقا بعد حرب الخليج ، ويعتبر غياب المشاركة الشعبية من المعوقات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي . هذا بالإضافة إلي انعدام دورها في صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوي المحلى أو القومي .

ويعتبر من المعوقات السياسية أمام نجاح التكامل الاقتصادي العربي مدي قدرة الدول العربية على تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي بقرار الحصار على بعض الدول العربية لأسباب سياسية ، وأن نجاح المشروع الجديد يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربي والمصلحة الاقتصادية أولا ، وهذا يتطلب تحييد العمل الاقتصادي والبعد به عن الخلافات السياسية بين الدول العربية .

وليس أمام العرب من خيار في مواجهة التحديات إلا باستعادة التضامن وتحقيق المصلحة العربية ، وإقامة السوق العربية المشتركة حيث يعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية هي حجر الأساس وبداية التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي ، حيث يلعب التوافق العربي السياسي والاقتصادي دورا هاما في المحافظة على دعم التكامل وترسيخه واستقراره .

ويعتبر من الضروري لنجاح أي من أشكال التكامل الاقتصادي العربي التزام الدول العربية في صورة معاهدة أو غيرها بعدم اللجوء إلى سلاح إغلاق الحدود في حالة نشوب أي نزاع سياسي فيما بينها بما يعوق تدفق المبادلات التجارية والاقتصادية البينية العربية، وألا يكون راس المال والعمالة العربيان موضوعات لطائلة العقوبات عند احتدام النزاع .

كما توجد مخاوف مشروعة قد تنتاب دولة عربية أو أخري من الآثار الجانبية لتحرير التجارة ، فهناك مخاوف تخص نظام التعويضات في وقت تمثل الرسوم الجمركية نسبه لا يستهان بها في هيكل الموارد السيادية لبعض الدول العربية . ويمكن أنشاء صندوق للتعويضات تخصص له جزء من المساعدات العربية .

3-6-2 المعوقات الاقتصادية والمعوقات الأخرى المرتبطة بها :

أن فرص التعاون والتكامل بين الدول العربية اكبر من مجالات التنافس بينها ، كما أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد النواة الرئيسية للتعاون الاقتصادي العربي وخاصة أن الدول العربية تمثل قوى اقتصادية كبري ، حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية نحو 620 مليار دولار ، ويبلغ عدد السكان في المنطقة نحو 270 مليون نسمة ويقوم العالم العربي بأنتاج 60 %من البترول العالمي . ولنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب معرفة المعوقات الاقتصادية التي تواجهها والتي يجب علينا حلها لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة العربية . ويمكن أن نوجز هذه المعوقات فيما يلي :

1- ضعف القدرة التصديرية لمعظم الدول العربية ، والتشابه السلعي في مكونات تجارتها ، وتقارب جهودها التنموية تعتبر عاملا محددا لزيادة التجارة البينية العربية، وحتى في حالات وجود مناخ جيد للتصدير لدى بعض الدول العربية ، فان جزءاً كبيراً منه يتجه لخارج الوطن العربي ، كما أن الدول العربية المستوردة تتجه لاستيفاء احتياجاتها من خارج المنطقة .

2- أدى اختلاف هياكل التكلفة إلى أن تعمل بعض الدول العربية على حماية صناعاتها ذات التكلفة المرتفعة والالتجاء للقيود الإدارية لحمايتها ، ومن العوامل التي تساهم في اختلاف هياكل التكلفة من دولة عربية لأخرى هو اختلاف الرسوم الجمركية على استيراد الموارد الأولية والوسيطة من العالم الخارجي ، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات والأعباء العمالية والضرائب المحلية الأمر الذي قاد بعض الدول العربية إلى تبني إجراءات الحماية بالرغم من مخالفة ذلك للقرارات المنفذة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3- تلجاء بعض الدول العربية إلي تخطيط الاستيراد من الخارج ووضع ميزانية نقدية تحدد فيها المواد المستوردة وقيمتها بالنقد الحر ، وذلك حسب الأولويات التي تضعها الدولة في حدود المتاح من النقد الأجنبي ، وقد ينتج عن هذا منع استيراد بعض المواد التي تصدرها دول أعضاء أخري بسبب عدم إدراجها في الميزانية النقدية للدولة العضو المستوردة .

4- ضعف أو انعدام التدابير التي يمكن اتخاذها تجاه الدول الأطراف التي تتباطأ في تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية أو مخالفتها .

5- تتزايد درجة ارتباط الأقطار العربية بالبلدان الغربية وتعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتوجه اقتصاديات البلدان العربية نحو الخارج .

6- مازال التبادل التجاري البيني بين دول منطقة التجارة الحرة العربية يواجه قضية القيود غير الجمركية وتشمل (الإجازات ، الحصص ، الرقابة على الصرف) .

7- عدم اكتمال معالجة ظروف الدول الأقل نموا من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتامين وارداتها ، كما انه لم يتقرر لهذه الدول الترخيص باتخاذ إجراءات خاصة بها تتواءم مع تطلعاتها واهتماماتها التي تتباين من دولة لأخرى.

8- عدم الدقة وانخفاض درجة المرونة في تحديد نسبة المكونات العربية في السلع المصنعة عربيا ، وهو الأمر الذي قد لا يتفق مع أوضاع جميع السلع في مختلف الأقطار العربية من حيث تفاوت الإعفاء الجمركي لمستلزمات أنتاجها ودرجة التقدم الصناعي من جهة أخرى .

9- ضعف التنسيق بين سياسات الأنتاج وسياسات التبادل التجاري لمعظم دول منطقة التجارة الحرة العربية بالرغم من التكامل العضوي بينهم .

10- عدم النظر بدرجة كافية إلى ضرورة تشابك القدرات الأنتاجية العربية والتحامها عضويا وتكاملها راسيا . كأن توجد مؤسسات أنتاج في أقطار مختلفة وتفي كل منها بمرحلة من مراحل الأنتاج ، أو تكاملها أفقيا بان توجد مؤسسات أنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة ، كما يوجد ما يسمي بعشوائية المشاريع التي لا تنطلق غالبا من تصور عام ومنظم يلائم واقع الاقتصاديات العربية وتهدف إلى تسريع التنمية ، أي غياب الرؤية القومية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك .

11- منح الاهتمام الأكبر لتيسير التبادل التجاري بين الأقطار العربية ، وعدم منح مشاريع الأنتاج وتنويع الاقتصاديات العربية ، ورفع القدرة الأنتاجية لعناصر الأنتاج نفس الأهمية.

12- تواجه الاقتصاديات العربية حاليا تحديات إقليمية ودولية لعل أهمها العولمة وليس أمام الدول العربية من سبل لمواجهة هذا الوضع سوي التكتل اقتصادي كسلاح وحيد للتعامل مع هذه المتغيرات الدولية والإقليمية وخاصة اتفاقية الجات ، ويجب أن لا يتوقف اهتمام العرب في ظل أنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية فقط . ولكن يجب الاهتمام بتجارة الخدمات أيضا حتى يمكن الاستفادة من مزايا اتفاقية الجات والوقاية من سلبياتها ، ومن معوقات النجاح أيضا أمام منطقة التجارة الحرة العربية تخلف البنى التحتية الأساسية لتسهيل نقل البضائع والخدمات للدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

13- قد يكون للتكامل التبعي التلقائي للدول العربية من خلال آليات السوق مع الاقتصاديات المتقدمة ، وكذلك اتفاقيات الشراكة العربية الأوربية دور في أضعاف التكامل الاقتصادي العربي من خلال اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ولذلك يجب العمل على مواجهة سلبيات هذا التكامل مع الدول المتقدمة والصناعية .

14- اهمال العمل العربي للتجارب العربية السابقة وعدم البناء عليها والبدء من نقطة جديدة .مما يضعف فاعلية العمل العربي الاقتصادي المشترك ، ولعل تجربة العمل العربي من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خير مثال لذلك.

15- من المعوقات الاقتصادية أمام تنمية التبادل التجاري العربي البيني هو محاولة كل دولة عربية الاستقلال نسبيا بقاعدة أنتاجية للمكونات الوسيطة حتى توفر النسبة المطلوبة لقاعدة المنشأ لمنتجاتها (حد ادني 40٪) ، وقد يكون التفكير في تطوير قاعدة المنشأ وفقا لمعيار المكون العربي المشترك ضرورة وأهمية في تنمية التجارة العربية البينية ، حيث يمكن مثلا تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50 %في حال مشاركة دولتين عربيتين في أنتاجها ، وترتفع النسبة إلى حوالي 75 %مثلا إذا ما ازداد عدد شركاء الأنتاج إلى ثلاث دول عربية أو اكثر ، وقد يؤدي هذا الاقتراح إلي تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقا للقدرة التنافسية لكل دولة عربية على حده ، وبما يساعد على تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل ، وفى ضوء خريطة جديدة لتقسيم الأنتاج والعمل العربي وفقا للمزايا النسبية للدول العربية.

16- مازال هناك تردد لدي المؤسسات المالية العربية والمصارف المتخصصة في تشجيع تمويل التجارة العربية البينية ، ولا يوجد تنسيق كامل بين المصارف العربية لتطوير خصائصها وتعزيز قدراتها ، كما أن هناك احتياج إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية ، وتسهيل

سبل انتقالها واستثمارها وتوفير الضمانات اللازمة ، وهناك احتياج حقيقي لإقامة أسواق مالية عربية متطورة تهدف إلى حشد الموارد وتعبئة الطاقات وتوجيهها نحو المشاريع الأنتاجية إلى تحقق التكامل العربي المنشود وفقا لأوضاع وظروف كل دولة .

17- من المعوقات الاقتصادية عدم اهتمام الدول العربية بتنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار ، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية ، وعدم تشجيع أنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها .

18- عدم الاهتمام الكافي حتى الآن في مجالات النقل والتسويق وحرية نقل البضائع وتسهيل الإجراءات والاتصالات وتبادل المعلومات بين الدول العربية .

19- هناك احتياج حقيقي إلى وجود صندوق تمويلي عربي كبير نسبيا أو اندماج الصناديق العربية المالية في صندوق واحد ، وهو أمر إيجابي ومطلوب لإمكانية تمويل الاستثمارات العربية المشتركة والكبيرة نسبيا مثل مشروعات تعمير الصحراء زراعيا وحضريا ، ومشروعات استغلال المياه ومشروعات البنية الأساسية ومشروعات التجارة البينية العربية ، وجميعها مشروعات تحقق التكامل الاقتصادي العربي ، وأن هذا الاتجاه التجميعي لمصادر التمويل سيضيف إليها الكثير من القدرات وتنويع المجالات الاستثمارية ، وتعتبر خطوة إيجابية نحو تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والخاص بقيام منطقة التجارة الحرة العربية بهدف قيام تكتل اقتصادي عربي ، وزيادة فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك بغية تحقيق حلم السوق العربية المشتركة .

3-6-3 معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني :

بالرغم من أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاول التغلب على علاج اوجه القصور ومعوقات التجارة البينية الزراعية ، وقد اتضح ذلك من خلال الاستعراض السابق لواقع وتطورات وأهداف إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إلا انه مازال يوجد العديد من العراقيل والعقبات التي تحد من انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية ويحد من إمكانيات تنمية التجارة الزراعية العربية نوجزها فيما يلي :

1- بالرغم من التباين الكبير في الموارد الزراعية العربية فان التباين في الأنتاج الزراعي محدود جدا ، حيث أن بعض الدول العربية لا تؤهلها مواردها بمقاييس الميزة النسبية من أنتاج سلع معينة ، وعلى الرغم من ذلك تنتج هذه السلع بدلا من استيرادها من دول عربية أخري ، وتلجاء لحماية أنتاجها هذا بكافة إجراءات الحماية الممكنة وتلجاء لكافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية ، بالإضافة للقيود التي تقترحها من خلال الرزنامة الزراعية من إطالة وتعدد مواسم الإعفاء من التخفيضات الجمركية المتدرجة التي اقرها البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

2- كما أن ضعف قاعدة الأنتاج وضيق السوق وأحادية التركيب القطاعي لهياكل الأنتاج وتجانسها في البلاد العربية تعتبر من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف التجارة العربية البينية ، ويعتبر التماثل في القاعدة الأنتاجية وضعفها سببا لسياسات التنمية المتبعة في بعض البلدان العربية بعيدا عن التنسيق والتكامل العربي.

3- من أهم معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني هو تخلف الهياكل التسويقية لمعظم البلدان العربية حيث أن برامج التنمية في معظم الدول العربية لم تهتم بتحديث وتطوير المؤسسات التسويقية ، وباستثناء المغرب فان أنظمة التسويق وهياكلها المتخلفة في مختلف الدول العربية تعد أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية وعجز المنتجات الزراعية العربية عن المنافسة في الأسواق الدولية وكذلك في الأسواق العربية .ويمكن تفسير تخلف الهياكل التسويقية العربية وبدائيتها من خلال بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملاءمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة وكفاءة التعبئة وطرق الحفظ والتبريد ، ونقص وعدم كفاءة التوكيلات المحلية وقصور علاقاتها بالتوكيلات العالمية وضعف تدفق وتوافر المعلومات التسويقية ، وبدائية وضعف أساليب

الدعاية والإعلان وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر في تسويق المنتجات الزراعية .كما أن تخلف وتدني وانخفاض مستوى كفاءة طرق وأساليب النقل البري وارتفاع تكاليف الشحن الجوي يعتبر من أهم القيود المحددة لتنشيط التبادل التجاري الزراعي البيني العربي .

4- تتعرض عمليات التجارة الخارجية سواء تصديراً أو استيراداً للعديد من الإجراءات الحكومية المطولة والمعقدة ، حيث يرغم الروتين كلاً من المصدرين والمستوردين العرب إلى بذل جهود كبير وزمن طويل نظرا للبيروقراطية الحكومية وما يتبعها من تخلف إداري في طبيعة ونوعية الإجراءات اللازم اتباعها ، ويترتب علي هذا عزوف رجال الأعمال عن ممارسة التجارة الخارجية ، وان كانت الدول العربية تتفاوت فيما بينها بخصوص تعقيد هذه الإجراءات حيث يتوقف ذلك على مدي تقدم أو تخلف الجهاز الإداري الحكومي ومدي فاعلية الأجهزة المسئولة عن التبادل التجاري ، ويعتبر التخلف في الهياكل الإدارية العربية من أهم معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني ويحتاج هذا إلي البحث عن أساليب معالجة هذا المعوق من خلال الإطار التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

5- تفتقر كثيراً من الأقطار العربية الغنية بمواردها الزراعية إلى البنية التحتية الأساسية وعدم حصولها على تكنولوجيا زراعية ملائمة وقصور الخدمات الفنية، وبالرغم من أن معظم هذه الدول العربية قد قامت بإصلاحات اقتصادية وهيكلية تحريرية ويدعمها في معظم الحالات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير ، وبالرغم من أن الأهداف العامة لهذه التوجهات تدعو لدعم اقتصاديات الدول العربية وإطلاق طاقاتها الأنتاجية ، إلا أن محتواها المنهجي وسياساتها ونتائج تطبيقاتها توحي بأنها لن تخدم التكامل العربي كثيرا ، حيث أنها ستؤدى إلى زيادة التماثل والتجانس في الناتج العربي عامة والناتج الزراعي خاصة ، ومن ثم تكرس نمط التجارة البينية الحالي وتحد من قدراته التوسعية المستقبلية .

6- من أهم معوقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية هو اتجاه بعض الدول العربية بتحويل بعض سلعها التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلي خارج المنطقة العربية حتى لو كانت الأسواق العربية بحاجة إلى هذه السلعة وقادرة على استيعابها وقد يكون ذلك من اجل :

أ- الحصول على العملات الحرة لافتقار بعض الدول العربية ذات الأسواق إلي العملات لتسديد قيمة السلع المستوردة .

ب- المحافظة على الأسواق العالمية لبعض السلع التصديرية خارج المنطقة العربية لتثبيت استمرارية هذه السلع بالأسواق العالمية .

ج- تنفيذ صفقات ثنائية معقودة مع الدول الأجنبية .

د- لتسديد قروض خارجية حيث تضطر بعض الدول العربية بناء على اتفاق مع الدول الأجنبية المقرضة إلى تسديد قروضها منها بمنتجات وطنية تصدرها إليها .

7- يوجد في العديد من الدول العربية ومازال كثير من التعقيدات المفروضة على الحدود وأمور التخليص والترانزيت ويعتبر هذا العامل من معوقات نمو التجارة الزراعية العربية البينية .

8- لازالت الدول العربية تعاني من الفواقد الكبيرة في عمليات ما بعد الحصاد والتي تمثل نحو 37 %من الأنتاج .وذلك لتخلف أساليب الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين ومعاملاته والتبريد المزرعي ، وكذلك ضعف الاهتمام بإجراء البحوث والإرشاد التسويقي وخاصة ما يتعلق منه بالجانب التصديري ، ويعتبر هذا المتغير من محددات تنمية التجارة العربية البينية بل والتجارة العربية مع العالم الخارجي .

9- تعاني معظم الاقتصاديات العربية من عدم الالتزام الكامل بالتشريعات والإجراءات الصحية والبيئية والمتعلقة بمتبقيات المبيدات وبقايا الأسمدة .

وتخلف تعليمات الرقابة على المواصفات، وعدم القدرة على التعامل بكفاءة من متطلبات التصدير الجديدة والمتجددة .

10- قامت بعض الدول العربية بفرض قيود غير جمركية مخالفة بذلك أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ومن هذه القيود ، اعتماد رزنامة زراعية محلية أو إضافة منتجات السلع الزراعية إلى السلع الزراعية الواردة في الرزنامة ، فرض رسوم وضرائب محلية وفقا لتبريرات محلية أو فرض استثناءات لم يتم إقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك قامت بعض الدول العربية بفرض رخص الاستيراد وما يماثلها، وإلى غير ذلك ، ويعتبر ذلك من أهم معوقات تنمية التجارة البينية الزراعية بين الدول العربية .

11- من الملاحظ أن مواسم الاستثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة ، باعتبار أن مواسم الأنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية ، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المتضمنة في الرزنامة ، وخاصة إذا كان الأنتاج المحلى يفوق الاستهلاك ، ومن ثم توجد إمكانيات تصديرية مع توافر مقومات التصدير من نقل وتسهيلات تسويقية أخرى ، أما بالنسبة للدول العربية الأخرى غير المتضمنة فإن فرص وإمكانيات التجارة البينية في هذه المحاصيل قائمة بصورة واضحة ، أي أن الرزنامة الزراعية وخاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفاكهة عملت كثيرا على الحد من الآثار الموجبة للتصدير وحدّت كثيرا من توجيه الأنتاج وفقا للمزايا النسبية ، ومن ثم فان لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة البينية وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية لمجموعة كبيرة من الدول العربية الزراعية .

الباب الرابع

إمكانيات ومتطلبات تفعيل السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة

الباب الرابع

امكانيات ومتطلبات تفعيل السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة

4-1 تمهيد :

كان قرار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة قراراً هاماً وطموحاً في حينه ، ويتسق مع الشعور القومى والتطلعات والآمال العربية السائدة في تلك الفترة ، غير أنه بعد ما يقرب من ستة وثلاثين عاماً لم يكن لهذه السوق على أرض الواقع سوى نصيب متواضع من الدخول في العضوية من جانب الدول العربية ، ونصيب أكثر تواضعاً من التنفيذ العملي والفعالية والأداء على أرض الواقع .

وخلال هذه الفترة منذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، جرت العديد من التطورات والمتغيرات والمستجدات عربياً وإقليمياً ودولياً ، في مختلف المجالات وبخاصة على صعيد التطورات التكنولوجية والإقتصادية والسياسية . وخلال تلك الفترة . وبحكم تلك التطورات والمستجدات ، فقد أصبحت حاجة الدول العربية جميعاً إلى التكامل والتضامن أكثر ضرورة وإلحاحاً من أى وقت مضى ، وربما أصبحت الساحة العربية أيضاً مهيأة لذلك أكثر من أى وقت مضى بما يجري على تلك الساحة من إصلاحات وتعديلات ومواءمات مع المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية ، وبما ينمو ويتزايد من أشكال التعاون الثنائي أو التعاون الإقليمي بين الدول العربية ، وما تم مؤخراً من بدء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام 1998 .

في واقع الأمر فأن التطورات المتسارعة والتحولات الحادة في الظروف والأوضاع العالمية والإقليمية والعربية ، قد أوجدت أمام الدول العربية من المعطيات والحسابات ما يختلف كل الإختلاف عما كان عليه الحال في فترة الستينات عندما تم اتخاذ قرار أنشاء السوق العربية المشتركة ، وأصبحت هذه المعطيات وتلك الحسابات تفرض تحديات أمام

كل من تلك الدول دونما إستثناء ، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا التنمية والأمن الغذائى ، وإنما كذلك فيما يتعلق بقضايا الإستقلال والأمن الإستراتيجي والمكانة الدولية .

فعلى الصعيد العربي الداخلي تتمثل أهم المعطيات والحسابات الجديدة في الاختلالات المتزايدة بين الموارد الآخذة في النضوب والسكان المتزايدين بمعدلات هى الأعلى عالمياً . وعلى الصعيد الاقليمي تحول الصراع في المنطقة من المواجهة العسكرية الى المواجهة التي تقوم على الصراع والتفوق الحضاري تقنياً واقتصادياً وثقافياً . وعلى الصعيد الدولي تفرض العولمة بكافة عناصرها وأبعادها معادلة جديدة بالغة التعقيد في حسابات التوازنات والعلاقات الدولية في عصر يتسارع فيه إيقاع الليبرالية الاقتصادية والتجارية والتطورات الفنية والمعلوماتية الفائقة ، والتكتلات الإقتصادية الضخمة . وسطوة الشركات متعددة الجنسية ، وتنامي تأثيرات المنظمات والمؤسسات الدولية في تسيير شؤون الإقتصاد والتجارة والبيئة وغيرها .

في إطار هذه المعطيات والمستجدات ، أصبح تطوير جهود مستويات التكامل العربي إلى مرحلة السوق العربية المشتركة شرطاً أساسياً لإنطلاق مشروع النهضة العربية والسعي الجاد في تحقيق طموحات التنمية الإقتصادية والزراعية ، والأمن الإستراتيجي والأمن الغذائى . وإزاء ذلك فإن الأمر يتطلب بالضرورة وبحكم مختلف التطورات والمستجدات قراءة جديدة لإتفاقية السوق العربية المشتركة ، وصياغة جديدة لما يقتضي الأمر تعديله أو إعادة صياغتة ، فضلاً عن إعادة النظر في أحكام السوق ومبادئها ، وإطارها التنظيمي وهياكلها وآلياتها . وذلك في إطار رؤية جديدة ودراسة مستفيضة لمتطلبات تعزيز إقامة تلك السوق في ظل ما جرى ويجري من المتغيرات والمستجدات والتطورات عربياً وإقليمياً وعالمياً ، وانطلاقاً من الصيغة العملية القائمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالإستفادة من تجربتها ، وتعزيز مواطن نجاحها وايجابياتها ومواجهة مشاكلها وسلبياتها .

2-4 أهمية ومبررات التطور التكاملي العربي إلى مرحلة السوق المشتركة:

لقد ظل التكامل الإقتصادي العربي يمثل طموحاً وهدفاً تسعى إلى تحقيقه كافة الشعوب العربية من منطلق الإدراك العميق للروابط التاريخية والجغرافية والثقافية واللغوية،

فضلاً عن القيم والمعتقدات والتقاليد التي تجمع بين هذه الشعوب وتميزها كل التميز عما سواها من الأمم .

وأما على صعيد الأنظمة والحكومات فقد كانت الاعتبارات العملية والموضوعية هي الأكثر أهمية وأثراً في توجهات تلك الأنظمة والحكومات نحو التعاون أو التكامل في أى من صيغه وطروحاته المتعددة . ولعل استقراء ومراجعة الجهود والمحاولات التكاملية العربية عبر النصف قرن الأخير ، وما أسفرت عنه من نتائج على أرض الواقع يكشف الهوة الواسعة فيما بين المحصلة البالغة التواضع لتلك النتائج ، وبين العوامل والأسباب التي تفرض وتؤكد على أهمية التكامل والوحدة العربية ، سواء في ذلك العوامل الإقتصادية أو السياسية أو الإستراتيجية ، وسواء منها ما يدور على الساحات القطرية العربية أو على الساحة الإقليمية أو على الساحة الدولية .

وبرغم كل الأحداث والتطورات ظل الأداء التكاملي العربي هزيلاً وفارغاً من المضمون العملي إلى أن قامت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي مثلت في واقع الأمر نقلة نوعية في طبيعة العمل العربي المشترك وأسلوبه ومنهجه ، بغض النظر عن عمق هذا العمل ومستواه . وربما كانت هذه النقلة النوعية ، إضافة إلى التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية هى ما دفعت بعض الدول العربية ، وكذلك قادة الفكر والرأى والسياسة في الوطن العربي ، إلى القناعة التامة والدعوة الملحه لأهمية الاسراع بالعمل علي تطوير صيغة العمل التكاملي العربي والارتقاء به من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة السوق المشتركة ، وليس ذلك استنهاضاً وإقامة للسوق العربية المشتركة التي ولدت عاجزة في عام 1964 ، وإنما تفاعلاً موضوعياً واستجابة واعية لما طرأ من التطورات والمستجدات منذ ذلك الحين فأصبح عالم اليوم يختلف كل الاختلاف عما كان عليه في منتصف الستينات ، كما طرأت على المنطقة العربية أحداث جسام وتغيرات بالغة الشأن والأثر ، ولم تكن الأوضاع الداخلية في كل قطر من الأقطار العربية أكثر استقراراً وثباتاً من نظيرتها الاقليمية أو الدولية ، فقد شهدت مختلف تلك الأقطار العديد من التطورات وتعرضت للكثير من مظاهر التغيير والتحول ديموغرافياً ومورديا واقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وثقافياً .

في هذا الإطار أصبح تطوير وتعميق صيغة التكامل الإقتصادي العربي نحو إقامة السوق العربية المشتركة حاجة ملحة وضرورة حتمية لم تعد تحتمل الانتظار أو التأجيل في إطار الايقاع المتسارع للاحداث والتطورات الإقليمية والدولية التي أصبحت سرعتها تتجاوز بكثير كل تلك الصيغ والطروحات التقليدية المتواضعة والمتأنية للعمل التكاملي الإقتصادي العربي . وفيما يلي طرحاً لأهم دوافع ومبررات تفعيل وتسريع إقامة السوق العربية المشتركة في إطار مختلف التطورات والمستجدات .

4-2-1 زيادة وتنامي التحديات الإستراتيجية في المنطقة العربية :

مع استمرار المشكلة الشرق أوسطية فقد أدى انهيار النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية ، وتفرد القطب الواحد بمقدرات القوة في العالم الجديد ، إلى حدوث إختلال كبير في أوضاع التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية ، وأفرز ذلك تحديات من نوع جديد ، وأعلى من شأن عوامل القوة الإقتصادية والتفوق التقني والاقتدار الأعلامي والثقافي والمعلوماتي في معادلة الصراع الشرق أوسطي .

كما يضاف إلى قائمة تلك التحديات ما جرى ويجرى على الساحة العربية من أحداث وتطورات هامة منها حرب الخليج الأولى والثانية ، الحصار المفروض على عدد من الدول العربية ، محاولات فرض صيغ إذعانيه للسلام ، إلى آخر قائمة تلك الأحداث بأوجهها العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية وحتى الثقافية والإجتماعية .

4-2-2 إعادة صياغة النظم الإقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات العالمية :

فبقيام منظمة التجارة العالمية اكتملت منظومة المثلث المؤسسي الذي سعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى إقامتة (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي – منظمة التجارة العالمية) . ودون الحكم علي الجوانب الايجابية والسلبية لاكتمال هذه المنظومة وتزايد عمق تأثيرها على مقدرات الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، إلا أنه باكتمال هذه المنظومة فقد تغيرت كثيراً مناخات الاقتصاد والتجارة الدوليه ، وانتشرت وتعمقت الممارسات الليبرالية ، وسادت صيغة الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي التي وضعتها وصممتها مؤسسة البنك الدولي ، سواء تم ذلك الإصلاح والتعديل بدعم هذه المؤسسة أو بدون دعمها . وفي ظل هذه الإصلاحات والتعديلات أفسحت سلطة الدوله والحكومات مساحات كبيره في ميدان الاقتصاد والتجارة لسلطة السوق وآلياته . وفي إطار

هذه المنظومة ربما يستحيل على أى من الدول أن تكون بمنأى عن التفاعل والتعامل مع هذه المؤسسات أو غيرها من الهيئات والمحافل الدولية التي تزايدت أعدادها وتزايدت آثارها وتدخلاتها في مختلف مجالات الحياه ، ابتداءاً من حقوق الانسان الى البيئة ومروراً بكل صغيرة وكبيرة من شؤون الشعوب ومقدراتها . والدول العربية كغيرها من الدول النامية إما أنها من الأعضاء المنتمين إلى هذه المؤسسات أو في طريقها إلى الإنضمام لعضويتها سواء عن قناعة واختيار ، أو باعتبارها شر لابد منه .

هذه الصياغة العالمية الجديدة ، لنظم الاقتصاد والتجارة ، وهذا التأثير البالغ والمتنامي للمنظمات والمؤسسات الدولية ، يعدان من أبرز المستجدات والتطورات التي باتت تفرض على الدول في مختلف مناطق العالم وأقاليمه اللجوء إلى تعزيز مقومات القوه والتفاعل باقتدار مع هذه الأوضاع ، ويعتبر التكتل والتكامل الإقتصادي وتعزيزه وتعميق مستوياته من الأساليب المعاصرة التي تلجأ إليها مختلف الدول لدعم تلك المعوقات .

3-2-4 التطور الفائق في مجال التقانات الفنية والمعلوماتية :

إن ما شهده العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي في مجال التطورات والابتكارات التقنية في مختلف مجالات الإنتاج وبخاصة في مجالات الإتصالات والمعلوماتية ، ربما يفوق بكثير ما تحقق خلال فترات طويلة من الزمن سبقت هذه المرحلة. الأمر الذي أصبح يشكل عالماً جديداً في مفاهيمه وثقافته وفي نمط حياته ومعيشته . غير أن الخطورة الكبرى في هذا الشأن تكمن في تفرد بعض الدول والشعوب بامتلاك مقدرات الابتكار وانتاج المستحدثات التقنية ، بينما تظل باقي الدول والشعوب عاجزة عن ذلك مكتفية بالاستيراد والإستهلاك في إطار من التبعية التكنولوجية والمعلوماتية والإتصالاتية بما ينطوي عليه ذلك من إنهيار وضعف في مقومات الإنتاج وقدرات التنافس ، ومن تراجع للقيم والثقافات الذاتية أمام الاجتياح الهائل للغريب المتدفق منها .

وليس ثمة شك أن قدرة الدول العربية القطرية كل منها على حده على إحداث نقلة نوعية في مجالات التطور التقني والمعلوماتي ، والقدرة على الإبداع والإبتكار في هذه المجالات والمشاركة في إنتاجها ، إنما يكاد يتعذر أو يستحيل على أى من الدول بمفردها دونما تكتل يحقق اقتصاديات السعة والحجم الكبير والقدرات الموردية المتنوعة والمقومات المادية والبشرية القادرة .

4-2-4 زيادة انتشار التكتلات الدولية وتنامى قوتها :

من الملاحظ أن عدد دول العالم قد تضاعفت من حوالي 96 دوله في مطلع الستينات إلى حوالى 192 دولة في نهاية القرن العشرين ، في ظاهرة ملحوظة للتوجه نحو المحلية والتفكك والإنفصال ، مما قد يعكس تعبيراً عنيفاً لدى الشعوب والجماعات السكانية عن الإستياء من عدم قدرة الحكومات المركزية على تحقيق طموحات التنمية ، أو عن الثورة على المعاناه من تدني الأحوال المعيشية والتفاوت الحاد في الأوضاع الاقتصادية ، وانعدام فرص التعبير السياسي للجماعات المحلية ، إلا أن هذه الظاهرة لا تتناقض بأي حال مع ظاهرة أكثر قوة ووضوحاً تتمثل في التوجه الحثيث للدول لتكون أكثر تفاعلاً مع المحيط الدولي ، وأكثر قدرة على هذا التفاعل من خلال الاتجاه نحو التكتل الاقليمي على خلفية اقتصادية قد تنطوي على قدر أو آخر من الاعتبارات الثقافية أو السياسية أو غيرها .

وربما كانت النجاحات التي أفرزتها تجربة السوق الأوروبية المشتركة ، حافزاً لدى الكثير من المناطق والأقاليم في مختلف قارات العالم لإقامة نمط أو آخر من التكتل أو التكامل طلباً للقوة الاقتصادية ومزايا السوق الواسعة ، أو كرد فعل أو نوع من المواجهة للتكتلات الدولية الأخرى بما أصبحت تمتلكه من قوة التأثير على مجريات شؤون الاقتصاد والتجارة الدولية ومن القدره التنافسيه والتساومية في هذه المجالات .

من هذه المنطلقات فإن الساحة الدولية لم تعد مهيأة أو مناسبة للكيانات القزمية أو الصغيرة وإنما للتكتلات الإقتصادية القوية والكبيرة ، وفي هذا الإطار يمكن حصر نحو 24 حاله من حالات التكتل الإقتصادي في مختلف مناطق وقارات العالم ، تختلف فيما بينها من حيث شكل وطبيعة الصيغة التكاملية ، ومن حيث درجة ومستوى الأداء التكاملي وقوته العملية مقاسه بمعدل التجاره البينية داخل التكتل . ولعل من أبرز هذه التكتلات كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم حالياً نحو خمس عشره دولة أهميتها النسبية في الصادرات العالمية تقدر بنحو 39٪ ونسبة الصادرات البينية تبلغ نحو 55.4٪ ، واتفاق التجاره الحره لشمال أمريكا (النافتا) التي تضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة ، وتبلغ نسبة صادراتها البينية حوالي 49٪ ، وأهميتها النسبية من الصادرات العالمية حوالي 18٪ وهناك أيضاً مجموعة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي وتضم نحو 21 دولة

في آسيا والباسفيك تقدر نسبة صادراتها البينية حوالي 72٪ وأهميتها في الصادرات العالمية نحو 47٪ .

وبالإضافة إلى هذه التكتلات الثلاث يوجد نحو ثلاث تكتلات في آسيا وأمريكا اللاتينية تتراوح نسبة التجارة البينية في كل منها بين و15٪ و25٪ . وحوالي 9 تكتلات معظمها في افريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى ، تبلغ نسبة التجارة البينية في كل منها حوالي 8٪ إلى 15٪ . وأما باقي التكتلات فتعتبر أقل أهمية من حيث معدل الأداء الخاص بنسبة التجاره البينية في كل منها والذي يقل عن 7٪ .

4-2-5 تزايد حدة الهيمنة والاحتكار العالمي للشركات متعددة الجنسية :

في غياب القدرة الإقتصادية والتنافسية التي توفرها التكتلات الإقتصادية للدول ، تزداد حده تعرضها للهيمنه واحتكار الأسواق ومحارية المؤسسات الانتاجية والخدمية الوطنية من جانب الشركات متعددة الجنسية ، تلك الشركات التي أصبحت تملك نوعاً من القوة والسيادة فوق الوطنية في مقدرات الاقتصاد والتجارة الدولية ، بل أصبحت لها قدرة عالية في احتكار التقانات الجديدة ومن ثم القدرة التنافسية وغزو الأسواق الدولية، لا سيما أسواق الدول النامية التي لا تنتمي إليها تلك الشركات والتي لا تملك أسباب مواجهة سطوتها واحتكاراتها .

4-2-6 زيادة درجة هشاشة الأوضاع الموردية واختلالاتها من المنظور القطري في الدول العربية :

خلال العقود القليلة الماضية ربما تصورت كل من الدول العربية أنها قادره بمقوماتها الموردية الذاتية على تحقيق الرفاهية لسكانها ، واستغرقت كل من تلك الدول في برامج قطرية طموحه للتنمية تقوم على سياسات غير متسقة أو مستدامة ، فكانت الازدواجية والتضارب بين الدول العربية هى السمة الغالبة في هذه السياسات ، كما كان الاستغلال الموردي غير الرشيد يكاد يسود مختلف تلك الدول . وقد كانت محصلة ذلك بالغة السوء والخطورة من منظور الانهاك والاهلاك الموردي ، ومن منظور الاختلال المتزايد بين السكان المتزايدين بأعلى معدلات في العالم ومتطلباتهم المعيشية ، وتساوى في هذا

الأمر ما كان يعرف بدول اليسر أو دول العسر . وفي اطار هذه السياسات القطرية الانعزالية التي تجاهلت بدرجة كبيرة كافة أسس التوليف الأمثل بين الموارد ، والكفاءة الإنتاجية ، والتخصص الإنتاجي وفق المقومات والمزايا الإقليمية والمكانية ، فقد كان الثمن فادحاً والتكلفة باهظة والأداء متواضعاً ، فبعد مرور عدة عقود من التنمية لم يتحقق ما يمكن اعتباره نقلة نوعية في أساليب وفنون الانتاج أو في الاكتفاء الذاتي أو النهضة الصناعية أو الزراعية ، بل على عكس ذلك فقد تدهورت حالة الموارد كمياً ونوعياً في معظم الأقطار العربية .

4-2-7 تصاعد حدة مهددات ومخاطر طمس الهوية القومية العربية والغزو الثقافي :

تتعرض المنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى لمهددات بالغة الخطورة من أجل طمس الهوية القومية العربية ، وسياسات الاستقطاب والاحتواء ومخططات إعادة الفك والتركيب على الصعيد القطري وعلى صعيد الجماعات العرقية ، يأتي في هذا الاطار طروحات الشرق أوسطية ، والمتوسطية كما يأتى في هذا الاطار إثارة النزعات العرقية والدينية والطائفية في مختلف أرجاء الوطن العربي ، كما يأتي في هذا الاطار أيضاً صيغة المسارات المنفردة في عملية السلام ، والمفاوضات المنفرده في الشراكة اليورومتوسطية، إلى غير ذلك من الأساليب التي تسعى إلى تعميق النزعات القطرية الانفرادية على حساب النزعة القومية العربية ، وزرع بذور الشقاق والتشرذم . وأمر هذا شأنه إنما يدعو الى ضرورة مواجهة كل ذلك بما يستوجبه من الوسائل والأساليب التي تعزز الى أقصى قدر ممكن من قدرات المقاومة والمواجهة لتلك المخططات ، واستنهاض المقومات المتكاملة للوطن العربي ليس فقط لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لسكانه ، وإنما أيضاً ، وأولاً ، لصون هويته القومية وتعميقها وتعزيزها ، لا سيما مع ما يتعرض له هذا الوطن من أساليب الغزو الثقافي التي تصله عبر العديد من الوسائط والأقنية ، التي لا تقتصر فقط على وسائل الاعلام والاتصال وإنما تتجاوزها إلى التأثير على أنماط العيش والحياه اليومية بشكل غير مباشر .

3-4 التطورات الايجابية على الساحة العربية الداعمة لاقامة السوق المشتركة:

صدرت اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 وسط مناخات عربية شديدة الاختلاف والتباين ، ولم تكن البيئة العربية العامه مواتية لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على أرض الواقع . فكانت عضوية هذا السوق محدودة للغاية بينما إنعدمت فعاليتها في الواقع العملي .

في هذه الآونه كانت الدول العربية منقسمة بين أنظمة اقتصادية ليبرالية وأخرى اشتراكية يحتدم فيما بينها التباين والاختلاف في السياسات والتوجهات ، فضلاً عن قيام النزاعات والصراعات بين الدول لأسباب مختلفة . وفي عام 1972 اتضح للدول الأعضاء أن السوق المشتركة في حالة تعثر بالغ ، فتشكلت لجان وفرق عمل تتابع نشاطها حتى عام 1984 . وقد تضمنت تقارير تلك اللجان وفرق العمل مجموعة من العوامل والمبررات لتعثر السوق واخفاقها من بينها ما يلي :

- إن قرار السوق كان قراراً متسارعاً .
- عدم توافر المعلومات عن السلع التي يمكن تصديرها أو المطلوب استيرادها .
- سيطرة الحكومات على الاستيراد والتصدير ووضع ميزانيات للاستيراد ومنع استيراد السلع التي ترى أنها كماليه .
- شدة الاعتماد على الحصيلة من الايرادات الجمركية .
- الاستغناء عن السوق بالاتفاقيات الثنائية .
- عدم اتخاذ اجراءات تنفيذية لمقررات الاتفاقية داخل الدول الأعضاء وعدم وجود سلطة فوق وطنية لتنفيذ تلك المقررات .
- اختلاف هياكل التكلفة بسبب تفاوت الرسوم بين بلد وآخر على مستلزمات الإنتاج.
- عدم تنسيق خطط الانتاج أو السياسات المالية والنقدية وماسواها من التشريعات التجارية .

- غياب ترتيب ملائم لتسوية المدفوعات .
- أن بعض الدول تريد أن تصدر الى خارج الدول الأعضاء للحصول على العملات الصعبة .
- الاغراق .
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول .
- التطبيق من جانب واحد (كما كان الحال بالنسبة للأردن التي توقفت عن التقدم في اسقاط شرائح التخفيض) .
- أن السوق المشتركة ومجلس الوحده دعوة الى الاشتراكية .
- تعثر قيام السوق بسبب الصراعات السياسة بين الأعضاء .

وبعد مرور ما يزيد على الثلاثين عاماً منذ اتفاقية السوق المشتركة في عام 1964 ، يمكن القول بأن الساحة العربية والمناخ العربي أصبح يختلف كثيراً عما كان عليه ، وتحمل هذه الاختلافات جانباً من العوامل الايجابيه التي يمكن اعتبارها عوامل داعمه وتطورات في الإتجاه الصحيح على طريق اقامة السوق العربية المشتركة من جديد . ويمكن عرض بعض هذه العوامل فيما يلي :

- يمثل تنامي الإدراك والوعي لدى الدول العربية بالأهمية الارتكازية والأساسية للعامل الإقتصادي وغلبته على العامل السياسي في استراتيجيات تلك الدول وسياساتها وعلاقاتها الدولية أهم محاور التطور الايجابي الذي يتبلور بدرجة أكبر عبر الحقبة الماضية ، وربما ساعد ذلك بدرجة مؤثره التطورات والمستجدات الدولية ، والدروس المستفاده من الانهيار والتفكك السوفيتي ، ومحصلة التجارب والممارسات التنموية القطرية التي اتسمت بضعف الأداء والازدواجية والتضارب في محيط الدول العربية .

في هذا الاطار أصبحت الدول العربية أكثر موضوعية وواقعية من المنظور الاقتصادي في علاقاتها مع بعضها البعض ، وفي هذا الاطار أيضاً قامت عدة اشكال من التكتل الاقليمي في المنطقة العربية

العلاقات الاقتصادية الثنائية وتعددت أشكال مناطق التجاره الحره الثنائية بين الدول ، كما تمخض هذا الوعى والإدراك مؤخراً عن تصديق معظم الدول العربية وانضمامها الى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجاره الحره العربية الكبرى .

- يمثل قيام منطقة التجاره الحره العربية الكبرى قاعدة مناسبة للانطلاق منها إلي مراحل أكثر تقدماً إلى طريق التكامل الإقتصادي العربي والتحول بشكل فاعل ومتسارع الى صيغة السوق العربية المشتركة ، ذلك أن منطقة التجاره الحره العربية برغم ما يواجهها من بعض المشاكل والصعوبات أو بطء الأداء، إلا أن طابع الجديه والإلتزام والمناقشات الموضوعية داخل مختلف اللجان الفنية يعتبر هو الطابع السائد ، كما تضم هذه المنطقة 14 عضواً لها ثقلها في التجاره العربية وتحتل سوقاً تجارياً واسعة بسكانها البالغ عددهم 173 مليون نسمة يمثلون نحو 63٪ من جملة سكان الوطن العربي ، وتصل قيمة تجارتها الخارجية وفقاً لعام 1999 نحو 290 مليار دولار تمثل حوالي 90.6٪ من جملة التجارة الخارجية العربية ، كما تشكل تجارتها البينية حوالي 92٪ من جملة التجارة البينية العربية .

ولعل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحره العربية الكبرى من الدول أعضاء هذه المنطقة يمثل تحولاً ايجابياً نوعياً في مسيرة العمل التكاملي الإقتصادي العربي التي لم تكن طوال مراحلها السابقة سوى سلسلة متصلة من الاخفاقات ، ومن ثم يمكن القول أن قيام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجاره الحره العربية الكبرى يعد دليلاً عملياً على تنامى الادراك والوعي بأهمية وضرورة العمل الإقتصادي العربي المشترك من منطلقات موضوعية تقوم على تقدير المصالح بأكثر ما تدفعها العواطف والمشاعر القومية المجردة .

- التقارب المتزايد والملحوظ في النظم والسياسات الاقتصادية ، فقد كان الاختلاف الحاد والجوهري في النظم والتوجهات الاقتصادية بين الدول العربية من أهم أسباب الفشل والتعثر في محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي ولم يكن ذلك راجعاً فقط إلى مشاكل فنية في هذا الاختلاف ، وإنما أيضاً الى تخوفات وعداءات فكرية مذهبية . وربما أدت التحولات الإصلاحية

الهامة التي سادت الدول العربية في الحقبة الأخيره وبخاصة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي إلي قدر كبير من التجانس فيما بين الأنظمة والسياسات الإقتصادية في الدول العربية ، وهيأت أرضية مشتركة وممهدة لقيام ونجاح أى من صيغ التعاون والتكامل الإقتصادي ، وقرابة نهاية عقد التسعينات كانت معظم الدول العربية قد انجزت الكثير على طريق الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية مشتملة على الإصلاحات النقدية والمالية في مجال الخصخصة وتنامي دور القطاع الخاص الذي يتمتع بقدر وافر من الكفاءة والمرونه والقدره على تعزيز التقدم على طريق التعاون والتكامل الإقتصادي العربي.

- تمثل مقررات جولة أورجواى وقيام منظمة التجاره العالمية نقطة تحول هامه تعزز بدرجة كبيره من إمكانيات ومبررات التكامل العربي وتطوير مستوياته .

فمن جهة تمثل مقررات أورجواى والتزامات عضوية منظمة التجارة العالمية تحدياً كبيراً يواجه كل من الدول العربية في مواجهة دول العالم وبخاصة المتقدمة منها حيث تتواضع بدرجة كبيره قدرة كل من الدول العربية على منافسة المقتصدات المتطورة والمتقدمة ، كما تتواضع كثيراً إمكانياتها للالتزام بالعديد من القرارات والإستحقاقات التي تفرضها عضوية تلك المنظمة سواء لأسباب متعلقة بالقصور والتخلف التقني ، أو لاسباب متعلقة بنقص الخبرة وضعف القدرة التفاوضية .

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية توفر للتكتلات الإقتصادية عدداً من المزايا والاستثناءات في مجال المبادلات التجارية البينية في إطار دول التكتل .

ومن جهة ثالثة فإن مقررات جولة أورجواى واستحقاقات عضوية منظمة التجارة العالمية ، تمثل في ذاتها خطوات هامه على طريق تحرير التجارة الخارجية للدول العربية ، بما في ذلك تجارتها مع الدول العربية الأخرى الأعضاء في المنظمة العالمية ، الأمر الذي يمثل مرحلة تمهيدية ونقطة انطلاق نحو تفعيل وتسريع الخطى نحو تحرير التجارة ومن ثم تعميق مراحل التكامل الإقتصادي العربي لما يتجاوز تحرير التجارة إلى الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة .

- تبنى بعض الدول العربية لتسريع الأداء لمنطقة التجارة الحره العربية ، ولاقامة السوق العربية المشتركة ، فعلى الرغم من أهمية المرحلية والتدرج في مسيرة العمل التكاملي الاقتصادي ، إلا أن ذلك لا يتعارض بأى حال مع الأهمية الأكبر لمواكبة سرعة إيقاع ما يجري على الساحة الدولية والاقليمية من أحداث وتطورات من شأنها أن تسبق بسرعتها وفاعليتها أية جهود عربية متأنية ومتباطئة في هذا الشأن . كما أن الصيغ والتجارب الناجحه – وحتى غير الناجحه من صيغ التكامل في مختلف مناطق العالم ، وحتى تلك التجارب السابقه في المنطقة العربية ، توفر رصيداً مناسباً من الدروس المستفادة التي يمكن في إطارها التقدم نحو مراحل متطوره من العمل التكاملي بخطى واثقة ومتسارعة في نفس الوقت .

وفي إطار القناعة الموضوعية الكاملة من حكومات بعض الدول العربية بأهمية الاسراع بالجهود التكاملية العربية ، خشية أن تتخلف عما يجري على الساحتين الدولية والاقليمية فتصبح الجهود العربية فارغة من مضمونها مفتقدة لقيمتها وفاعليتها ، فقد تبنت بعض الدول العربية في إطار الاجتماعات الرسمية تحت مظلة الجامعة العربية فكرة العمل على الاسراع بمعدلات الانجاز والتحرير للتجاره العربية البينية في إطار منطقة التجاره الحره العربية الكبرى . كما تبنت وطالبت بعض الدول بضرورة وتطوير الاطار المؤسسي القائم لمنطقة التجارة الحرة العربية الى صيغة السوق العربية المشتركة . وأمر هذا شأنه إنما يهيىء أوضاعاً مواتية وأكثر موافقة لتعزيز هذه التوجهات وتعميق القناعات لدى الدول العربية بالتحرك الجدى واتخاذ القرارات السياسية اللازمة لاقامة السوق العربية المشتركة .

- الدور الأكبر الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص العربي في تعميق العمل التكاملي ، حيث أن القطاع العام الحكومى بمؤسساته الانتاجية والخدمية أكثر ارتباطاً وتأثراً بالتوجهات السياسية للدول العربية ، فضلاً عن كونها أكثر بيوقراطية ، وأقل مرونة في العمل واتخاذ القرار ، ومن ثم فقد كانت هذه الخصائص من بين معوقات اندماج هذه المؤسسات في أي من صيغ العمل

العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي ، والمشروعات العربية المشتركة، كما كان أداء هذه المؤسسات يتقلب مع تقلبات الأحوال السياسية والعلاقات بين الدول العربية ، وما قام من مشروعات العمل العربي المشترك على خلفية هذه المؤسسات لم يحقق النجاح المرجو .

وأما القطاع الخاص الذي اتسعت أمامه مساحة العمل والنشاط في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، وبما يتميز به هذا القطاع من المرونه والكفاءه فقد أصبح مؤهلاً للقيام بدور هام ومؤثر في كافة مجالات العمل التكاملي الاقتصادي العربي إذا ما تهيأت له الظروف المساعدة على ذلك ، وإذا ما خفت حدة العقبات والمشاكل التي تعترضه في هذا الشأن .

وحتى يتسنى لهذا القطاع أن يلعب هذا الدور بكفاءة أكبر فإن من الأهمية بمكان العمل على إدماجه تنظيمياً ومؤسسياً في هياكل العمل التكاملي وهيئاته ولجانه ، كما يتطلب الأمر من هذا القطاع تفعيل توجهاته القومية العربية في مختلف مناشطه ومشروعاته وعلى مختلف مستويات لجانه واتحاداته وتعميق الوعى لدى كافة عناصره ووحداته بأهمية وجدوى العمل التكاملي وفق اقتصاديات السعة والمساحات السوقية الكبيرة ، مقارنة بمحاذير ومحددات التطور القطري المحدود في النشاط الاقتصادي ومشروعاته الإنتاجية والخدمية ، وما يترتب عليه من تعثر الجهود وتضارب المشروعات والأنشطة وازدواجيتها وتنافسها في أسواق محدودة وضيقة .

4-4 متطلبات تعزيز قيام السوق العربية المشتركة :

في ضوء الطرح السابق حول أهمية ومبررات إقامة السوق العربية المشتركة وتعزيز الجهود والآراء التي تنادي بذلك ، وأيضاً في ضوء الظروف والتطورات والمستجدات التي أصبحت تشكل عوامل ايجابية داعمه ومناخاً أكثر ملاءمة لقيام هذه السوق ، فإن من المناسب طرح بعض المرئيات والأفكار حول المتطلبات والشروط الأساسية اللازم توافرها في قيام السوق العربية المشتركة ، وذلك في ضوء الدروس المستفاده والتجارب السابقه في هذا المجال . وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم تلك المتطلبات .

- الإرادة السياسية للدول ، القائمة على الإدراك والوعي الموضعي والقناعة الكامله

بأهمية وضرورة وجدوى التكامل الإقتصادي العربي ، بما يؤدي إلى تبنى فكرة قيام السوق المشتركة والمثابره وبذل الجهد من أجل ذلك .

ومن الأهمية البالغة أن تتدعم الاراده السياسية في هذا الشأن بإرادة شعبية يمكن التعبير عنها بطريقة أو أخرى من الطرق المناسبة وفقاً لظروف كل دولة .

- إنشاء وتكوين الآليات الفاعلة وتحديد الضمانات المناسبة لتفعيل عمل وأداء السوق المشتركة ، ولتحقيق الالتزام بما يتقرر في إطارها . بما في ذلك المجالس والهيئات واللجان الخاصة باتخاذ القرارات ، ومتابعة التنفيذ ، ودراسات المسائل والقضايا المطروحة وتقديم المقترحات ، وتسيير الجوانب الاجرائية والادارية ، وفض المنازعات والتحكيم ، إلى غير ذلك .

وتقدم تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجاً يحتذى به في هذه الشأن حيث تتشكل هيئات اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ من كل من :

* **المجلس الأوروبي :** ويتألف من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ، ويتخذ القرارات الخاصة بالقواعد الأساسية والتوجهات العامه .

* **المجلس الوزاري :** ويتألف من الوزراء المختصين (حسب الموضوعات المطروحه) في الدول الأعضاء ، ومهمته التوصل إلي صيغة الاجماع حول اتخاذ القرارات التنفيذية الملزمة . وهذا المجلس يمثل أهم هيئة تشريعية

* **المفوضية الأوروبية :** وتتألف من عدد محدود من المفوضين (واحد أو اثنين من كل دولة) تنتدبهم الدول الأعضاء ، ومهمة المفوضية تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الوزاري ، وإعداد الدراسات والاقتراحات وتقديمها الى هذا المجلس ، كما يدخل ضمن مهام المفوضية ادارة الموازنة المالية المخصصة للاتحاد .

* **البرلمان الأوروبي :** ويتألف من عدد من النواب الذين ينتخبهم مواطنو الدول الأعضاء انتخاباً مباشراً ، ومهمة البرلمان مراقبة المفوضية ، وله الحق في توجيه الاسئلة وطلب الاستفسارات ، والمشاركة في وضع الموازنة المالية ، غير أنه لا يملك صلاحيات تشريعية .

* **المحكمة الأوروبية** : وهى تراقب التقيد بالقوانين المتفق عليها .

* **الهيئة الأوروبية للتفتيش والمحاسبة** : وتراقب الجوانب المتعلقة بالشؤون الاجرائية والادارية والمالية .

- تخصيص الميزانية اللازمة والكافية لتسيير أعمال المجالس والهيئات واللجان التكاملية في إطار السوق على الوجه الأكمل دون عقبات أو معوقات في هذا الجانب ، وأيضاً تخصيص المبالغ اللازمة للتعويض في حالات الضرر أو الدعم في حالات إعادة التأهيل ، ويكون ذلك في صورة صندوق خاص لهذا الغرض . كما تكون مساهمات الدول في هذه الأموال محددة القدر وطريقة السداد وتوقيتاته على نحو يضمن الالتزام الكامل بذلك .

- إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة لدعم وتوفير الأموال والقروض اللازمة للمشروعات التكاملية في مجالات البنيات والمرافق الأساسية والدراسات والبحوث وشبكات المعلومات ، وكذا المشروعات الانتاجية أو التجارية أو الخدمية .

ويدخل في هذا الاطار الأهمية القصوى لتوظيف مقادير متزايده وكافية من الأموال العربية في المصارف الأجنبية في إقامة المشروعات الاستثمارية التكاملية .

- وضع الضمانات المناسبة لتحييد العمل التكاملي الاقتصادي عن التأثر السلبي والتبعية للتقلبات الطارئة والعارضة في الأوضاع السياسية غير المواتية في علاقات الدول الأعضاء . ويعزز ذلك بطبيعة الحال ما يتم اقامته من آليات وهيئات تكاملية ، والمساحة التي تمنحها الدول لهذه الآليات والهيئات لاتخاذ القرارات فوق الوطنية دون اعتبار ذلك مساساً بسيادة الدول .

يضاف إلى المتطلبات الأساسية السالفة الذكر العديد من المتطلبات التكميلية الهامه الضرورية ، وإن كانت غير مجدية فى ذاتها ما لم تتوفر المتطلبات الأساسية السابقة . ومن بين المتطلبات التكميلية ما يلي :

- تغليب الالتزام القومي على الالتزام الدولي وخاصة بالنسبة لقرارات الحصار التعسفي لأسباب سياسية على بعض الدول العربية ، وكيف يصح أن تقبل الدول العربية قرارات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، بينما تظل العزلة والقطيعة حائلا دون لقاء الشعوب العربية الشقيقة في إطار تحقيق مصالحها الشعبية ورفع المستوي الاقتصادي للشعوب العربية مجتمعة ، وهذا يتطلب العودة إلي ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في قمة عمّان 1980 ، والذي ينص في مادته الأولى على تحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية .

- أهمية توحيد جهة التنفيذ وأنهاء الازدواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مما يتطلب دونما حساسية إزالة الثنائية وتوحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بوضوح .

- الانضمام الجماعي إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ودعوة الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلي الإسراع في اتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك .

- أن لا يقتصر تحرير التجارة على السلع بل يجب أن يشمل تحرير تجارة الخدمات وشروط التجارة المرتبطة بالاستثمار والملكية الفكرية .

- ربط المعونات والتسهيلات الإنمائية العربية للدول الأخرى ، باستدراك شرطي يلزم هذه الدول بالتعاقد على مشترواتها وخدماتها من البلدان العربية ، طالما توافرت البدائل السلعية والخدمية عربيا .

- منح المقاول العربي نفس الميزة التي يتمتع بها المقاول المحلى (15٪ زيادة في الأسعار) ويمكن تعميم هذه الميزة على كافة أشكال الخدمات ، وهو أمر لا يتعارض مع قواعد الجات حيث يسمح اتفاق الخدمات للدول بإبرام اتفاقية لتحرير قطاع الخدمات مع دول نامية أخرى مع منحها معاملة تفضيلية .

- يمكن تطوير قاعدة المنشأ للمنتجات الصناعية والزراعية وان يهيأ المناخ لترتيبات جديدة ، بشأنها فانه يمكن تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50 %في حالة مشاركة دولتين عربيتين في أنتاجها ، وترتفع هذه النسبة كلما زاد عدد الدول العربية المشاركة ، وقد يساعد هذا الاقتراح على تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقا للخبرة التنافسية لكل دولة عربية على حده ، بما يسهل مستقبلا من تحرير تجارتها في ظل التنوع والاحتياج المتبادل وفى ضوء خريطة جديدة لتقسيم العمل العربي .

- يجب أن يكون المدخل الأنتاجي العمود الفقري الذي يستند إليه فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث أن المداخل التقليدية المتمثلة في تحرير التجارة وتحرير عناصر الأنتاج لم تصل إلى نتيجة إيجابية .ومن ثم تبرز أهمية اعتماد النظرة القومية للمشاريع ومنح المشروعات المشتركة معاملة تفضيلية .

- العمل على تقارب الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية ، مع تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وان تتجه جميعا نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة ، ولا شك أن القطاع الخاص سوف يعمل على تطوير قوي الأنتاج بإقامة هياكل ومرافق أنتاجية مواتية لمزيد من التجارة والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية .

- العمل على إيجاد هيئة عربية لتنمية الموارد البشرية لمختلف الدول العربية تعتبر آلية هامة تتوائم مع متطلبات إقامة السوق المشتركة ، إذا يمكنها أن توفر الكوادر والموارد البشرية وتسهيل تبادل الخبرات والكفاءات ، ووضع البرامج والسياسات الخاصة بتنمية الموارد البشرية في ضوء التخصص في الأنتاج وتحقيق الاستفادة من المزايا النسبية بين الأقطار العربية .

- يعتبر أنشاء مركز عربي للبحوث ونقل وتطوير التكنولوجيا دعامة أساسية لأنشاء وتعزيز إقامة سوق عربية مشتركة ، حيث يمكن لهذه الهيئة أن تكون آليه خاصة لنقل وتطوير التكنولوجيا كما أنها قد تكون الوسيلة للخلاص من التبعية

التكنولوجية للخارج بما يحمله من أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ويمكن لهذه الهيئة تحقيق الأمن التكنولوجي العربي وخفض تكاليف استيرادها ، مما يحقق صالح الدول العربية خاصة في إطار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية في منطقة التجارة العالمية (التربس Trips) .

- يعتبر أنشاء صندوق عربي لتدعيم التبادل التجاري العربي والتعويض أمر بالغ الأهمية لتفعيل إقامة سوق عربية مشتركة ويقوم هذا الصندوق بدعم آلية التجارة العربية البينية ويمكن لهذا الصندوق أن يضمن تسديد قيمة السلع والمنتجات المصدرة محل التجارة العربية وكذلك ضمان حصول المصدر على دينه في حالة قيامه بتقديم تسهيلات ائتمانية إلى الجهة المستوردة ، ويمكن لهذا الصندوق تامين التعويض المناسب للدول أو القطاعات أو الشركات التي يصيبها ضرر من جراء إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية ولاسيما في المراحل الأولى لإقامة هذه المنطقة .وسوف يكون لهذا الصندوق بالغ الأثر لتشجيع الدول العربية على إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية حيث يعد ذلك المحور الأساسي لأنشاء منطقة تجارة حرة عربية .

- أن أنشاء بنك عربي للائتمان العربي يعتبر ضرورة ملحة لاستقطاب رؤوس الأموال العربية ، وتقديم التسهيلات التمويلية إلى القطاعات الأنتاجية القطرية القابلة للمساهمة القومية ، وكذلك المنشات العربية التي ترغب في توسيع أنشطتها بحيث تتمكن من التصدير إلى الأقطار العربية وان يكون هناك اهتمام اكبر بالوحدات الأنتاجية المتوسطة والصغيرة الحجم والتي تفتقر إلي الموارد التمويلية ، ولذا فان إقامة هذا البنك يعد ضرورة ملحة من اجل تهيئة اقتصاديات الدول العربية للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية .

- إقامة جهاز على المستوي العربي لتسوية المنازعات التجارية ، يعتبر مطلب هام، بحيث يمكنه تلقي الشكاوي من الدول الأعضاء في المنطقة الحرة حول الممارسات غير المشروعة والتحقق منها وكذلك التحقق من الإضرار الناجمة

عنها، على أن يكون لهذا الجهاز من السلطات التي يمكنه من إصدار قرارات ملزمة للعضو المخالف حتى تتحقق فاعلية هذا الجهاز ويحقق الهدف الذي أنشئ من اجله.

- تعزيز العمل التكاملي الإقتصادي العربي في إطار جهاز متخصص مثل مجلس الوحدة الإقتصادية العربية يتولى العمل على تنسيق جهود التكامل العربي في إطار السوق العربية المشتركة .

5-4 خصوصية القطاع الزراعي في إطار التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق المشتركة :

في مختلف الصيغ والمحاولات التكاملية العربية ، كانت السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية لها خصوصية متفردة من حيث ما تمنحه لها تلك الصيغ من أولوية التحرير التجاري وسرعته ومعدلاته السنوية . وينطلق ذلك بطبيعة الحال من الأهمية الحيوية والبالغة لمنتجات القطاع الزراعي كسلع استراتيجية وأساسية للسكان ، كما ينطلق أيضاً من الأهمية الارتكازية لعلاقة منتجات القطاع الزراعي بقضية الأمن الغذائى العربي وارتباط ذلك بالأمن الاستراتيجي والقومي .

ومن ناحية أخرى يعتبر القطاع الزراعي بأهميته الكبيره في الاقتصاد العربي سواء على الصعيد العام أو على مستوى بعض الدول ، من بين القطاعات الأقل نمواً والأكثر حاجة للتنمية والتطوير من منظور التكامل الموردي والتحديث التقني ، ويعتبر المدخل التجاري والتسويقي من بين المداخل الهامة لتطوير وتحديث هذا القطاع وتحويله من قطاع انتاجي شبه إستكفائي – سواء على مستوى المزرعة أو على مستوى الدولة – إلى قطاع متوجه تسويقياً وتجارياً . ومن ناحية ثالثة فإن الممارسات القطرية السابقة في مجال التنمية الزراعية في المنطقة العربية قد أسفرت عن إخفاقات كبيرة كنتيجة للسياسات التنموية غير المستدامة ، وتكثيف عنصر رأس المال على الموارد الطبيعية المحدودة في بعض الحالات ، وندرة رأس المال مع وفرة تلك الموارد في حالات أخرى فظلت الزراعة

العربية في قطاعها الأكبر قاصرة عن الانطلاق للكشف عن حقيقة قدراتها وعطائها في جانب ، أو مستنزفة ومنهكه مورداً في جانب آخر . وتتسع عاماً بعد آخر قدرات الإنتاج عن حاجات الإستهلاك المتزايده للسكان .

ومن ناحية رابعة فإنه كنتيجة مباشرة للازدواجية والتضارب في السياسات الزراعية العربية ، ومشروعات ونشاطات الإنتاج الزراعي ، والنماذج المتكرره في هذا المجال في مختلف الدول العربية دون مراعاة لاعتبارات الملاءمة البيئية أو المقومات الموردية ، قد أسفر ذلك عن مشاكل كبيره في تطبيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على السلع والمنتجات الزراعية ، وأخذت كل دولة تطلب من الاستثناءات الكاملة أو الموسمية لسلعها وفق الرزنامة الزراعية ما أصبح يشكل عائقاً كبيراً على طريق تحرير التجارة الزراعية على النحو المرجو . الأمر الذي يؤكد بصورة حاسمة أن أى جهود تكاملية في مجال السلع والمنتجات الزراعية لا بد لها أن تتم على مستوى تنسيق وتكامل السياسات والمداخل الانتاجية جنباً إلى حنب مع المداخل التسويقية والتجارية حتى يتحقق لها القدر المناسب من النجاح .

في هذا الاطار المتقدم ، وما يمكن أن يضاف إليه من المبررات التي تستند إلى العوامل الخارجية والإقليمية والدولية وما باتت تفرضه من تحديات متزايدة في وجه تنمية وتطوير القطاعات الزراعية العربية ، وفي وجه تحقيق معدلات أفضل من الأداء في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي ، فإن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تطرح في هذا المجال رؤيتها بأهمية وضرورة إعطاء خصوصية وأولوية للسلع والمنتجات الزراعية في مجال العمل التكاملي الاقتصادي العربية ، واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة – حتى في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – للتحرير الكامل والفوري لهذه السلع والمنتجات مع إضافة ما يلزم من البنود والمقررات التي تعمل على إحداث القدر المناسب من تنسيق السياسات الزراعية العربية في المجالات الإنتاجية والخدمية وفي مجالات التشريعات والبحوث وغيرها من المجالات الداعمة والمساندة .

ولعله مما يساعد على تحقيق ذلك أن السلع والمنتجات الزراعية العربية الطازجة (غير المصنعه) لا تواجهها مشكلات هامة فيما يتعلق بقواعد المنشأ ، كما أن قضية الرزنامة الزراعية هي في واقع الأمر تعبير عن النظره القاصرة والضيقة لفهم المقومات الانتاجية والقدرات التنافسية ، تلك النظرة التي ينبغى لها أن تتسع لتستوعب مختلف القطاعات الاقتصادية ، الانتاجية والخدمية ، ومختلف مجالات النشاط الزراعي والأنشطة التسويقية والتصنيعية والخدمية ذات الاعتماد المتبادل معها . والآ تضيق هذه النظره لتقف عند قضايا المنافسة في إنتاج الخيار أو الملفوف أو ما عدا ذلك من السلع .

6-4 بعض المتطلبات لتفعيل دور القطاع الزراعي في السوق العربية المشتركة :

بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة لتفعيل العمل العربي المشترك بصفة عامة وجميع هذه الاعتبارات صالحة للتطبيق بالنسبة لقطاع الزراعة فان هناك بعض الاعتبارات الإضافية تخص قطاع الزراعة العربي يمكن إيجازها فيما يلي :

1- زيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية ، ويمكن إيجاد مؤسسات خاصة بتمويل التجارة البينية الزراعية .فضلا عن تمويل بعض برامج الأمن الغذائي التي قامت بدراستها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسد الفجوة الغذائية العربية ، وزيادة اعتماد المنطقة العربية على أنتاجها .

2- العمل على إيجاد اتحادات منتجين واتحادات مصدرين ، خاصة بالأنتاج الزراعي العربي ، والعمل على تفعيل أدوارهم في تنمية الأنتاج العربي الزراعي المشترك وتصريف هذا المنتج وتنمية التجارة العربية البينية الزراعية .

3- العمل على تطوير الهياكل التسويقية الزراعية العربية من خلال مشاريع مشتركة ، وتعزيز الاستثمارات في هذا المجال سواء كانت خاصة أو عامة ، وسواء كانت على المستوي القطري أو الثنائي أو المتعددة الأطراف ، وذلك من قبل المستثمرين العرب ، وكذلك تشجيع الإعلام التسويقي لمنتجات الدول العربية فيما بينهم ، فضلا عن إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة وتوفير النشرات

والبيانات والمعلومات التسويقية .

4- يعتبر وجود جهاز عربي للتوجيه والإشراف على تنميط وتماثل مواصفات ومعايير الجودة والرقابة والسلامة الصحية للمنتجات الزراعية ضرورة ملحة لتنمية التجارة البينية الزراعية العربية ، وكذلك تنمية وتشجيع الصادرات العربية في إطار أنشاء سوق عربية مشتركة مستقبليا .

5- إعطاء النظرة القومية للأنتاج الزراعي أهمية خاصة في ضوء المزايا الأنتاجية والتنافسية للأقطار العربية والعمل على توسيع مجالات التكامل لما له من آثار مستقبلية جيدة ومشجعة لإقامة سوق عربية مشتركة .

6- يعتبر أنشاء جهاز تسويقي عربي وظيفته التغلب على الاختناقات التسويقية في مجال البنية الأساسية التجارية ومواجهة المعوقات التي تواجه السلع الزراعية العربية القابلة للإتجار البيني العربي أملا وهدفا لتنشيط التجارة الزراعية البينية العربية ومواجهة المشكلات التي يعجز القطاع الخاص عن مواجهتها .

الملاحق

جدول رقم (1)

الميزان التجاري العربي وكذلك الميزان التجاري الزراعي والميزان التجاري الغذائي ونسبة تغطية الصادرات للواردات ومعدلات التغاير خلال الفترة 1990-1997
(القيمة بالمليون دولار)

البيان / السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري *	نسبة تغطية الصادرات للواردات (٪)
متوسط الفترة 90-1994 :				
الإجمالي	121363.9	103339.8	18024.1	117.44
السلع الزراعية	6278.7	18208.4	(11929.7)	34.48
الأهمية النسبية للسلع الزراعية (٪) من الإجمالي	5.17	17.62	-	-
السلع الغذائية	4218.4	16847.6	(12629.2)	25.03
الأهمية النسبية للسلع الغذائية (٪) من الإجمالي	3.48	16.30	-	-
1995 :				
الإجمالي	14291.00	125260.0	17650.0	114.09
السلع الزراعية	5738.3	24291.9	(17449)	23.62
الأهمية النسبية للسلع الزراعية (٪) من الإجمالي	4.02	19.39	-	-
السلع الغذائية	4014.4	20475.2	(16461.9)	19.60
الأهمية النسبية للسلع الغذائية (٪) من الإجمالي	2.81	16.34	-	-
1996 :				
الإجمالي	167015.2	137607.5	29407.7	121.37
السلع الزراعية	6380.5	23773.5	(17393.0)	26.83
الأهمية النسبية للسلع الزراعية (٪) من الإجمالي	3.82	17.28	-	-
السلع الغذائية	3483	20597.6	(17114.6)	16.90
الأهمية النسبية للسلع الغذائية (٪) من الإجمالي	2.90	14.97	-	-
1997 :				
الإجمالي	166334.9	142602.2	23732.7	116.64
السلع الزراعية	7274.9	23901.6	(16626.7)	30.43
الأهمية النسبية للسلع الزراعية (٪) من الإجمالي	4.37	16.76	-	-
السلع الغذائية	4452.3	18962.4	(14510.1)	23.48
الأهمية النسبية للسلع الغذائية (٪) من الإجمالي	2.68	13.30	-	-
متوسط معدل التغير السنوى للإجمالي	6.51	6.65	5.66	(0.17)
متوسط معدل التغير السنوي للسلع الزراعية	2.99	5.99	6.87	(4.51)
متوسط معدل التغير السنوي للسلع الغذائية	1.09	2.39	2.82	(1.65)

* ( ) تعتبر على القيم السالبة وتوضح العجز في الميزان التجاري

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد (18)، الخرطوم . ديسمبر 1998 ص 377

جدول رقم (2)

التجارة الخارجية الزراعية العربية وفقاً لمجموعة الدول العربية المختلفة واهميتها النسبية خلال الفترة (1990-1997)

(القيمة بالمليون دولار)

مجموعات الدول العربية	الفترة 1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي* للفترة 1990-1997		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
التجارة الخارجية العربية	121364	103340	224704	1671015	137608	304623	166335	142602	303837	6.51	6.65	6.57
التجارة الخارجية الزراعية العربية	6279	18208	24487	6381	23774	30155	7275	23902	31177	2099	5.99	4.59
٪ من التجارة العربية	5.17	17.62	10.90	3.82	17.28	9.90	4.37	16.76	10.09			
التجارة الزراعية الدول مجلس التعاون الخليجي	1486	7047	8566	1557	10000	11557	1969	9706	11675	5.79	6.61	6.47
٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية	1.23	6.82	3.80	0.93	7.27	3.79	1.18	6.81	3.78			
٪ من إجمالي التجارة الزراعية العربية	23.38	38.70	34.85	24.40	42.06	38.33	27.06	40.61	37.45			
التجارة الزراعية لدول الاتحاد المغاربي	2892	5182	8074	2386	7238	9624	2235	6205	8440	(4.94)	3.67	0.89
٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية	2.38	5.01	3.59	1.43	5.26	3.16	1.34	4.35	2.73			
٪ من إجمالي التجارة الزراعية العربية	46.06	28.46	32.97	37.39	30.44	31.91	30.72	25.96	27.07			
التجارة الزراعية لباقي الدول العربية	19.01	5979	7880	2438	6536	8974	3071	7991	11062	10.07	5.97	7.02
٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية	1.57	5.79	3.51	1.46	4.75	2.95	1.85	5.65	3.58			
٪ من إجمالي التجارة الزراعية العربية	30.28	32.84	32.18	38.21	27.49	29.76	42.21	33.42	35.48			

* معدلات التغاير السالبة توضع بين قوسين ( )

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (3)

تطور إنتاج واستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي للوطن العربي من المجموعات السلعية الزراعية الرئيسية واتجاهات التغاير السنوي للفترة 1990-1997

الكمية : ألف طن متري

البيان / المجموعات السلعية	الفترة 1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي للفترة 1990-1997		
	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
مجموعة الحبوب	41453	66993	61.88	52421	82478	63.56	39039	70587	55.31	(1.49)	1.05	(2.22)
البطاطس	5309	5445	97.50	7879	7688	102.48	6505	6669	97.54	4.15	4.14	-
البقوليات	1170	1666	70.23	1443	2078	69.43	1180	1578	74.76	0.17	(1.08)	1.26
الخضر	27117	27501	98.60	34512	34800	99.17	35451	36097	98.21	5.51	5.59	-
الفاكهة	19384	19487	99.47	23610	24381	96.83	24677	25327	97.43	4.95	5.44	-
السكر	2007	5135	39.09	2316	6671	34.71	2396	7248	33.05	3.61	7.13	(3.29)
الزيوت والشحوم	1185	3107	38.14	1594	3749	42.53	1782	3651	48.82	8.50	3.32	5.06
اللحوم	4116	5013	82.10	4716	5601	84.20	4935	5827	84.68	3.70	3.04	0.62
الأسماك	1988	1723	115.36	2286	2142	106.70	2443	2160	113.10	4.21	7.23	(0.35)
البيض	854	881	96.99	803	831	96.71	842	870	96.78	(0.28)	(0.25)	-
الألبان ومنتجاتها	13438	21867	61.45	16697	23848	70.01	17703	25279	70.03	5.67	2.94	2.78

( ) قيم سالبة

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (4)

الصادرات والواردات والتجارة العربية لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية واتجاهات التغاير السنوي للفترة (1990–1997)

القيمة بالمليون دولار

المجموعات السلعية	الفترة 1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي٪		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
مجموعة الحبوب	408	7013	7420	452	7185	7637	485	6576	7038	3.52	(1.28)	(1.06)
٪	12.47	45.31	39.57	11.74	42.0	36.44	11.92	39.75	24.15	–	–	–
البطاطس	118	183	301	134	179	313	69	178	247	(10.18)	(0.55)	(3.81)
٪	3.60	1.48	1.61	3.48	1.05	1.49	1.70	1.08	1.20	–	–	–
البقوليات	66	231	296	102	459	519	112	322	434	1.16	6.96	7.95
٪	2.02	1.49	1.58	2.65	2.67	2.48	2.75	1.95	2.10	–	–	–
الخضر	427	697	1124	355	622	967	413	731	1145	(0.66)	0.98	0.37
٪	13.05	4.50	5.99	9.22	3.68	4.61	10.15	4.42	5.56	–	–	–
الفاكهة	635	949	1584	697	959	1656	653	936	1589	(0.56	(0.28)	0.6
٪	19.41	6.13	8.45	18.11	5.61	7.90	16.05	5.66	7.71	–	–	–
السكر	89	1265	1354	82	1717	1799	86	1729	1815	(0.68)	6.45	6.04
٪	2.72	8.17	7.22	2.13	10.04	8.58	2.11	10.43	8.81	–	–	–
الزيوت والشحوم	441	2222	1828	548	1998	2482	845	1858	2703	13.89	6.02	8.14
٪	13.48	14.35	9.78	14.24	11.68	1184	20.77	11.23	13.11	–	–	–
اللحوم	65	1374	1439	94	1557	1651	101	1528	1629	9.01	2.15	2.5
٪	1.99	8.88	7.67	2.44	9.10	7.88	2.48	9.23	7.90	–	–	–
الأسماك	932	229	1181	1210	353	1563	1112	371	1483	3.59	10.13	4.66
٪	28.49	1.48	6.30	31.44	2.06	7.46	27.33	2.24	7.20	–	–	–
البيض	25	72	97	25	64	89	25	96	94	صفر	(0.85)	(0.85)
٪	0.76	0.47	0.52	0.64	0.37	0.42	0.61	0.42	0.46	–	–	–
الألبان ومنتجاتها	63	2079	2142	142	2114	2256	168	2245	2412	21.67	1.45	2.38
٪	1.93	13.43	11.42	3.69	12.36	10.77	4.13	13.57	11.70	–	–	–
الجملة	3271	15479	18750	3849	17107	20956	4068	16543	20611	4.46	1.34	1.91

( ) قيم سالبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (5)

تطور قيمة الصادرات والواردات والتجارة العربية لقطن الشعر وتوزيع التجارة وفقاً لمجموعات الدول والأهمية النسبية ومعدلات التغاير السنوية خلال الفترة (1990-1997)*

القيمة بالمليون دولار

السنوات / الدول والمجموعات الاقتصادية	الفترة 1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي/		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
إجمالي التجارة الزراعية العربية	6279	18208	24487	6381	23774	30155	7275	23902	31177	2.99	5.59	4.95
جملة تجارة القطن الشعر	504	212	716	407	222	629	477	218	695	(1.10)	0.56	0.59)
٪ إجمالي التجارة الزراعية	8.03	1.16	2.92	6.38	0.93	2.09	6.56	0.91	2.23	-	-	-
مجلس التعاون الخليجي	-	11	11	-	54	54	-	36	36	-	26.76	26.76
٪ تجارة القطن الشعر	-	5.18	1.53	-	24.32	8.58	-	16.51	5.18	-	-	-
الإتحاد المغاربي	5	149	154	11	164	165	-	172	172	-	2.71	2.24
٪ تجارة القطن الشعر	0.99	70.28	21.51	-	73.87	26.23	-	78.90	24.75	-	-	-
باقي الدول العربية	499	52	551	406	4	410	477	10	487	(0.90)	(28.09)	(2.44)
٪ تجارة القطن الشعر	99.0	24.53	76.96	99.75	1.8	65.18	100.0	4.59	70.07	-	-	-
السودان	221	-	221	128	-	128	105	-	105	(13.83)	-	(13.83)
٪ تجارة القطن الشعر	43.85	-	30.86	31.45	-	20.35	22.01	-	15.11	-	-	-
سوريا	172	-	172	170	-	170	246	-	246	7.72	-	7.72
٪ تجارة القطن الشعر	34.13	-	24.02	41.77	-	27.03	51.57	-	35.40	-	-	-
مصر	94	57	151	92	-	92	110	7	117	3.19	(34.26)	(4.97)
٪ تجارة القطن الشعر	18.85	26.89	21.09	22.60	-	14.62	23.06	3.23	16.83	-	-	-
تونس	1	40	41	1	52	53	-	54	54	-	6.19	6.10
٪ تجارة القطن الشعر	-	18.87	5.73	-	23.42	8.43	-	24.77	7.77	-	-	-
الجزائر	-	42	42	-	29	29	-	45	45	-	1.39	1.39
٪ تجارة القطن الشعر	-	19.81	5.86	-	12.06	4.61	-	20.64	6.34	-	-	-
السعودية	-	1	1	-	54	54	-	36	36	-	104.77	104.77
٪ تجارة القطن الشعر	-	-	-	-	24.32	8.59	-	16.51	5.18	-	-	-

* ( ) قيم سالبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (6)

التركيب السلعي للصادرات والواردات وإجمالي التجارة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية وفقاً لمجموعات الدول العربية واهميتها النسبية واتجاهات التغاير السنوية خلال الفترة (1990–1997)

القيمة بالمليون دولار

البيان / المجموعات السلعية لمجموعات الدول العربية	1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي٪		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
الجملة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية	3271	15479	18750	3849	17107	20956	4068	16543	20611	4.46	1.34	(1.91)
الجملة لمجموعة الحبوب	408	7012	7420	452	7185	7637	485	6576	7034	3.52	(1.28)	(1.06)
تجارة الحبوب لمجلس التعاون الخليجي	285	859	1144	119	1956	2075	116	1912	2028	(17.18)	17.35	12.13
٪ من إجمالي السلع الغذائية العربية	8.71	5.55	6.10	3.09	11.43	9.90	2.85	11.56	9.84	–	–	–
٪ من إجمالي مجموعة الحبوب	69.53	12.25	15.42	26.33	27.22	27.17	23.92	29.07	2883	–	–	–
تجارة الحبوب للاتحاد المغاربي	14	2989	3003	28	2305	2333	56	2429	2485	36.95	(4.12)	(3.72)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	19.31	16.02	–	13.47	11.13	1.38	14.68	12.06	–	–	–
٪ من إجمالي مجموعة الحبوب	4.91	42.63	40.47	6.19	32.08	30.55	11.54	36.94	35.33	–	–	–
تجارة الحبوب لباقي الدول العربية	109	4023	4132	305	2924	3229	313	2235	2548	23.49	(11.09)	(9.22)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	3.33	25.99	22.04	7.92	17.09	15.41	7.69	13.51	12.36	–	–	–
٪ من إجمالي مجموعة الحبوب	26.72	57.37	55.69	67.48	40.70	42.28	64.54	33.99	36.22	–	–	–
البطاطس	118	183	301	134	179	313	69	178	247	(10.18)	(0.55)	(3.81)
مجلس التعاون الخليجي	3	71	74	8	60	68	5	74	79	10.76	0.83	132
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البطاطس	2.54	38.80	24.58	5.97	33.52	21.73	8.25	41.57	31.85	–	–	–
الاتحاد المغاربي	34	74	108	29	59	88	8	74	82	(25.13)	صفر	(3.38)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البطاطس	28.81	40.44	35.88	21.64	32.96	28.11	11.59	41.57	33.20	–	–	–
البطاطس لباقي الدول العربية	81	38	119	97	60	157	56	30	86	(7.12)	(1.99)	(6.29)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	2.48	–	–	2.52	–	–	1.38	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البطاطس	69.64	20.77	39.53	72.39	33.52	50.16	81.16	43.48	3.48	–	–	–

تابع جدول رقم (6)

التركيب السلعي للصادرات والواردات وإجمالي التجارة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية وفقاً لمجموعات الدول العربية وأهميتها النسبية واتجاهات التغاير السنوية خلال الفترة (1990-1997)

القيمة بالمليون دولار

البيان / المجموعات السلعية مجموعات الدول العربية	1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي٪		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
البقوليات	66	230	296	110	459	569	112	322	434	11.16	6.96	7.95
مجلس التعاون الخليجي	8	52	60	14	88	102	19	101	120	18.89	14.20	14.47
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البقوليات	12.12	22.61	20.27	12.73	19.17	17.93	16.69	31.37	27.65	–	–	–
الاتحاد المغاربي	7	72	79	5	227	232	7	109	116	صفر	8.65	7.99
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	–	–	–	1.33	1.11	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البقوليات	10.61	31.30	26.69	4.5	49.46	40.77	6.52	33.85	26.73	–	–	–
باقي الدول العربية	51	1.6	157	91	144	235	86	112	198	11.2	1.11	4.75
٪ من إجمالي السلع الغذائية	1.56	–	0.84	2.36	0.84	1.12	2.11	0.68	0.96	–	–	–
٪ من إجمالي البقوليات	77.27	46.09	53.04	82.73	31.37	41.30	76.79	34.78	45.62	–	–	–
الخضر	427	697	1124	345	622	967	413	732	1145	(0.66)	(0.98)	0.37
مجلس التعاون الخليجي	60	550	610	60	453	513	72	465	537	3.71	(3.30)	(2.52)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	1.83	3.55	3.25	1.56	2.65	2.45	1.77	2.81	2.61	–	–	–
٪ من إجمالي الخضر	14.05	79.71	54.27	17.39	72.83	53.05	17.43	63.52	46.90	–	–	–
الاتحاد المغربي	137	71	208	147	61	208	127	52	179	(1.55)	(6.04)	(2.96)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	4.19	–	1.11	3.82	–	0.99	3.12	–	0.87	–	–	–
٪ من إجمالي الخضر	32.08	10.19	18.51	42.61	9.81	21.5	30.75	7.10	15.63	–	–	–
باقي الدول العربية	230	76	36	138	108	246	214	215	429	(1.43)	23.12	6.99
٪ من إجمالي السلع الغذائية	7.03	0.49	1.63	3.59	0.63	1.17	5.26	1.30	2.08	–	–	–
٪ من إجمالي الخضر	53.86	10.90	27.22	40.0	17.36	39.55	51.82	29.37	37.46	–	–	–

تابع جدول رقم (6)

التركيب السلعي للصادرات والواردات وإجمالي التجارة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية وفقاً لمجموعات الدول العربية وأهميتها النسبية واتجاهات التغاير السنوية خلال الفترة (1990-1997)

القيمة بالمليون دولار

البيان / المجموعات السلعية مجموعات الدول العربية	1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي٪		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
الفاكهة	635	949	1584	697	959	1656	653	936	1589	0.56	(0.28)	0.6
مجلس التعاون الخليجي	113	704	817	135	748	883	129	782	911	2.68	2.12	2.20
٪ من إجمالي السلع الغذائية	3.45	4.55	4.36	3.51	4.37	4.21	3.17	4.73	4.42	-	-	-
٪ من إجمالي الفاكهة	17.80	74.18	51.58	19.37	77.99	53.32	19.75	83.45	57.33	-	-	-
الاتحاد المغاربي	341	35	376	459	78	537	395	43	438	3.10	4.20	3.11
٪ من إجمالي السلع الغذائية	10.42	-	2.01	11.93	0.46	2.56	9.71	0.26	2.12	-	-	-
٪ من إجمالي الفاكهة	53.70	3.68	23.74	65.85	8.13	32.42	60.49	4.59	27.56	-	-	-
باقي الدول العربية	181	210	391	205	133	335	129	111	240	(6.55)	(11.97)	(9.07)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	5.53	1.36	2.08	5.25	0.78	1.60	3.17	0.67	1.16	-	-	-
٪ من إجمالي الفاكهة	28.5	22.13	24.68	28.98	11.78	20.23	19.75	11.86	15.10	-	-	-
السكر	89	1265	1354	82	1717	1729	86	1729	1815	(0.68)	6.45	6.04
مجلس التعاون الخليجي	61	177	238	61	472	533	59	430	489	(0.66)	19.43	15.96
٪ من إجمالي السلع الغذائية	1.86	1.14	1.27	1.58	2.67	2.54	1.45	2.60	2.37	-	-	-
٪ من إجمالي السكر	68.54	13.99	17.57	74.39	27.49	29.63	68.60	24.87	26.42	-	-	-
الاتحاد المغربي	1	544	545	1	594	595	1	579	850	صفر	1.25	1.24
٪ من إجمالي السلع الغذائية	-	3.51	2.91	-	3.47	2.84	-	3.50	2.81	-	-	-
٪ من إجمالي السكر	1.12	43.0	43.08	1.22	34.60	33.07	1.16	33.49	31.33	-	-	-
باقي الدول العربية	27	544	571	20	651	671	20	720	740	(5.83)	5.77	4.75
٪ من إجمالي السلع الغذائية	0.83	3.51	3.04	0.52	3.81	3.20	0.49	4.35	3.59	-	-	-
٪ من إجمالي السكر	30.33	43.0	42.17	24.39	37.91	37.30	23.26	41.64	40.77	-	-	-

تابع جدول رقم (6)

التركيب السلعي للصادرات والواردات وإجمالي التجارة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية وفقاً لمجموعات الدول العربية وأهميتها النسبية واتجاهات التغاير السنوية خلال الفترة (1990-1997)

القيمة بالمليون دولار

البيان / المجموعات السلعية مجموعات الدول العربية	1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي٪		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
الزيوت والشحوم	441	1387	1838	584	1898	2482	845	1858	2703	13.89	6.02	8.14
مجلس التعاون الخليجي	68	270	338	99	541	540	115	452	567	11.08	10.85	10.80
٪ من إجمالي السلع الغذائية	2.08	1.74	1.80	2.54	2.58	2.57	2.83	2.73	2.75	-	-	-
٪ من إجمالي الزيوت والشحوم	15.42	19.47	18.49	16.95	23.23	21.76	13.61	24.33	20.98	-	-	-
الاتحاد المغاربي	232	534	766	169	752	921	405	715	1120	11.79	6.01	7.89
٪ من إجمالي السلع الغذائية	52.60	3.45	4.08	4.34	4.40	4.39	9.96	4.32	5.43	-	-	-
٪ من إجمالي الزيوت والشحوم	52.60	38.50	41.90	28.94	39.62	37.11	47.93	38.48	41.44	-	-	-
باقي الدول العربية	141	583	724	316	705	1021	325	691	1016	18.18	3.43	7.01
٪ من إجمالي السلع الغذائية	4.31	3.77	3.86	8.11	4.12	4.87	7.91	4.18	4.93	-	-	-
٪ من إجمالي الزيوت والشحوم	31.97	42.03	39.60	54.11	37.14	41.14	38.46	37.19	37.59	-	-	-
اللحوم	65	1374	1439	94	1557	1651	101	1528	1629	9.01	2.15	2.5
مجلس التعاون الخليجي	41	905	946	63	1148	1212	63	1072	1135	8.97	3.51	3.71
٪ من إجمالي السلع الغذائية	1.25	5.85	5.05	1.62	6.71	5.78	1.55	6.48	5.51	-	-	-
٪ من إجمالي اللحوم	63.07	65.87	65.74	67.02	73.73	73.41	62.38	70.16	69.67	-	-	-
الاتحاد المغربي	2	64	66	1	86	87	1	72	73	صفر	2.38	2.37
٪ من إجمالي السلع الغذائية	-	0.41	0.31	-	0.50	0.42	-	0.43	0.35	-	-	-
٪ من إجمالي اللحوم	3.07	4.67	4.57	1.06	5.25	5.27	1.0	4.71	4.48	-	-	-
باقي الدول العربية	22	405	427	30	323	353	37	384	421	10.96	(1.06)	(0.28)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	0.67	2.62	2.28	0.77	1.89	1.54	0.91	2.32	2.04	-	-	-
٪ من إجمالي اللحوم	33.85	29.84	29.67	31.91	20.75	21.38	36.63	25.13	25.84	-	-	-

تابع جدول رقم (6)

التركيب السلعي للصادرات والواردات وإجمالي التجارة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية وفقاً لمجموعات الدول العربية

واهميتها النسبية واتجاهات التغاير السنوية خلال الفترة (1990-1997)

القيمة بالمليون دولار

البيان / المجموعات السلعية مجموعات الدول العربية	1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي/		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
الأسماك	932	229	1181	1210	353	1563	1112	371	1483	3.59	10.13	4.66
مجلس التعاون الخليجي	82	121	2.2	96	149	245	97	146	243	3.42	3.83	3.80
٪ من إجمالي السلع الغذائية	2.51	0.78	1.08	2.47	0.87	1.17	2.38	0.88	1.18	–	–	–
٪ من إجمالي الأسماك	8.80	52.84	17.10	7.93	42.21	15.67	8.72	39.35	16.39	–	–	–
الاتحاد المغاربي	815	18	833	1059	30	1089	958	52	1010	3.29	23.64	3.93
٪ من إجمالي السلع الغذائية	24.92	–	4.44	27.20	–	5.20	21.11	0.31	4.89	–	–	–
٪ من إجمالي الأسماك	87.45	7.86	70.53	87.52	8.50	69.67	86.15	14.02	68.11	–	–	–
باقي الدول العربية	35	90	125	55	174	229	57	173	230	10.25	13.96	12.97
٪ من إجمالي السلع الغذائية	1.07	0.58	0.65	1.41	1.02	1.09	1.40	1.05	1.11	–	–	–
٪ من إجمالي الأسماك	3.76	39.30	10.58	4.55	49.29	14.65	5.1.	46.63	15.51	–	–	–
البيض	25	72	97	25	64	89	25	69	94	صفر	(0.85)	(0.85)
مجلس التعاون الخليجي	15	56	71	15	58	73	15	62	77	صفر	2.06	2.06
٪ من إجمالي السلع الغذائية	0.46	0.36	0.38	0.39	0.34	0.35	0.37	0.37	0.37	–	–	–
٪ من إجمالي البيض	60.0	77.78	73.19	60.0	90.62	82.02	60.0	89.85	81.91	–	–	–
الاتحاد المغربي	–	7	7	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البيض	–	9.72	7.22	–	–	–	–	–	–	–	–	–
باقي الدول العربية	10	9	19	10	6	16	10	7	17	صفر	(4.90)	(4.90)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	0.31	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من إجمالي البيض	40.0	12.50	19.59	4.0	9.38	17.98	40.0	10.15	18.09	–	–	–

تابع جدول رقم (6)

التركيب السلعي للصادرات والواردات وإجمالي التجارة لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية العربية وفقاً لمجموعات الدول العربية وأهميتها النسبية واتجاهات التغاير السنوية خلال الفترة (1990–1997)

القيمة بالمليون دولار

البيان / المجموعات السلعية مجموعات الدول العربية	1990 - 1994			1996			1997			متوسط معدل التغاير السنوي٪		
	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة	صادرات	واردات	جملة
الألبان ومنتجاتها	63	2079	2142	142	2114	2256	168	2244	2412	21.67	1.54	2.38
مجلس التعاون الخليجي	46	895	941	117	894	1011	133	1126	1259	23.66	4.42	6.0
٪ من إجمالي السلع الغذائية	1.41	5.78	5.02	4.55	5.22	4.82	3.27	6.81	6.11	–	–	–
٪ من إجمالي الألبان ومنتجاتها	73.0	43.05	43.93	82.39	42.29	44.81	79.17	50.18	52.19	–	–	–
الاتحاد المغاربي	3	772	775	15	630	645	21	636	657	48.81	(2.50)	(3.25)
٪ من إجمالي السلع الغذائية	–	4.99	4.13	0.39	3.68	3.08	0.52	3.84	3.19	–	–	–
٪ من إجمالي الألبان ومنتجاتها	4.76	37.13	36.18	10.56	29.80	28.59	12.5	28.34	27.24	–	–	–
باقي الدول العربية	14	412	426	10	590	600	14	482	496	صفر	3.19	3.19
٪ من إجمالي السلع الغذائية	0.43	2.66	2.27	–	3.45	2.76	0.34	2.91	2.41	–	–	–
٪ من إجمالي الألبان ومنتجاتها	20.63	19.81	19.89	7.04	27.91	26.60	8.23	21.48	20.56	–	–	–

( ) قيم سالبة .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (7)

الصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة (1994-1999)

القيمة بالمليون دولار

الدول / السنوات	صادرات						متوسط معدل التغير للفترة 94-99	واردات							متوسط معدل التغير للفترة 94-99
	1994	1995	1996	1997	1998	1999		1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999 *	
مجموعة الدول العربية	11173	13180	14693	15674	13370	13982	4.6	10989	9935	11041	12438	12674	12465	12863	5.8
الاردن	482	644	685	782	659	591	8.1	720	759	868	1075	963	736	822	(0.8)
الامارات	1138	1417	1776	1.911	2108	2172	16.7	1.066	1180	1375	1406	1395	1540	11590	6.9
البحرين	439	553	553	556	537	530	5.2	293	336	362	356	371	380	397	3.1
تونس	381	499	430	422	390	407	0.6	290	351	492	581	505	419	494	4.5
الجزائر	247	243	222	231	146	259	(12.2)	229	396	331	256	361	260	185	(10.0)
جيبوتي	- -	- -	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	3778	4872	5978	6542	4938	5023	6.9	1500	1426	1523	1883	1785	1981	1781	6.8
السودان	201	170	240	203	201	255	(0.0)	290	353	311	344	407	515	523	9.9
سوريا	931	932	801	1023	805	727	(3.6)	96	342	367	414	340	306	318	(2.7)
الصومال	85	118	115	131	166	169	18.1	39	23	32	36	41	2	550	22.9
العراق	379	411	461	384	307	396	(5.1)	131	170	303	153	235	175	238	0.7
عمان	652	674	742	976	747	958	3.5	1344	1274	1234	1289	1363	1343	1386	1.3
قطر	308	308	231	304	235	309	(6.5)	326	322	322	449	414	487	641	10.9
الكويت	310	311	361	408	400	412	6.6	789	802	952	1033	1080	1057	1018	7.1
لبنان	358	512	640	315	324	295	(2.5)	518	601	580	932	592	609	558	0.3
ليبيا	549	566	476	597	455	460	(4.6)	504	347	428	440	558	514	419	10.3
مصر	510	480	498	496	496	546	(0.7)	215	339	446	510	692	752	761	22.1
المغرب	327	378	344	297	285	296	(3.4)	770	756	766	532	891	666	897	(3.1)
موريتانيا	2	1	3	5	6	6	43.7	44	28	32	37	35	36	34	6.1
اليمن	97	94	146	93	165	172	13.9	163	131	212	412	548	639	747	48.7

* تقديرات أولية .

( ) قيم سالبه .

المصدر : الاستبيان الإحصائى للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 ، ومصادر وطنية أخرى .

جدول رقم (8)

اتجاه الصادرات والواردات العربية البينية للدول العربية (1998)

(المليون دولار)

	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	المجموع
الاردن																			
صادرات	-	81.8	18.5	4.7	20.8	146.3	15.3	21.6	0.1	149.7	14.0	26.9	37.7	42.3	14.3	19.5	4.6	16.4	657.9
واردات	-	31.1	13.9	5.3	0.1	143.2	26.6	43.4	0.0	306.9	10.0	9.9	5.9	36.5	4.7	77.5	49.8	3.9	735.7
الامارات																			
صادرات	78.6	-	112.1	19.1	183.4	307.8	61.5	23.0	138.4	40.0	153.7	276.8	228.6	45.7	127.5	104.9	9.0	160.1	2.107.5
واردات	94.2	-	112.2	6.3	0.8	843.3	8.4	42.8	37.0	0.3	2.2	104.3	104.3	60.2	0.3	95.0	9.5	6.8	1.539.6
البحرين																			
صادرات	4.9	94.3	-	6.8	18.2	286.1	0.2	5.4	0.0	0.6	16.8	37.0	54.7	2.4	1.3	4.4	1.5	2.3	536.9
واردات	15.0	95.0	-	7.7	0.0	203.3	1.7	5.9	1.7	0.0	10.1	7.6	12.5	8.6	0.0	9.8	0.9	0.0	379.7
تونس																			
صادرات	6.8	8.6	8.9	-	27.1	20.5	0.3	5.0	0.0	13.8	1.4	0.6	1.6	5.9	221.7	26.4	40.3	0.2	390.0
واردات	5.6	8.5	8.4	-	50.3	42.4	4.3	16.9	0.0	0.1	0.8	2.8	8.6	3.5	174.8	40.0	51.1	0.1	418.6
الجزائر																			
صادرات	8.1	1.7	0.0	33.0	-	0.1	0.0	0.0	0.0	7.2	0.0	0.1	0.0	3.4	1.9	2.1	59.9	0.0	146.3
واردات	19.3	31.9	11.1	11.4	-	31.5	0.5	122.2	0.0	0.0	0.2	0.2	0.4	7.9	1.5	13.6	8.4	0.0	260.4
السعودية																			
صادرات	205.1	1311.6	1171.4	32.6	12.6	-	106.3	91.6	3.2	0.0	139.1	196.8	503.9	99.6	2.7	427.8	373.0	178.6	4937.8
واردات	117.0	491.9	271.8	19.0	0.3	-	140.7	308.8	31.2	0.0	81.7	79.6	84.1	69.4	3.2	277.4	71.3	32.3	1980.8
السودان																			
صادرات	23.6	7.3	1.6	4.4	0.0	109.6	-	5.7	0.6	0.0	0.4	0.5	0.0	8.7	7.1	23.5	0.0	8.1	200.9
واردات	20.9	5.1	0.0	0.3	0.0	165.7	-	10.5	0.0	0.0	2.8	0.2	0.0	3.1	273.9	32.0	0.0	0.4	514.9
سوريا																			
صادرات	42.2	36.7	6	15.7	80.7	234.5	9.6	-	0.0	0.0	0.0	11.2	52.7	247.5	15.6	29.3	9.5	10.5	805.0
واردات	17.4	31.7	5.8	1.7	1.5	91.0	6.2	-	0.0	0.0	0.0	3.9	10.4	36.6	18.4	57.1	23.3	1.4	306.6
الصومال																			
صادرات	0.2	27.0	1.6	0.0	0.0	101.9	0.0	0.0	-	0.0	2.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	32.4	165.6
واردات	0.0	10.6	0.0	0.0	0.0	31.1	0.6	0.0	-	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	8.5	51.5

تابع جدول رقم (8)

اتجاه الصادرات والواردات العربية البينية للدول العربية (1998)

(المليون دولار)

	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومالي	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	المجموع
العراق																			
صادرات	306.9	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	307.1
واردات	149.7	0.0	0.0	12.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.4	175.0
عمان																			
صادرات	4.9	630.4	9.5	0.9	0.5	68.0	2.4	0.0	0.1	0.0	–	16.0	0.0	2.8	3.4	0.5	0.0	7.9	747.4
واردات	4.4	1128.9	37.2	1.6	0.0	146.0	0.5	0.0	2.5	0.0	–	15.8	0.0	2.6	0.0	3.2	0.0	0.8	1343.4
قطر																			
صادرات	9.1	114.3	6.9	4.3	0.0	72.0	0.1	3.6	0.0	0.0	14.3	–	0.0	4.1	0.0	5.5	0.0	1.0	235.3
واردات	34.2	164.1	52.5	0.7	0.0	188.6	0.6	12.3	0.0	0.0	17.6	–	0.0	10.3	0.0	6.3	0.0	0.1	487.2
الكويت																			
صادرات	20.9	100.6	16.7	2.3	0.6	127.0	0.2	30.6	0.1	0.0	14.1	17.8	–	11.8	0.6		8.3	3.0	400.1
واردات	41.3	185.5	55.8	2.2	0.1	535.4	1.0	73.1	3.2	0.0	18.0	17.8	–	53.8	0.0	55.6	6.9	0.2	1056.7
لبنان																62.2			
صادرات	25.9	60.3	10.2	0.9	3.5	86.6	2.8	46.3	0.0	7.5	2.4	7.9	29.9	–	17.4		2.8	3.3	324.0
واردات	37.2	73.7	5.6	7.5	0.4	122.6	9.5	358.7	0.1	0.0	3.1	4.5	9.4	–	16.2	15.8	8.6	1.6	609.0
ليبيا																48.3			
صادرات	4.7	5.5	0.0	306.0	0.9	0..0	1.6	8.9	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	4.9	–		23.8	0.0	454.9
واردات	17.0	22.2	2.5	182.0	0.1	19.7	0.0	12.7	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	30.8	–	98.4	100.2	0.0	513.5
مصر																126.3			
صادرات	29.8	37.0	8.9	30.8	7.5	149.6	29.0	51.9	0.4	0.0	2.9	5.7	0.0	43.9	75.2	–	0.0	23.4	496.0
واردات	19.0	44.6	10.0	27.2	2.3	453.5	25.8	32.2	0.2	0.0	0.6	5.8	0.0	18.5	77.4	–	0.0	23.1	752.4
المغرب																			
صادرات	5.0	13.7	0.6	42.9	10.7	60.5	0.4	12.2	0.0	3.7	3.7	0.2	2.7	5.5	100.9	11.8	–	5.8	284.9
واردات	5.3	16.2	0.9	45.2	75.3	228.5	0.0	11.4	0.0	101.1	0.0	4.4	14.2	6.9	25.0	20.6	–	0.6	665.9
اليمن																			
صادرات	3.0	11.5	0.5	0.2	0.0	33.5	0.4	0.6	7.7	5.4	0.7	0.1	60.3	0.5	0.0	30.1	0.0	–	165.0
واردات	15.5	195.2	8.2	0.3	0.2	253.5	8.9	2.5	35.7	0.1	8.6	1.1	49.6	2.1	0.4	25.7	0.1	–	638.6

المصدر : مصادر وطنية وإقليمية ودولية .

جدول رقم (9)

قيمة الصادرات الزراعية البينية للأقطار العربية وأهميتها النسبية خلال الفترة 1996-1998

القيمة بالمليون دولار

الدولة / السنوات	1996			1997			1998			متوسط معدل التغير السنوي
	الصادرات البينية	٪ من إجمالي الصادرات الزراعية البينية	٪ من إجمالي الصادرات الزراعية العربية	الصادرات البينية	٪ من إجمالي الصادرات الزراعية البينية	٪ من إجمالي الصادرات الزراعية العربية	الصادرات الزراعية البينية	٪ من إجمالي الصادرات الزراعية العربية		
الأردن	308	18.0	4.83	371	21.15	5.10	315	17.58		1.13
البحرين	45	2.63	0.71	77	4.39	1.06	* 61	3.40		16.43
تونس	69	4.03	1.08	129	7.35	1.77	119	6.64		31.33
الجزائر	19	1.11	–	8	0.45	–	10	0.55		(27.45)
السعودية	321	18.76	5.03	* 300	17.54	4.12	* 300	16.74		(3.33)
السودان	240	14.03	3.76	204	11.63	2.80	255	14.23		3.08
سوريا	231	13.50	3.62	299	17.05	4.11	400	22.32		31.59
عمان	131	7.66	2.05	77	4.39	1.06	80	4.46		(21.85)
قطر	3	–	–	3	–	–	3	–		صفر
الكويت	65	3.80	1.02	44	2.51	0.60	55	3.07		(8.01)
ليبيا	2	–	–	41	2.34	0.56	5	–		–
مصر	139	8.12	2.18	105	5.99	1.44	97	5.41		16.46
المغرب	107	6.25	1.68	57	3.25	0.78	47	2.62		(33.72)
موريتانيا	4	–	–	1	–	–	5	–		–
اليمن	27	1.57	0.42	38	2.17	0.52	40	2.23		24.66
إجمالي الصادرات الزراعية العربية البينية	1711	100.00	26.81	1754	100.00	24.11	1792	100.00		2.34
إجمالي الصادرات الزراعية العربية	6381	–	–	7275	–	–				

* بيان تقديري

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (10)

التركيب السلعي القيمي للصادرات الزراعية العربية البينية لعام 1998

القيمة : الالف دولار

المجموعة السلعية / الدولة	الحبوب	بذور زيتية	الزيوت	بقول	درنات بطاطس	خضر	فاكهة	حيوانات حية	لحوم	ألبان ومنتجاتها	سكر
الأردن	336	–	79092	20	4952	109974	19744	47481	2776	638	–
٪ من الجملة	0.16	–	71.00	–	29.29		15.15	45.56	21.26	1.950	–
تونس	54001	–	22234	81	–	38.33	3885	15	551	689	176
٪ من الجملة	25.77	–	20.20	0.16	–	17902	3.03	–	4.20	–	6.00
الجزائر	–	–	–	–	–	6.20	211	–	–	–	–
٪ من الجملة	–	–	–	–	–	76	0.16	–	–	–	–
السودان	10131	50241	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٪ من الجملة	4.83	63.64	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	52781	3481	3763	40829	4206	142966	89297	52444	16	3978	2074
٪ من الجملة	25.23	4.4	3.30	81.17	24.77	50.51	68.68	50.50	0.12	12.12	75.75
عمان	27654	23619	98	87	244	5627	2535	3742	2402	12939	1
٪ من الجملة	13.20	29.8	–	0.16	1.44	2.02	1.99	3.6	18.18	40.41	–
قطر	1950	–	–	–	8	14	814	–	–	–	51
٪ من الجملة	0.93	–	–	–	–	–	0.62	–	–	–	1.8
ليبيا	–	–	–	–	1017	257	2776	–	–	–	–
٪ من الجملة	–	–	–	–	6.06	–	2.02	–	–	–	–
مصر	58353	1314	1021	1215	6391	8789	6722	–	2276	3064	443
٪ من الجملة	27.85	1.66	0.92	2.51	38.38	3.03	58.05	–	17.17	9.49	16.16
المغرب	1799	8	177	8016	–	205	2301	–	–	10329	–
٪ من الجملة	–	–	0.16	15.86	–	–	1.88	–	–	32.35	–
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	4946	–	–
٪ من الجملة	–	–	–	–	–	–	–	–	38.38	–	–
اليمن	2460	441	4435	12	161	1037	2087	453	31	919	37
٪ من الجملة	1.17	0.55	4.00	–	0.95	0.36	1.6	0.44	0.24	2.28	1.3
الجملة	209555	79104	110820	50301	16979	286847	13.372	104135	12998	32556	2782

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (11)

قيمة الواردات الزراعية البينية للأقطار العربية وأهميتها النسبية خلال الفترة 1996-1998

القيمة بالمليون دولار

الدولة / السنوات	1996			1997			1998			متوسط معدل التغير السنوي
	الواردات البينية	% من إجمالي الواردات الزراعية البينية	% من إجمالي الواردات الزراعية العربية	الواردات البينية	% من إجمالي الواردات الزراعية البينية	% من إجمالي الواردات الزراعية العربية	الواردات الزراعية البينية	% من إجمالي الواردات الزراعية العربية	
الأردن	285	10.74	1.20	184	8.75	0.68	144	1.93	(28.92)
البحرين	106	4.00	0.45	89	4.23	0.37	100 *	4.81	(2.78)
تونس	48	1.81	-	43	2.04	-	51	2.45	3.08
الجزائر	38	1.43	-	174	8.27	0.73	92	4.43	55.60
السعودية	731	27.55	3.07	256	12.17	1.07	185	8.90	(49.69)
السودان	344	12.97	1.45	401	19.07	1.68	521	25.07	23.07
سوريا	89	3.35	.37	73	3.47	0.31	91	4.38	1.12
عمان	389	14.66	1.64	172	8.18	0.72	192	9.24	(29.75)
قطر	64	2.41	-	93	4.42	0.40	103	4.96	26.86
الكويت	311	11.72	1.31	297	14.12	1.24	304	14.63	(1.13)
ليبيا	43	1.62	-	66	3.14	-	96	4.62	(49.42)
مصر	39	9.47	-	15	0.71	-	41	1.97	2.53
المغرب	44	1.66	-	36	1.71	-	19	0.91	(34.29)
موريتانيا	56	2.12	-	78	3.71	0.32	13	0.63	(51.28)
اليمن	66	2.49	-	126	5.99	0.53	126	6.06	38.17
إجمالي الواردات الزراعية العربية البينية	2653	100.00	11.16	2103	100.00	8.80	2078	100.00	(11.50)
إجمالي الواردات الزراعية العربية	23774	-	-	23902	-	-	-	-	-

* بيان تقديري

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

جدول رقم (12)

التركيب السلعي القيمي للواردات الزراعية العربية البينية لعام 1998

القيمة : الالف دولار

المجموعة السلعية / الدولة	الحبوب	بذور زيتية	الزيوت	بقول	درنات بطاطس	خضر	فاكهة	حيوانات حية	لحوم	البان ومنتجاتها	سكر
الأردن	11101	7663	6168	7921	3875	1036	26063	312	16900	3835	5223
٪ من الجملة	5.51	15.82	8.25	21.63	43.59	3.13	24.16	–	23.68	4.91	16.48
تونس	14553	16149	–	8857	267	229	768	–	–	–	660
٪ من الجملة	7.23	33.34	–	24.19	3.00	0.55	0.71	–	–	–	2.08
الجزائر	63365	324	460	–	–	–	–	6	–	–	10
٪ من الجملة	31.48	0.87	0.62	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	3855	–	–	–	–	–	–	180807	–	–	–
٪ من الجملة	1.92	–	–	–	–	–	–	75.25	–	–	–
السودان	–	–	–	21	–	–	–	–	–	–	–
٪ من الجملة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	25495	6038	25491	–	–	–	1162	171	1	125	2
٪ من الجملة	12.67	12.86	34.11	–	–	–	1.08	–	–	–	–
عمان	13856	7913	16	1955	22	26846	40819	14045	38174	34262	12233
٪ من الجملة	6.88	16.33	–	5.34	–	64.35	37.83	5.85	53.50	34.83	31.60
قطر	8567	113	11961	192	4725	9944	14618	14326	7945	14573	3832
٪ من الجملة	4.26	–	16.00	0.52	53.15	23.84	13.55	5.96	11.13	18.84	12.09
ليبيا	45975	6691	17540	13491	–	2317	7797	–	93	1651	57
٪ من الجملة	22.84	13.81	23.47	36.84	–	5.55	7.23	–	–	2.11	–
مصر	1377	770	10022	1745	–	68	11124	–	484	114	–
٪ من الجملة	0.68	1.59	13.41	4.77	–	–	10.31	–	0.68	–	–
المغرب	278	74	–	–	–	–	337	181	484	2	–
٪ من الجملة	–	–	–	–	–	–	0.31	–	0.67	–	–
موريتانيا	24	–	1	–	–	–	118	–	4	–	–
٪ من الجملة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	12845	2696	3081	2435	–	1006	5081	30416	7280	23602	9671
٪ من الجملة	6.38	5.57	4.12	6.65	–	2.41	4.71	12.66	10.20	30.19	30.52
الجملة	201291	48431	74739	36617	8889	41716	107887	240265	71354	78164	31688

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، ديسمبر 1998 .

المراجع

المراجع

1- د. أحمد أحمد الجويلي ، التحديات والاختبارات أمام الزراعة وتوفير الغذاء لمناطق شمال أفريقيا والشرق الأوسط للألفية القادمة ، ورقة بحثية مشاركة في المؤتمر السادس لمونتريال عام 2000 .

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996 .

3- د. سليمان المنذري ، التعاون النقدي العربي مجالاته وأمكانياته – معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1978 .

4- سعيد عبد الخالق محمود ، حرب الخليج والدور الانمائي لصناديق التمويل العربية ، مصر المعاصرة ، العدد 452 ، يونيو 1991 .

5- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي ، 1996 .

6- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي 1993 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1999 .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة القومية حول آثار تطبيق إتفاقية تحرير التجارة الزراعية في إطار توجهات وسياسات منظمة التجارة العالمية 1998 .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، 1994 .

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنمية التبادل التجاري للسلع الزراعية بين الأقطار العربية ، 1993 .

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

فريق الدراسة

فريق الدراسة

خبراء من خارج المنظمة :

- الأستاذ الدكتور أحمد أحمد جويلي
  الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية — رئيساً
- الأستاذ الدكتور محمد حسام ابراهيم السعدني
  استاذ الاقتصاد الزراعي
  كلية الزراعة – جامعة عين شمس — عضواً
- الأستاذ الدكتور بركات الفرا
  أستاذ الاقتصاد الزراعي
  المعهد القومى للتخطيط (جمهورية مصر العربية) — عضواً

خبراء من داخل المنظمة :

- الدكتور وحيد على مجاهد
  مدير إدارة الدراسات والبحوث — مستشاراً للفريق
- الدكتور حسن شاكر حسن
  إدارة الدراسات والبحوث — عضواً
- السيده منى عبد الرحمن محمد
  إدارة الدراسات والبحوث — خبير مساعد
- السيد حسن عبد العظيم القرشي
  إدارة الدراسات والبحوث — خبير مساعد
- السيد خليل عبد الحميد سليمان أبو عفيفة
  إدارة الدراسات والبحوث — خبير مساعد

الملخص الانجليزي

Summary

Study on Requirements and Prerequisites for the Establishment of Arab Common Market within the Context of current Regional and International Changes

In the Arab region all factors including geographical, social, economic, physical and culture indicate that there is a great opportunity to realize economic unity and integration among countries of the region .

It is evident, that the Governments of Arab countries were aware of this matter since 1957, which witnessed their earliest integrational endeavour, the Agreement of Arab Economic Unity. This agreement was followed by the declaration of Arab Common Market in 1964, and then the establishment of the Economic Unity Council. It went on until 1981, when the Agreement for Facilitating and Promotion of Commercial Exchanges between Arab countries was declared.

The latest effort in this respect, was the declaration of the Arab Summit in 1996, to establish the Arab Free Trade Zone, with the objective of strengthening economic integration and

speeding up the process of establishment the Arab Common Market.

In this context, and to support all Arab efforts at national or regional level to reach a prosperous economic stage, AOAD launched this study which is embodied within its 2000 workplan.

The study focuses on the requirements and prerequisites that could be suggested to activate the Arab common market in the field of agriculture along with the changes taking place at both regional and international levels, the whole study comprises four main chapters, its specific objectives were :

- To review the present situation and developments of Arab foreign, trade, and intra-Arab trade.

- To display the various efforts being held i.e., agreement, protocols toward the Arab economic integration, and inevstigation of constraints and problems.

- To endorse requirements and prerequisites for promotion of Arab common market.

The first chapter presented and analysed the existing situation and developments of Arab foreign trade, indicating its importance in assessing the flow of trade between Arab

countries. The chapter revealed that the total volume of Arab trade accounts only for 2.75% (in average) of the total international trade, and increasing at annual rate of 6.57%. It also showed that there was a progressive trend of the value of Arab exports at annual rate of 6.5% during the period 1990-1997, while the agricultural exports accounted only for 4.35% of the total Arab exports. On the other hand the Arab imports also showed an increase trend at annual rate of 6.65% in the same period.

Chapter one also presents in details the structure of Arab exported and imported agricultural commodities, in addition it analysed the structure of exports and imports according to Arab economic blocks, indicating the relative importance of main exporting and importing countries.

In this chapter also, the intra-Arab trade and its developments was reviewed, it showed that the value of exports in this trade area was estimated at 15.7 Billion U.S. Dollars, and accounted for 9.4% of the total value of Arab exports in 1997, the value of imports was about 12.5 Billion U.S. Dollar in the same year, and it accounted for 8.8% of the total value of Arab imports..

The chapter also detailed the structure of the intra-Arab agricultural trade which was considered limited, it was accounted only for an average of 24.5% of the total exports, and about 8.8% of the total imports.

Chapter two of the study demonstrates the efforts to promote Arab economic integration and commercial exchange between Arab countries, indicating the different forms of the efforts i.e, league of Arab State, Agreement for Facilitating and Promoting Commercial Exchange, Agreement of Arab Economic Unity, Arab Common market as well as Arab Free Trade Zone etc... .

This chapter also displays, the prevailing situation of Arab financial cooperation, focusing on the financial assistance being provided by the various Arab countries and financing institutions to support economic development in countries of the Arab region. It showed tracks of financial operations and suggested ways and means to make the role of the financing institutions and agencies more effective.

Chapter three of the study revealed the importance of the Arab Free Trade Zone as a stage to establish the Arab Common Market, and reviewed the objectives and justifications for that. The chapter also stipulated with details

the general features of the free trade zone, its executive program and its components, it also clarifies the extend to which that Arab common market is appropriate and suitable for the existing economic situations of Arab countries, and to face as a block the recent regional and international economic and political changes.

In this chapter, also the status quo of Free Trade Zone was critically evaluated, and the main constraints and problems were identified.

Chapter four of the study dealt with the development of Arab integration toward the common market, explaining regional and international challenges, reasons and justification for having such a market. It indicates also the positive developments have been occurred since 1964 toward the establishment of the common market. The second section of the chapter states the requirements and perrequeisites of establishment of the Arab common market.

The chapter also mentioned the importance of agriculture sector within the context of the Arab economic integration, and pinpointing the requirements and possible areas for cooperation among Arab countries.

الملخص الفرنسي

Résumé de l'étude régionale

"besoins d'Etablissement du Marché Arabe Agricole Commun à l'ère des changements contemporains régionaux et internationaux "

L'ensemble des indicateurs économiques montre que les opportunités de coopération et de complémentarité entre les pays arabes, sont plus importantes que les possibilités de concurrence. D'où la nécessité d'instaurer une coopération économique intense entre les pays, recherchée depuis toujours.

Le premier acte allant dans ce sens, a été la conclusion en 1957 de l'accord de l'Union Economique Arabe, suivi en Août 1964, par la convention du Marché Arabe Commun. Pour sa mise en œuvre, un conseil de l'Union Economique a été créé, cependant, l'action arabe commune a connu beaucoup d'entraves d'ordre politique qui n'ont pas permis une véritable mise en place et un fonctionnement réel de telles institutions. La situation s'est ainsi poursuivie jusqu'en 1981, année de promulgation de la convention relative à l'échange commercial qui à son tour, n'a pas été mise en œuvre.

L'intérêt porté à ces aspects, résulte du sommet arabe tenu en juin 1996, au Caire, pour le renforcement de la coopération économique arabe, et au cours duquel a été prise la décision de la création de la grande zone arabe de libre échange, comme étape vers cette coopération et la mise en œuvre du Marché Arabe Commun.

libre échange entre certains pays, ou alors dans le cadre de la grande zone arabe de libre échange. Par ailleurs, les données disponibles au sujet du commerce extérieur arabe, montrent que la moyenne de croissance était faible durant les deux dernières décennies, malgré que la période 1995-1997, a connu une relative amélioration.

La deuxième partie traite les efforts accomplis, depuis la création de la Ligue des Etats Arabes, pour le développement du commerce agricole arabe, et montre qu'ils ont été plus concentrés sur un ensemble de chartes, conventions, accords et décisions découlant prises par les conférences au sommet, les conseils des ministres arabes. Ces efforts visent également le renforcement des relations entre les pays arabes membres de la Ligue Arabe et, la coordination des politiques de coopération inter-arabe.

Dans ce sens les principaux actes pris ont été comme suit :

- Création de la Ligue des Etats Arabes.
- Convention de défense commune et de coopération économique.
- Convention de facilitation de l'échange commercial et l'organisation du commerce en transit.
- Convention pour l'Union Economique entre les pays de la Ligue Arabe.
- L'établissement, en 1964, du Marché Arabe commun, qui constitue un acte évolué, par le fait qu'il met en relation la libéralisation de l'échange commercial avec les efforts visant l'intégration économique entre ces pays arabes.

Parmi les dispositions de cette libéralisation, celle relative à l'exonération progressive des taxes douanières dans le but de réalisation de la grande zone arabe de libre échange.

De même que cette partie, a passé en revue l'état de coopération arabe en matière financière, de crédit et des aides inter-pays arabes, ainsi que les efforts des fonds arabes communs de développement économique, leur importance pour faire face aux besoins d'investissement, pour la réalisation des programmes et plan de développement économique et, l'exécution des projets de développement de l'infrastructure de base dans les pays arabes en développement.

Ces principales institutions économiques et financières sont :

- La Banque Islamique du Développement, (BID).
- Le Fonds de Développement International. (FDI)/
- Organisation des Pays Exportateurs de Carburants (OPEC).
- Le Fond Arabe de Développement Economique et Social (FADES).
- La Banque Arabe pour le Développement Economique en Afrique. (BADEA).
- Fonds Monétaire Arabes, les Fonds Koweïtien, Saoudien, d'Abu Dhabi, Irakien).

Cette partie montre également que, cette multiplicité d'institutions de financement du développement, notamment dans la zone arabe, appelle un regroupement au sein d'un organisme unique arabe en tant que, moyen adéquat de financement de l'investissement d'envergure et des projets de

développement de l'infrastructure de base et du commerce inter-arabe.

La troisième partie présente, en détail, l'importance de l'établissement de la grande zone arabe de libre échange, comme étape fondamentale pour la constitution du marché commun arabe. De même que, sont passées en revue les justifications objectives de l'établissement de cette zone, dans les conditions nationales des pays arabes, régionales et internationales, ainsi que les étapes suivies jusqu'à la décision du sommet arabe, tenu en juin 1996, définissant les dispositions nécessaires à cet établissement.

De même que cette partie, s'est intéressée aux aspects principaux du programme de mise en œuvre de la zone de libre échange qui découle des objectifs de la convention de 1981 visant la facilitation et le développement de l'échange commercial entre les pays arabes.

L'ensemble de ces aspects sont résumés comme suit :

- La cohérence de la zone de libre échange avec les situations économiques arabes,
- Le développement intégré et renforcement de la base productive arabe,
- L'intégration-complémentarité économique arabe,
- Le développement social commun et, son importance pour faire face aux défis que représentent les changements économiques régionaux et internationaux, et notamment ceux découlant des regroupements économiques et l'instauration de nouvel ordre mondial

principalement au niveau du commerce international,
- L'évaluation de la position des pays arabes et leur comportement vis à vis de l'établissement de la grande zone arabe de libre échange,
- Les contraintes entravant l'échange commercial agricole inter-arabe,
- etc.

La quatrième partie, traite des possibilités et des besoins pour la dynamisation de Marché Arabe Commun, en prenant en considération les changements actuels intervenant au niveau régional et international, ainsi que l'évolution des conditions d'origine ayant prévalues durant les années 60 ayant mené à la prise de décision d'établissement du marché arabe commun. Ces conditions ont connu de profonds changements durant les trente dernières années, qui imposent l'adaptation aux nouvelles donnes dans ce domaine.

De même que, cette partie présente les besoins pour le renforcement de l'établissement du marché commun arabe; dont notamment :

- L'impératif de l'existence réelle d'une volonté politique au niveau des pays arabes,
- La conviction sur l'importance de l'intégration-complémentarité économique arabe,
- La production doit constituer la structure de l'action économique arabe commune.
- Mise en place d'organismes, instruments et mécanismes garantissant une meilleure performance du marché,